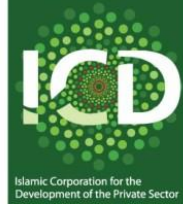


آفاق الاستثمار في بلدان منظمة التعاون الإسلامي





أفاق الاستثمار في دول منظمة التعاون الإسلامي



© ديسمبر 2022 | مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)

العنوان Kudüs Cad. No: 9, Diplomatik Site, 06450 Oran, Ankara –Türkiye

الهاتف +90-312-468 6172

الموقع الإلكتروني www.sesric.org

البريد الإلكتروني pubs@sesric.org

جميع الحقوق محفوظة من طرف سيسرك والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD).

إخلاء مسؤولية:

تعتبر النتائج والتأويلات والآراء والاستنتاجات المتضمنة في هذا التقرير عن وجهة نظر المؤلفين ولا تعكس بالضرورة آراء سيسرك أو منظمة التعاون الإسلامي أو المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD) أو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (IsDB). وعلى الرغم من أن سيسرك والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص يثقان في دقة المعلومات المقدمة، إلا أن المعلومات متوفرة على أساس "كما هي"، أي بدون ضمان أو تمثيل من أي نوع.

الحقوق والأذونات

يتمتع المؤلفون بالحقوق الحصرية للنسخ كما تخضع المواد المقدمة في هذا المنشور لحقوق الطبع والنشر. يعطي المؤلفون الإذن بعرض ونسخ وتحميل وطباعة المواد المعروضة على أن لا يتم إعادة استخدامها، في أي ظرف كان، لأغراض تجارية. وللحصول على الإذن لإعادة إنتاج أو طبع أي جزء من هذا المنشور، يرجى إرسال طلب يشمل جميع المعلومات الضرورية للمؤلفين أو عبر البريد الإلكتروني التالي: research@sesric.org.

توجه جميع الاستفسارات بشأن الحقوق والتراخيص إلى دائرة النشر بسيسرك على العنوان المذكور أعلاه.

ردمك: 978-625-7162-22-7

صُمم الغلاف الداخلي والخارجي من قبل سفاش بهليفان، دائرة النشر، سيسرك.

للمزيد من المعلومات، يرجى التواصل مع دائرة الأبحاث عبر البريد الإلكتروني التالي: research@sesric.org

نبذة عن سيسرك

يعمل مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)، وهو جهاز متفرع عن منظمة التعاون الإسلامي، بأنقرة، تركيا، منذ يونيو 1978 بوصفه الذراع الرئيسي للأبحاث الاقتصادية والإحصائية و التدريب في منظمة التعاون الإسلامي. وينخرط المركز في جمع وتصنيف ونشر البيانات الإحصائية لصالح بلدان منظمة التعاون الإسلامي، وإعداد الأبحاث والتقارير والدراسات المتعلقة بقضايا التعاون الاقتصادي والتنمية المحددة في جدول أعمال مختلف المحافل الوزارية وغيرها التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، وتنظيم برامج تدريبية حول المواضيع التي تشكل محط اهتمام بالنسبة للدول الأعضاء، وإصدار منشورات دورية ومنشورات أخرى في مجالات اختصاصه لصالح البلدان الأعضاء.

نبذة عن المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

بالإضافة للدور الهام التي تلعبه المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص في دفع عجلة النمو الشامل والدينامي، يتمثل هدف المؤسسة الرئيسي في تنمية القطاع الخاص منذ إنشائها في نوفمبر 1999. يقع المقر الرئيسي للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص في جدة بالمملكة العربية السعودية و تضم 55 دولة عضوًا على مستوى العالم، وتتمثل مهمة المؤسسة في استكمال الدور الذي يلعبه البنك الإسلامي للتنمية (IsDB) من خلال تطوير وتعزيز القطاع الخاص كوسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الازدهار. ومن أهدافها تحديد الفرص والمبادرات في القطاع الخاص التي من شأنها أن تكون بمثابة محركات للنمو، وتوفير مجموعة من المنتجات والخدمات المالية لتنمية القطاع الخاص، وتعبئة موارد إضافية للقطاع الخاص في البلدان الأعضاء، وتشجيع تنمية الأسواق المالية وأسواق رأس المال الإسلامية.

قائمة المحتويات

10.....	تقديم
12.....	شكر وتقدير
13.....	موجز تنفيذي
17.....	1. مقدمة
17.....	القسم الأول الاستثمار في دول منظمة التعاون الإسلامي
20.....	2. وضع الاستثمار في دول منظمة التعاون الإسلامي
24.....	1.2. الاستثمار العام
25.....	1.1.2. اتجاهات الاستثمار العام وأرصدة رأس المال
28.....	2.1.2. تحسين جودة الاستثمار وكفاءته
30.....	3.1.2. دور صناديق الثروة السيادية
31.....	4.1.2. الاستثمار العام إبان فترة التعافي من الجائحة
33.....	2.2. الاستثمار الخاص
33.....	1.2.2. اتجاهات الاستثمار الخاص وأرصدة رأس المال
36.....	2.2.2. المشاركة الخاصة في استثمارات البنية التحتية
43.....	3.2.2. تنشيط الاستثمار من أجل التنمية المستدامة
45.....	3.2. الاستثمار الأجنبي المباشر
46.....	1.3.2. اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد
49.....	2.3.2. الاستثمارات في مجالات جديدة
50.....	3.3.2. اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر
52.....	4.3.2. اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر داخل منظمة التعاون الإسلامي
53.....	5.3.2. الاتجاهات القطاعية للاستثمار الأجنبي المباشر
56.....	3. بيئة الاستثمار في دول منظمة التعاون الإسلامي
56.....	1.3. العوامل المحددة للاستثمار
58.....	2.3. ريادة الأعمال
59.....	3.3. التنافسية
61.....	4.3. المخاطر القطرية

64.....	5.3 . تكلفة التمويل.....
65.....	6.3 . سهولة ممارسة الأعمال.....
66.....	القسم الثاني أولويات الاستثمار وفرصه في قطاعات مختارة.....
70.....	4 . قطاع البتروكيماويات.....
70.....	1.4 . أهمية قطاع البتروكيماويات والاتجاهات الأساسية.....
71.....	2.4 . الوضع الراهن.....
73.....	3.4 . التحديات الأساسية.....
74.....	4.4 . فرص الاستثمار في قطاع البتروكيماويات لدول منظمة التعاون الإسلامي.....
82.....	5 . قطاع المنسوجات والملابس.....
82.....	1.5 . أهمية قطاع المنسوجات والملابس والاتجاهات الأساسية.....
85.....	2.5 . وضع قطاع المنسوجات والملابس في دول منظمة التعاون الإسلامي.....
86.....	3.5 . التحديات الأساسية.....
87.....	4.5 . فرص الاستثمار في قطاع المنسوجات والملابس لدول منظمة التعاون الإسلامي.....
90.....	6 . قطاع الزراعة والغذاء.....
90.....	1.6 . أهمية قطاع الأغذية الزراعية والاتجاهات الأساسية.....
91.....	2.6 . وضع قطاع الأغذية الزراعية في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي.....
93.....	3.6 . التحديات الأساسية لقطاع الأغذية الزراعية في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي.....
95.....	4.6 . فرص الاستثمار في قطاع الزراعة والغذاء.....
98.....	7 . قطاعا التعدين والبناء.....
98.....	1.7 . أهمية قطاعي التعدين والبناء والاتجاهات الأساسية.....
102.....	2.7 . وضع قطاعي التعدين والبناء في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي.....
105.....	3.7 . التحديات الأساسية لقطاعي التعدين والبناء في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي.....
106.....	4.7 . فرص الاستثمار في قطاعي التعدين والبناء.....
112.....	القسم الثالث نماذج لصناديق الاستثمار للتنمية.....
115.....	8 . دور وأهمية صناديق الاستثمار.....
115.....	1.8 . مقدمة.....
115.....	1.1.8 . ماهي صناديق الاستثمار.....

115	2.1.8. الأنواع المختلفة لصناديق الاستثمار.....
117	2.8. الصناديق المملوكة للدولة.....
117	1.2.8. صناديق الثروة السيادية.....
120	2.2.8. صناديق التقاعد العامة.....
122	3.8. الصناديق الإسلامية العالمية.....
122	1.3.8. الصناديق الإسلامية العالمية: لمحة عامة.....
123	2.3.8. أنواع الصناديق الإسلامية.....
127	9. تأثير صناديق الاستثمار في دول منظمة التعاون الإسلامي.....
127	1.9. تمويل الاقتصاد الحقيقي وتنشيطه.....
127	2.9. تعزيز النمو المستدام والاستقرار المالي مع دفع التحول العالمي إلى اقتصاد أخضر.....
134	3.9. العمود الفقري لتخطيط الادخار والمعاشات التقاعدية.....
134	القسم الرابع الاستنتاجات والآثار المتعلقة بالسياسات.....
137	10. الاستنتاجات.....
139	11. الآثار المتعلقة بالسياسات.....
139	1.11. تعزيز الاستثمار العام في دول منظمة التعاون الإسلامي.....
139	2.11. تنشيط الاستثمار الخاص في دول منظمة التعاون الإسلامي.....
141	3.11. جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول منظمة التعاون الإسلامي.....
142	4.11. تحسين بيئة الاستثمار في دول منظمة التعاون الإسلامي.....
142	5.11. تحديد قطاعات أولوية الاستثمار بدول منظمة التعاون الإسلامي.....
145	6.11. تعبئة الأموال الاستثمارية لمعالجة فجوات الاستثمار في دول منظمة التعاون الإسلامي.....
146	الملحقات.....
156	المراجع.....

تقديم

يعد الاستثمار عاملاً محفزاً للتنمية المستدامة، فتعزيز الاستثمار لا يؤدي فقط إلى تنشيط النمو الاقتصادي، وإنما من شأنه أيضاً التمكين من استحداث فرص وظيفية، وتطوير تقنيات ومهارات جديدة. وعلى الرغم من ذلك لا تزال العديد من الدول النامية تعاني من محدودية الاستثمار. ويعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى انخفاض المدخرات المحلية لتلك الدول، وعدم قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ولعل غالبية دول منظمة التعاون الإسلامي ليست محصنة ضد هذا الوضع، في ظل ما تعاني من عجز استثماري كبير في القطاعين العام والخاص معاً، مما يؤدي إلى إبطاء نموها الاقتصادي، ومنعها من استغلال إمكاناتها الاقتصادية الكاملة. وغالباً ما يرتبط عدم الاستغلال الكامل للإمكانات الاقتصادية في دول منظمة التعاون الإسلامي بتدني مستويات الدخل الفردي، ووطأة الفقر، والبطالة، وارتفاع مستويات غياب العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

وفي هذا السياق، يسعدنا كثيراً أن نقدم هذا التقرير المشترك بين مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيبرك)، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية. ويتناول التقرير المشهد الاستثماري في دول منظمة التعاون الإسلامي، من خلال تحليل الاتجاهات الحديثة للاستثمار، وإتاحة نظرة عامة للبيئة الاستثمارية، وتسليط الضوء على الأولويات القطاعية والفرص الاستثمارية في دول منظمة التعاون الإسلامي، بهدف تقديم بعض الإرشادات على مستوى الصناعة لصانعي السياسات والمستثمرين المحتملين. وإضافة إلى ذلك، يُبرز التقرير أهمية صناديق الاستثمار في منطقة منظمة التعاون الإسلامي وإمكانية اضطلاع هذه الصناديق بدور المحفز المهم لعملية حشد المدخرات العاطلة وتعزيز الاستثمارات.

وتبين نتائج التقرير أن دول منظمة التعاون الإسلامي مجتمعة قد تمكنت من زيادة متوسط حصة الاستثمار من ناتجها المحلي الإجمالي من 22.6% المسجلة عام 2000 إلى 28.6% في عام 2021. ومع ذلك، هناك فوارق كبيرة على المستوى القطري. ولذلك هناك حاجة إلى كمية ضخمة من الاستثمار الإضافي لملء فجوات الاستثمار الراهنة في العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي، خصوصاً من أجل تحقيق الأهداف الطموحة للتنمية المستدامة وأهداف برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025.

وفي الواقع، تزخر دول منظمة التعاون الإسلامي بفرص الاستثمار في العديد من القطاعات بدءاً من البتروكيماويات وانتهاءً بالزراعة، مما قد يمكنها من رفع مستوى الاستثمارات في ظل ما تتيحه هذه القطاعات من فرص وفيرة لتوليد الدخل. وهذه الفرص حرة بأن تجعل من العديد من دول المنظمة وجهة جاذبة لمختلف المستثمرين. وفي هذا السياق، قد يتسنى للاستثمار الأجنبي المباشر الاضطلاع بدور مهم في حشد المدخرات من الأمم الأخرى. ومع ذلك، عادة ما يتطلب جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر بيئة استثمارية ملائمة للمستثمر. وتكشف المؤشرات التي تم تحليلها حول بيئة الاستثمار أن على دول المنظمة، في المتوسط، إجراء تحسينات كبيرة من أجل توفير البيئة الأكثر ملاءمة للمستثمر، بما في ذلك خفض

مخاطر البلد ذي الصلة، وإنقاص الخطوات الإجرائية المطلوبة. وينطبق هذا أيضاً على "صناديق الاستثمار" الباحثة عن فرص استثمارية مربحة حول العالم، لأصحاب المصلحة لديها.

وينبغي أن يكون التصدي لهذه المعوقات الأساسية للاستثمار والعمل على تنويع الاستثمار وإطلاق العنان للأنماط الاستثمارية الجديدة، ضمن قائمة الأولويات القصوى لدى صانعي السياسات الاستثمارية بدول منظمة التعاون الإسلامي. وإننا لعلنا على اعتقاد راسخ بأن نتائج هذا التقرير جديرة بتزويد صانعي السياسات ببعض الإرشادات القائمة على الأدلة في هذا المنحى، وإتاحة مجموعة من الأفكار العملية حول كيفية تنشيط التعاون الاقتصادي بين دول منظمة التعاون الإسلامي.



السيد/ نبيل دبور

المدير العام

سيسرك



المهندس/ هاني سالم سنبل

الرئيس التنفيذي بالإتابة

المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

شكر وتقدير

تم إعداد هذا التقرير تحت قيادة سعادة السيد/ نبيل دبور، المدير العام لمركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)، وسعادة المهندس/ هاني سالم سنبل، الرئيس التنفيذي بالإناابة للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص. وقد أشرف على عملية الإعداد كل من السيد/ مظهر حسين، مدير دائرة الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية بسيسرك، والدكتور/ إلفين أفندي، رئيس قسم السياسات والبحوث الاقتصادية بالمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص.

وأعد الدكتور/ كنان بغجي، باحث أول في سيسرك الفصل الثاني من التقرير حول وضع الاستثمار في دول منظمة التعاون الإسلامي، ما عدا الجزء 3.2 حول الاستثمار الأجنبي المباشر الذي أعده الدكتور/ جيم تنتن، باحث أول في سيسرك، كما أعد الدكتور/ جيم تنتن الفصل الثالث حول بيئة الاستثمار.

وقام بإعداد الفصول من الرابع وحتى السابع كل من الدكتور/ موسى جيقا إبراهيم، من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والسيدة/ رهام حسن، من المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص. أما الفصلين الثامن والتاسع فقد أعدتهما السيدة/ نور عينا، من المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، كما أعد الفصل الأول والعاشر والحادي عشر الدكتور/ جيم تنتن والدكتور/ إلفين أفندي.

موجز تنفيذي

يعد الاستثمار ضمن المحفزات الأساسية للنمو الاقتصادي واستحداث فرص التوظيف. ومن أجل تعزيز التنمية، تقوم دول منظمة التعاون الإسلامي بتخصيص جزء كبير من موازنتها للاستثمار بحيث يعادل نحو 29% من ناتجها المحلي الإجمالي، كما ظلت استثمارات القطاعين العام والخاص معاً تشكل حصة متزايدة من الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول على مدى السنوات الثلاث الماضية. ومع ذلك، فعلى الصعيد العالمي، تقدر احتياجات الاستثمار في البنية التحتية للفترة من عام 2023 إلى عام 2040 بنحو 72 تريليون دولار أمريكي، بفجوة استثمارية تقدر بحوالي 12 تريليون دولار أمريكي. وتؤكد هذه الحقيقة أهمية وضع السياسات الفعالة من أجل التصدي للفجوة الاستثمارية، وتعزيز التعاون في مجال الاستثمار بين دول منظمة التعاون الإسلامي.

القسم الأول: الاستثمار في دول منظمة التعاون الإسلامي

على الرغم من نمو الاستثمارات، لم تشهد حصة دول منظمة التعاون الإسلامي من الاستثمارات العالمية زيادة كافية في السنوات الأخيرة. ففي عام 2019 حظيت دول المنظمة بنسبة 12.2% من الاستثمارات العالمية (صعوداً من نسبة 9.2% في عام 2000) ونسبة 12.5% من رصيد رأس المال العالمي (صعوداً من نسبة 11.6% في عام 2000). وداخل مجموعة دول المنظمة استحوذت الدول الخمس الأوفر حظاً على نسبة 58.3% من إجمالي الاستثمار العام خلال الفترة 2019-2010، وجاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الأولى بحصة قدرها 22.7% من إجمالي الاستثمار العام داخل مجموعة المنظمة. وبالمثل، فقد ارتفع نصيب دول المنظمة من إجمالي الاستثمارات الخاصة العالمية من 9.7% في عام 2000 إلى 12.3% في عام 2019. وخلال الفترة 2019-2010 استأثرت ثلاث من الدول الأعضاء في المنظمة بنسبة 55.8% من إجمالي الاستثمارات الخاصة بمنطقة دول المنظمة. وتشمل تلك الدول الثلاث على وجه التحديد إندونيسيا (27.6%) وتركيا (19.7%) والمملكة العربية السعودية (8.5%)، مما يظهر تركيزاً كبيراً للاستثمارات الخاصة في عدد قليل من دول المنظمة.

وغالباً ما تزيد فجوات المدخرات والتكنولوجيا، السائدة في العديد من البلدان النامية ودول منظمة التعاون الإسلامي، من أهمية الشركات المتعددة الجنسيات ومشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر، نظراً لقدرة تلك الشركات والمشاريع على تعزيز النمو والابتكار، واستحداث فرص توظيف جيدة، والتمكين من التنمية المستدامة. ومع ذلك، فإن نظرة عامة على أداء الاستثمار الأجنبي المباشر في دول منظمة التعاون الإسلامي تكشف أن العديد من هذه الدول لا تزال بعيدة عن إمكاناتها وليست قادرة سوى على استضافة مستويات محدودة من الاستثمار الأجنبي المباشر. فقد انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى دول المنظمة من 129.8 مليار دولار أمريكي في عام 2013 إلى 114.4 مليار دولار أمريكي في عام 2019. ثم أدى ظهور جائحة كوفيد-19 إلى زيادة الوضع سوءاً في معظم دول المنظمة نظراً لارتباط الجائحة بانخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي عام 2020 شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مزيداً من التراجع لتصل

إلى 100 مليار دولار أمريكي في ذلك العام، مظهرة انخفاضاً بنسبة 12.6% مقارنة بمستواها في عام 2019. ولوحظ أيضاً انتشار مستوى عالٍ من تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر في نطاق دول منظمة التعاون الإسلامي، حيث استحوذت مجموعة الدول العشر الأولى ذات الحظ الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على نسبة 73% من إجمالي التدفقات الخاصة بمجموعة دول المنظمة في عام 2020. ولا يبدو التعاون بين دول المنظمة في مضمار الاستثمار الأجنبي المباشر قريباً من مستواه المطلوب. وتؤكد البيانات المحدودة المتاحة أن عدداً قليلاً فقط من دول المنظمة قد استفاد بشكل كبير من الاستثمار الأجنبي المباشر داخل المنظمة.

وتؤثر البيئة الاستثمارية السائدة على جودة الاستثمارات وحجمها معاً، فضلاً عن تأثيرها بدرجة كبيرة على الدور التنموي لهذه الاستثمارات. ومن ثم يحظى تحديد المعايير الأساسية للاستثمار بأهمية كبيرة في دول منظمة التعاون الإسلامي. فقد أظهر تحليل بعض المؤشرات والأدلة المخترعة التي تم تطويرها لتقييم بيئة الاستثمار بالدول بطريقة مقارنة، أن دول منظمة التعاون الإسلامي، في المتوسط، لديها درجات أقل تنافسية، كما في المؤشر العالمي لريادة الأعمال الخاص بالمنتدى الاقتصادي العالمي. وأظهرت النتائج أيضاً أن العديد من دول المنظمة حاولت تحسين بيئاتها الاستثمارية الراهنة، خصوصاً عن طريق استخدام الإصلاحات التنظيمية والمؤسسية. وعلى سبيل المثال، خلال الفترة 2005-2020 أجرت دول منظمة التعاون الإسلامي 1289 إصلاحاً عبر جميع أبعاد مؤشر سهولة ممارسة الأعمال الخاص بالبنك الدولي. ومع ذلك، تختلف وتيرة الإصلاحات على مستوى الدولة. ففي العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي التي تحتاج إلى إصلاحات أشمل نسبياً لم تكن الإصلاحات كافية من حيث الوتيرة والنطاق. وعادة ما تميل الوتيرة البطيئة للإصلاحات إلى الارتباط بمخاطر الدولة المرتفعة (أي أقساط مخاطر الدولة) التي تثبط الاستثمار وتزيد من تكلفة التمويل وأقساط التأمين على الاستثمار.

القسم الثاني: الأولويات والفرص القطاعية للاستثمار

يشكل الاستثمار قوة دفع مهمة للاقتصاد من خلال دوره في تسهيل تراكم رأس المال، والتمكين من تحقيق التقدم العلمي والتكنولوجي عبر التنفيذ المناسب لإنتاج القيمة المضافة في أنشطة التصنيع، ومن ثم تعزيز وتيرة النمو الاقتصادي.

وقد تم تحديد مجموعة من قطاعات النشاط الإنتاجي التي تحظى فيها دول منظمة التعاون الإسلامي بميزات إستراتيجية ونسبية، منها الزراعة والغذاء، والمنسوجات والملابس، والتعدين والبناء، والبتروكيماويات. وتوضح النتائج أهمية هذه القطاعات للاقتصاد العالمي، كما تقوم بتعدد العوامل التي تمنح دول منظمة التعاون الإسلامي ميزات إستراتيجية ونسبية في هذه الأنشطة، ومن تلك العوامل الحظوة بالثروات الطبيعية، وإمكانية الوصول للمواد الخام، والعوامل الديموغرافية، والظروف الجغرافية. وتشير النتائج الأساسية للتحليل القطاعي إلى أن هنالك حاجة إلى الإصلاحات المتعلقة بالسياسات لجذب الاستثمارات إلى هذه القطاعات الإستراتيجية بدول منظمة التعاون الإسلامي، من أجل تعزيز عملية إنشاء القيمة عن طريق

أنشطة المعالجة الأولية والثانوية، ومن ثم حفز النمو الاقتصادي، وإتاحة العديد من فرص التوظيف العالية المهارات، إلى جانب ما ينجم عن ذلك من آثار غير مباشرة إيجابية في مجالات التعليم والحوكمة والقدرة التنافسية الصناعية العالمية.

القسم الثالث: صناديق الاستثمار للتنمية

تتيح "صناديق الاستثمار"، التي هي من أنجح الابتكارات في البنية الهيكلية المالية العالمية، فوائد كثيرة للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وقد أصبح لهذه الصناديق دور مهم في الأسواق المالية العالمية. وتحدد قرارات التخصيص، التي تتخذها هذه الصناديق، بدرجة كبيرة مدى كفاءة عمل الاقتصاد. وتضطلع صناديق الاستثمار بدور مجتمعي حيوي في إعادة بناء مسارات التنمية في دول منظمة التعاون الإسلامي لعدة أسباب. أولاً: تؤدي صناديق الاستثمار مهمة الوسيط في تمويل الاقتصاد الحقيقي وتدشيطه، كما تؤدي كفاءة هذه الصناديق في تجميع رأس المال وتخصيصه لمختلف أوجه الاستخدام المنتج إلى تعزيز النمو والابتكار، وتطوير الإنتاجية والكفاءة في القطاعين العام والخاص معاً، وتشكيل رابط أساسي في قناة الادخار والاستثمار. ثانياً: تمتلك صناديق الاستثمار القدرة على دعم النمو المستدام، وعلى وجه الخصوص فإن صناديق الاستثمار التي تدمج العوامل البيئية والاجتماعية وعوامل الحوكمة وتركز على قضايا الاستدامة، قادرة على تسريع الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر. ثالثاً: من ناحية الاستقرار المالي، تعد صناديق الاستثمار من أبرز الجهات المزودة بالسيولة اللازمة لأسواق رأس المال كي تعمل على نحو جيد. وأخيراً: تشكل صناديق الاستثمار أيضاً العمود الفقري للمدخرات والتخطيط للتقاعد على مستوى الأسرة والمجتمع والمستوى الوطني. وفي ظل السياق العالمي الحالي، وحاجة دول منظمة التعاون الإسلامي إلى زيادة جهودها المتعلقة بحشد الموارد لسد الفجوات الكبيرة القائمة على مستوى الاستثمار، وتمويل التنمية المستدامة، ودعم التعافي الاقتصادي المرن عقب جائحة كوفيد-19، يمكن أن تصبح صناديق الاستثمار بمثابة المحرك القوي للازدهار.

القسم الرابع: الاستنتاجات والدلالات المتعلقة بالسياسات

كانت مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي تواجه بالفعل فجوات استثمارية كبيرة قبل وقوع جائحة كوفيد-19. وقد كانت محدودية المدخرات، والمسائل المتعلقة ببيئة الاستثمار، والأموال والمدخرات العاطلة، ضمن الأسباب الأساسية الكامنة وراء هذا الوضع. وقد أدت الشكوك المتزايدة بسبب تفشي الوباء إلى تأثير سلبي على قرارات بعض المستثمرين، وتفاقت تبعاً لذلك الفجوات الاستثمارية القائمة في العديد من القطاعات. ومن ثم جاءت أرقام الاستثمار الأجنبي المباشر في دول منظمة التعاون الإسلامي أقل من المستويات المحتملة قبل الجائحة.

وتتطلب فجوات البنية التحتية الراهنة في دول منظمة التعاون الإسلامي القيام باستثمارات ضخمة بدعم من المؤسسات الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى جهود القطاعين العام والخاص. ومع ذلك، فإن من الضروري قيام دول المنظمة بما يضمن تكافؤ الفرص وتميئة المناخ الاستثماري الأفضل لجميع أنواع

المستثمرين. وتدعو نتائج التقرير إلى مجموعة من التدابير والإصلاحات المتعلقة بالسياسات من أجل تحسين المشهد الاستثماري في دول منظمة التعاون الإسلامي وتنشيط جميع أنواع المستثمرين. ونظراً لوجود أوجه تكامل مهمة بين الاستثمارات العامة والخاصة والأجنبية في سياق العمل على تحقيق النمو الاقتصادي، فإن زيادة المشاركة الخاصة في الاستثمارات العامة كما في صيغة شراكة القطاعين العام والخاص، كفيل بجلب مكاسب مهمة في جانب الكفاءة. وقد تساعد السياسات الاقتصادية المحكمة دول المنظمة في تحقيق التخصيص الفعال للموارد لتلبية مختلف الاحتياجات الاستثمارية، وإنشاء التآزر بين مختلف أنواع المستثمرين. وفي هذا السياق قد يبرز للإرادة السياسية دور مهم في جذب المستثمرين الجدد المحتملين وإقناع المستثمرين الحاليين بزيادة استثماراتهم. وإجمالاً فإن تقوية الاستثمار العام، وتنشيط الاستثمار الخاص، وجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحسين البيئة الاستثمارية، وتحديد قطاعات أولويات الاستثمار، وحشد الأموال الاستثمارية، من العوامل التي قد تساهم في معالجة الفجوات الاستثمارية، وتنشيط النمو الاقتصادي، وتحقيق التنمية المستدامة، في منطقة دول منظمة التعاون الإسلامي.

1. مقدمة

طلبت اللجنة الإسلامية للشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية في دورة انعقادها الرابعة والأربعين في فترة 13.11 يناير 2022 بمقر الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بجدة، من "مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، إعداد تقرير عن آفاق الاستثمار يتضمن تحديد الوضع المقارن للدول الأعضاء، والاتجاهات المتعلقة ببيئة الاستثمار، وقطاعات الاستثمار ذات الأولوية، وتأثيرات صناديق الاستثمار". وفي إطار تنفيذ هذا الطلب، قرر كل من سيسرك والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (نيابة عن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية) إعداد وتقديم هذا التقرير عن آفاق الاستثمار.

وفي هذا السياق، يهدف هذا التقرير إلى فحص وتقييم أداء الاستثمار وبيئته في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، مع التركيز على تحديد الاتجاهات الأساسية للاستثمار، والوقوف على التحديات الراهنة المرتبطة به، وإبراز منظوره المستقبلي. وقد استخدم في التقرير تعريف واسع لمفهوم الاستثمار، يقوم على ثلاث ركائز هي الاستثمار المباشر الخاص والعام والأجنبي. وعلى وجه الخصوص، يتناول التقرير العوامل المؤثرة على قرارات المستثمرين، ويحدد العقبات الأساسية التي تعيق الاستثمار في دول المنظمة، من خلال تقديم تحليل مقارن. ويحاول التقرير تحديد قطاعات أولوية الاستثمار في دول المنظمة عبر تقديم تحليل قطاعي قائم على ما هو متاح من الإحصاءات ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم التقرير بتحليل تأثيرات صناديق الاستثمار في دول المنظمة. ويخلص التقرير إلى عدد من توصيات السياسات التي من المتوقع أن تتيح الإرشادات والمؤشرات الضمنية لصانعي السياسات بدول منظمة التعاون الإسلامي حول الوسائل والطرق اللازمة للقيام بما يلي:

أ/ تحسين البيئة الاستثمارية الشاملة.

ب/ معالجة عقبات الاستثمار.

ج/ جذب المزيد من المستثمرين إلى قطاعات الأولوية.

د/ الحفاظ على المستثمرين الحاليين.

هـ/ تعزيز الاستثمار بين دول منظمة التعاون الإسلامي.

و/ زيادة مشاركة صناديق الاستثمار في التنمية المستدامة.

ومن حيث المنهجية، يعتمد التقرير على مجموعة من التقارير والمقالات والكتب المنشورة، إلى جانب بعض مجموعات البيانات الثانوية التي تم جمعها من قواعد البيانات المفتوحة المصدر المتاحة على الإنترنت مثل تلك الخاصة بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي. وفي التقرير،

حيثما كان ذلك مناسباً، تمت مقارنة أداء مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي مع متوسطات الدول النامية غير الأعضاء بالمنظمة، والدول المتقدمة، والمتوسط العالمي، من أجل توفير منظور مقارن.

وإجمالاً، تظهر نتائج التقرير أن دول منظمة التعاون الإسلامي، كالعديد من الدول النامية الأخرى، تعاني من فجوات استثمارية (ادخارية) ملحوظة، وأنها تحتاج إلى تعزيز الاستثمار لسد هذه الفجوات خصوصاً عبر تهيئة بيئة استثمارية أكثر ملاءمة للمستثمر، وتقليل المخاطر، وجذب المستثمرين الأجانب، وتطوير شراكة القطاعين العام والخاص ومشاريع الخصخصة، وتحديد استراتيجيات الاستثمار القطاعي، وتعزيز التعاون بين دول منظمة التعاون الإسلامي إلى جانب التعاون الإقليمي والدولي مع البنوك والمؤسسات المتعددة الأطراف بصفة أساسية. وفي غياب معالجة الفجوات الاستثمارية الحالية وتنشيط الاستثمارات (الخاصة والعامّة والأجنبية المباشرة) فإن من غير المرجح أن تفلح العديد من دول المنظمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة أو الأهداف المدرجة في برنامج عمل المنظمة حتى عام 2025. وفي هذا الصدد، ينبغي وضع مجموعة من التدابير المتعلقة بالسياسات والمؤشرات الرئيسية للأداء من أجل تحديد أكثر الطرق فعالية لتعزيز الاستثمارات من خلال مراعاة الظروف المحلية للدول الأعضاء. ويمكن أن تؤدي مؤسسات المنظمة ذات الصلة مثل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة، وسيسرك، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، دوراً مهماً في تحسين قدرات دول المنظمة في مجالات تنمية القطاع الخاص، وإصلاحات المناخ الاستثماري، وتنمية رأس المال البشري، والتعاون البيئي. وتمتلك هذه المؤسسات مجموعة واسعة من البرامج والتدابير التي إذا ما استخدمت على نحو فعال فقد تعين دول المنظمة على تحسين آفاق استثماراتها وتيسير انتقالها إلى حقبة ما بعد كوفيد-19 وتسريع وتيرة التنمية.

القسم الأول

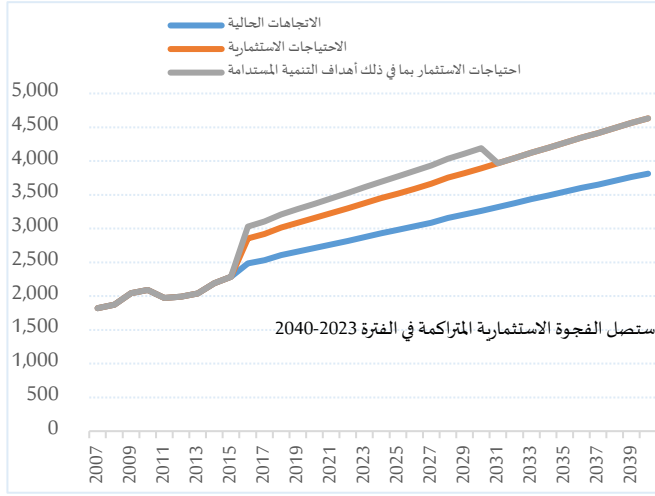
الاستثمار في دول منظمة التعاون الإسلامي



2. وضع الاستثمار في دول منظمة التعاون الإسلامي

يشكل الاستثمار محفزاً أساسياً للنمو الاقتصادي وإنشاء فرص التوظيف. ويعتبر معدل الاستثمار المرتفع سمة مميزة للدول التي تنعم بمعدلات نمو عالية ومستدامة؛ ففي الدول ذات معدلات النمو المرتفعة عادة ما يتجاوز إجمالي الاستثمار المحلي والأجنبي نسبة 25% من إجمالي الناتج المحلي (World Bank, 2008). وعلى الجانب الآخر فإن الدول ذات معدلات الاستثمار المنخفضة غالباً ما تواجه معدلات نمو منخفضة حين تعجز الطاقة الإنتاجية للاقتصاد عن الازدياد، وينتج عن ذلك انخفاض في معدلات النمو وإنشاء الفرص

الشكل 1.2: الاتجاهات العالمية للاستثمار، مليار دولار أمريكي (2007-2040)

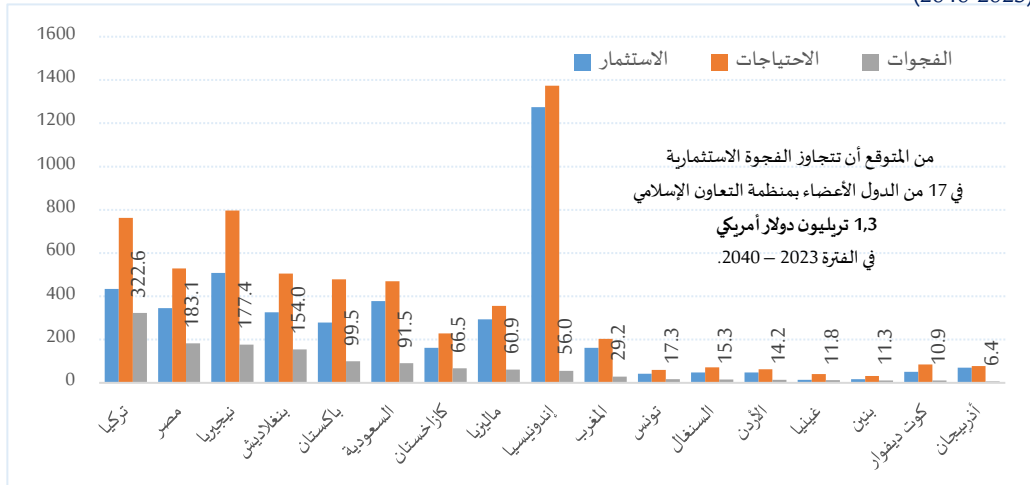


المصدر: قاعدة بيانات توقعات البنية التحتية العالمية متاحة عبر: <https://outlook.gihub.org>

الوظيفية، ونقص في الفرص المتاحة للفئات الفقيرة من عامة الناس للخروج من دائرة الفقر.

ووفقاً لتوقعات البنية التحتية العالمية، هناك حاجة إلى نحو 72 تريليون دولار أمريكي في الفترة 2023م- 2040م في مختلف القطاعات، وبصفة أساسية للاستثمار في البنية التحتية العالمية في قطاع الطاقة (الشكل 1.2).

الشكل 2.2: الاحتياجات والفجوات الاستثمارية المتراكمة في مجموعة مختارة من دول منظمة التعاون الإسلامي (2040-2023)



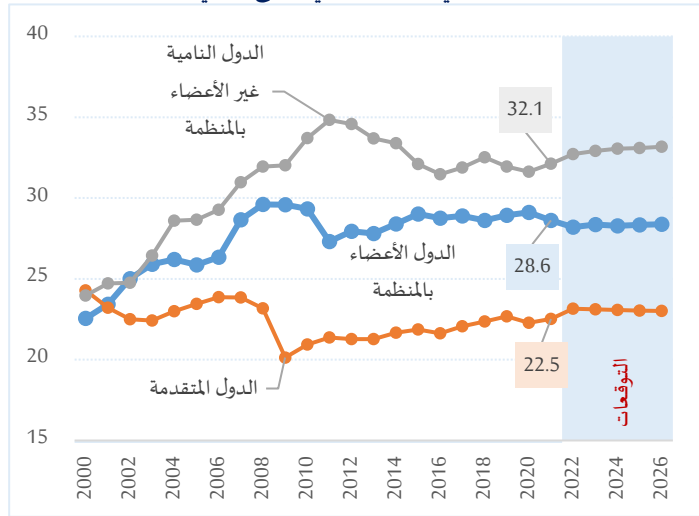
المصدر: قاعدة بيانات توقعات البنية التحتية العالمية متاحة عبر الرابط: <https://outlook.gihub.org/>، وقد رتب الدول وفقاً للفجوة الاستثمارية.

وبناء على الاتجاهات الراهنة سوف يبلغ حجم الاستثمار 60 تريليون دولار أمريكي مفضياً إلى فجوة استثمارية في البنية التحتية تقدر بنحو 12 تريليون دولار أمريكي. ومن بين الدول التي تتوفر بيانات عنها إندونيسيا التي من المتوقع قيامها باستثمار الحصة الأكبر أي ما يقارب 1.3 تريليون دولار أمريكي، بينما من المنتظر أن تشهد تركيا الفجوة الأكبر في استثمارات البنية التحتية (الشكل 2.2).

وسوف تتجاوز الفجوة الاستثمارية في ست دول أعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، وهي: تركيا ومصر ونيجيريا وبنغلاديش وباكستان والمملكة العربية السعودية، التريلون الواحد من الدولارات الأمريكية أي ما يعادل 8% من الفجوة الاستثمارية العالمية.

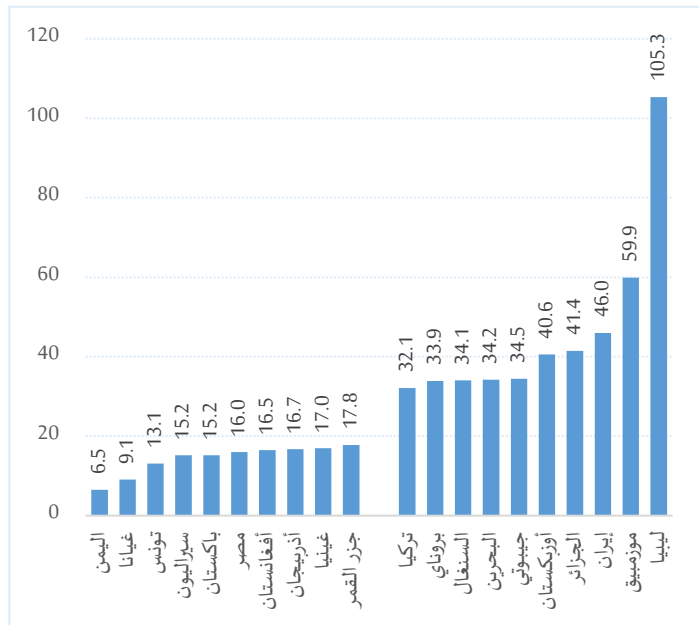
وبالنظر إلى الاتجاهات التاريخية، فقد خصصت دول منظمة التعاون الإسلامي حصة كبيرة من إجمالي الناتج المحلي لديها للاستثمار. ففي العقد الأول من الألفية الثالثة شهد نصيب الاستثمار الكلي من إجمالي الناتج المحلي لدول

الشكل 3.2: الاستثمار الكلي، % من إجمالي الناتج المحلي (2000-2026)



المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي أكتوبر 2021، 49 دولة عضو بمنظمة التعاون الإسلامي، و38 دولة متقدمة، و77 دولة نامية غير عضو بمنظمة التعاون الإسلامي. ملاحظة: يقاس الاستثمار أو إجمالي تكوين رأس المال بالقيمة الكلية لإجمالي تكوين رأس المال الثابت والتغيرات في الأرصدة والمقتنيات، مطروحاً منها التخلص من الأشياء الثمينة، لوحدة ما أو قطاع.

الشكل 4.2: دول منظمة التعاون الإسلامي ذات الحصة الأعلى والحصة الأدنى من نسبة الاستثمار إلى إجمالي الناتج المحلي (2021)



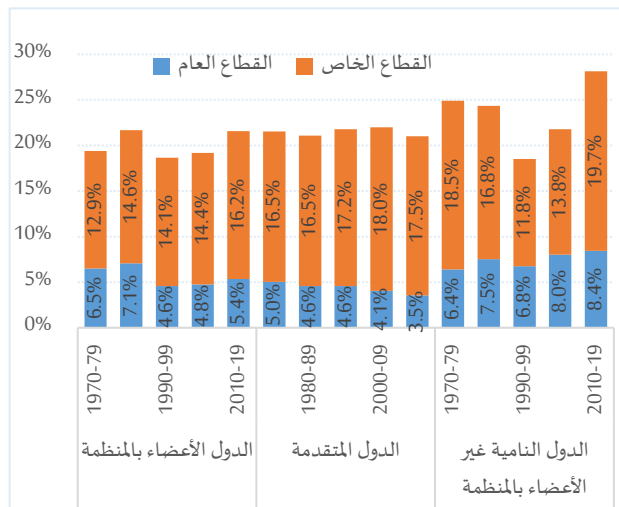
المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2021

المنظمة زيادة كبيرة من 22.6% إلى 29.3% (الشكل 3.2). وخلال العقد التالي بقيت النسبة مستقرة في حدود نسبة 28%، وبحلول عام 2021 قدرت هذه النسبة بنحو 28.6%. أما الدول النامية غير الأعضاء بالمنظمة التعاون الإسلامي فقد خصصت جزءاً أكبر من دخلها للاستثمار حيث شهد الجزء المخصص زيادة كبيرة من 24% في عام 2000 إلى 34.9% في عام 2011 ثم تراجع إلى نحو 31%، واستقر أخيراً عند 32%. ونظراً لحاجة دول المنظمة والدول النامية غير الأعضاء بالمنظمة إلى استثمار أكبر لتحقيق التنمية الاقتصادية، فقد ظل نصيب الاستثمار من إجمالي الناتج المحلي لتلك الدول، منذ عام 2001، أعلى باستمرار مقارنة بمستواه في الدول المتقدمة.

ومع ذلك فإن هناك فوارق كبيرة بين الدول، ففي 2021 كانت حصة الاستثمار من إجمالي الناتج المحلي في اليمن 6.5% فقط، بينما بلغت تلك النسبة أكثر من 105% في ليبيا. وباستثناء هاتين الحالتين المتطرفتين للدولتين المتأثرتين بعدم الاستقرار السياسي والنزاع المسلح تبقى الاختلافات بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي كبيرة (الشكل 4.2). ومن بين الدول التسع والأربعين الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي التي تتوفر البيانات عنها كانت ثلاث عشرة دولة حصص استثمار تقل الحصة منها عن 20% من إجمالي الناتج المحلي للدولة. وفي خمس عشرة دولة عضو بالمنظمة تجاوزت حصة الاستثمار 30% من إجمالي الناتج المحلي للدولة. وتدل الحصة الأعلى من الاستثمار على مدى الأهمية الممنوحة لعملية توسيع الطاقات الإنتاجية في الدولة. ويكشف تصنيف الاستثمارات بين الجهات العامة والخاصة أن استثمارات كل من القطاعين العام والخاص بدول منظمة التعاون الإسلامي شكلت حصة متزايدة من إجمالي الناتج المحلي خلال العقود الثلاثة الماضية لتصل نسبة تلك الاستثمارات إلى 5.4% و 16.2% على التوالي خلال الفترة 2010-2019.

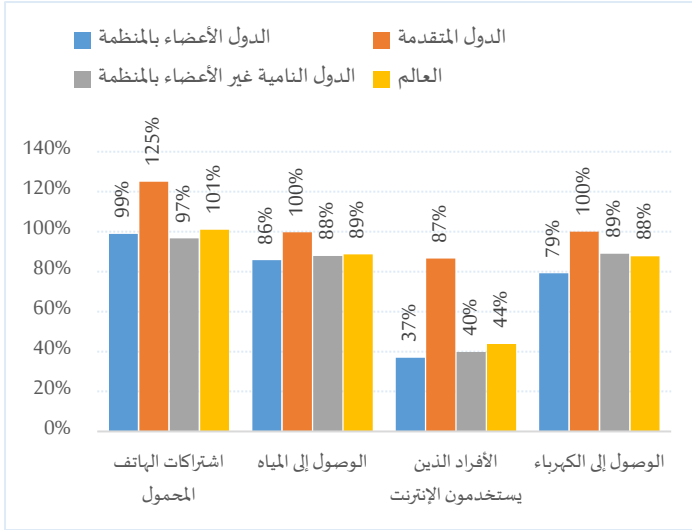
وكما هو مبين في الشكل 5.2 الذي يستبعد الاستثمارات وفق صيغة شراكة القطاعين العام والخاص، فقد ظلت مساهمة القطاع العام منخفضة باستمرار في الدول المتقدمة ومرتفعة باستمرار في الدول النامية غير الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي. ومع ذلك فقد شهد استثمار القطاع الخاص أيضاً في الدول النامية غير الأعضاء بالمنظمة ارتفاعاً كبيراً بلغ 19.7% من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2010-2019.

الشكل 5.2: الاستثمار الخاص والعام حسب العقود (الحصة من إجمالي الناتج المحلي)



المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات الاستثمار ورأس المال، 2021

الشكل 6.2: مؤشرات مختارة للبنية التحتية (للفرد)



المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي. بناء على أحدث البيانات المتوفرة بعد عام 2015. قد تختلف التغطية القطرية عبر المؤشرات.

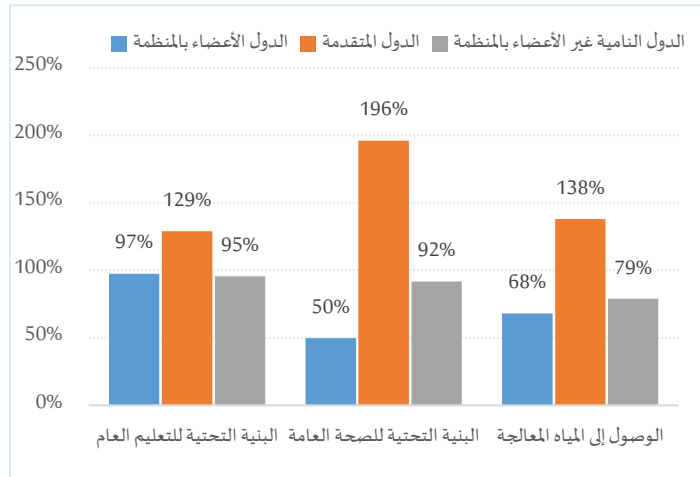
وعلى الرغم من الاتجاه التصاعدي للاستثمار العام في دول منظمة التعاون الإسلامي، فقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى إعادة تخصيص الموارد حين أضحي لزاماً على العديد من الدول زيادة إنفاقها لتخفيف الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة عن طريق حزم التحفيز الاقتصادي والمالي، ومن ثم تخفيض الموارد المخصصة للاستثمار العام. ونظراً لأن

تأثيرات الجائحة قد امتدت أيضاً إلى المجال الصحي وبعض القطاعات الأخرى، فقد ظهرت ثمة حاجة إلى موارد كبيرة للاستثمار في بنية تحتية جديدة في الدول النامية وتغطية تكاليف الصيانة المرتبطة باستثمارات أخرى في الدول المتقدمة.

وإذا ما استمر التقلص في الاستثمار العام واتساع فجوة البنية التحتية في الدول ذات المتطلبات الاستثمارية الضخمة، فقد تنجم عن ذلك آثار سلبية على النمو الطويل المدى.

وقد لا يكون من السهل تقييم الفجوات الراهنة في البنية التحتية، غير أن من الممكن إظهار العجز باستخدام بعض المؤشرات الكمية. وكما هو موضح في الشكل 6.2 تقترب دول

الشكل 7.2: مؤشرات مختارة للبنية التحتية (نسبة إلى المتوسط العالمي)



المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي. بناء على أحدث البيانات المتوفرة بعد عام 2015. قد تختلف التغطية القطرية عبر المؤشرات. أداء المجموعة نسبي إلى المتوسط العالمي. وفقاً لبرهومي وآخرين (2018) تقاس البنية التحتية للتعليم العام بعدد معلمي المرحلة الثانوية لكل 1000 شخص، والبنية التحتية للصحة العامة بعدد أسرة المستشفيات لكل 1000 شخص، والوصول إلى المياه المعالجة يقاس بالنسبة المئوية من السكان.

منظمة التعاون الإسلامي من المتوسط العالمي من حيث الاشتراك في الهاتف المحمول (لكل 100 شخص) والوصول إلى المياه (النسبة المئوية من السكان)، لكنها تحل دون المتوسط العالمي بكثير فيما يتعلق بنسبة الأفراد المستخدمين للإنترنت (النسبة المئوية من السكان) والوصول إلى الكهرباء (النسبة المئوية من السكان). وعلى المستوى الفردي للدول، فإن من الممكن إظهار معاناة دولة بعينها من حيث المؤشر المعني، غير أن ذلك يقع خارج نطاق هذا التقرير. وعلى الرغم من ذلك، تحتاج دول المنظمة إلى مزيد من الاستثمار في البنية التحتية لتضييق الفجوة بين وضعها ووضع الدول الرائدة. وفيما يتعلق بالبنية التحتية للتعليم العام يقترب أداء دول المنظمة من المتوسط العالمي، بينما يصل أداء تلك الدول إلى 50% فقط من المتوسط العالمي في مضمار البنية التحتية للصحة العامة. أما الأداء العام لدول المنظمة من حيث الوصول إلى المياه المعالجة فهو أقل من المتوسط العالمي بنحو 32% (الشكل 7.2).

وبشكل عام، هناك فجوات استثمارية كبيرة في دول منظمة التعاون الإسلامي. ومن شأن الاستثمار زيادة الرصيد الرأسمالي للاقتصاد وتوليد النمو الاقتصادي من خلال زيادة إنتاج السلع والخدمات؛ فالاستثمار العام يساعد على تطوير البنى التحتية الفعالة للنقل والطاقة والاتصالات، التي تعد ضرورية لتنشيط استثمارات القطاع الخاص. وإضافة إلى ذلك، تساهم أنظمة التعليم والصحة الجيدة، في بناء رأس المال البشري، وتعزيز الإنتاجية والتنافسية. ويضطلع الاستثمار العام بدور المحفز لتنمية القطاع الخاص ونمو الإنتاجية، بينما يساهم الاستثمار الخاص في نمو الإنتاج وإنشاء الفرص الوظيفية من خلال التوسيع المباشر للطاقة الإنتاجية للاقتصاد. وفي ظل توافر البنية التحتية المادية الفعالة والقوى العاملة الماهرة يمكن أن يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر أيضاً في تعزيز الإنتاجية عن طريق إدخال التقنيات والعمليات الإنتاجية الجديدة.

وهناك جوانب تكامل مهمة بين الاستثمار العام والخاص والأجنبي فيما يتعلق بتحقيق النمو الاقتصادي. ومن شأن السياسات الاقتصادية المحكمة مساعدة الدول على القيام بالتخصيص الفعال للموارد لمختلف حاجات الاستثمار وإنشاء التآزر بين أنواع الاستثمار المختلفة. وفي هذا الصدد سنقوم في هذا الفصل بتقييم أحدث أوضاع الاستثمار في دول منظمة التعاون الإسلامي من خلال التركيز على الاستثمار العام والخاص والأجنبي المباشر. وسوف نتناول الاتجاهات الحالية والتحديات الأساسية كما نستكشف خيارات السياسات الممكنة انتهاجها من أجل تحسين كفاءة الاستثمار وبيئة الأعمال.

1.2. الاستثمار العام

تنفق الحكومات لأغراض عدة تشمل التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والدفاع والبنية التحتية، لكن لا يمكن وصف كل هذا الإنفاق بكونه استثماراً. واعتماداً على الأولويات، قد يتخذ الاستثمار هيئة مصروفات للبنية التحتية مع تركيز قطاعي خاص يشمل النقل أو الطاقة مثلاً، أو قد يكون موجهاً بدرجة أكبر نحو رأس المال البشري. ومن ثم يتعين على الحكومات اتخاذ قرارات حاسمة لاتباع النهج الأمثل في تخصيص مواردها المحدودة للاستثمارات المختلفة وخيارات الإنفاق، نظراً لأن تأثير هذه الخيارات على مجموعات مختلفة من

الناس وعلى الأنشطة الاقتصادية في مختلف القطاعات يمكن أن يسهم بشكل جوهري في تحديد مسار النمو للبلد المعني. وقد أصبح أيضاً ربط سياسات الاستثمار بالمخاوف المتنامية بشأن التغير المناخي أمراً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة.

ويعرف الاستثمار العام عموماً بالإنفاق الرأسمالي على البنية التحتية المادية (مثلاً النقل والاتصالات وما إلى ذلك) والبنية التحتية غير المادية (مثلاً تنمية رأس المال البشري، والبحث والتطوير، وما إلى ذلك)، التي يمتد استخدامها بشكل إنتاجي لأكثر من عام واحد (OECD, 2014)¹. وتشمل النفقات الرأسمالية الاستثمار المباشر (أي إجمالي تكوين رأس المال وعمليات الاستحواذ، مطروحاً منه التصرفات في الأصول غير المالية وغير المنتجة) والاستثمار غير المباشر، أو تحويلات رأس المال (أي المنح والإعانات الاستثمارية نقداً أو عينياً). وغالباً ما يستخدم مصطلح تكوين إجمالي رأس المال الثابت بوصفه أفضل مصطلح مرادف متاح لمصطلح الاستثمار العام المباشر².

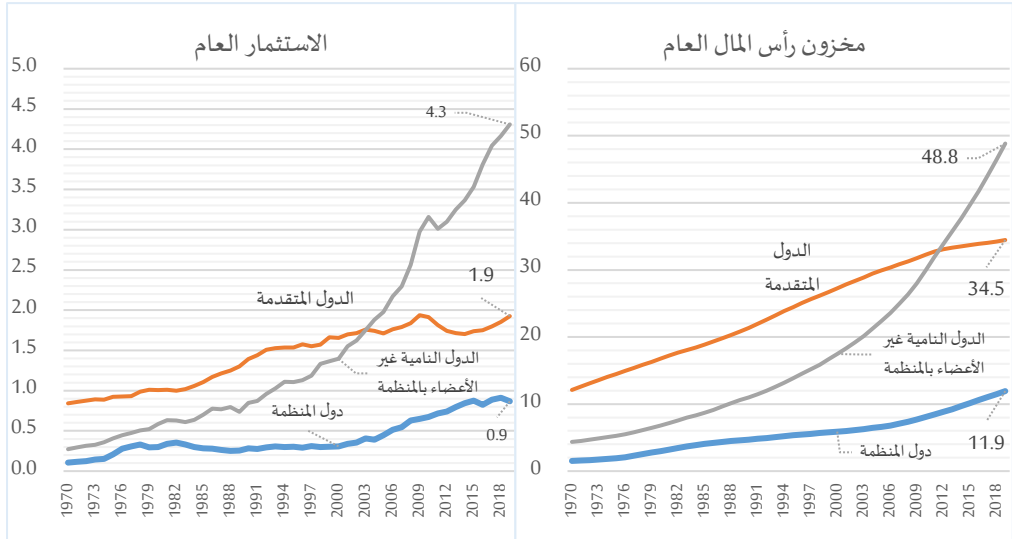
1.1.2. اتجاهات الاستثمار العام وأرصدة رأس المال

من الصعب الفصل بين مساهمتي القطاعين الخاص والعام في الاستثمار الكلي. وعقب تقرير خبراء صندوق النقد الدولي (IMF staff report, 2015)، أصبح صندوق النقد الدولي ينشر بيانات محدثة عن الاستثمار ورصيد رأس المال مستخدماً تكوين رأس المال الثابت الإجمالي الحكومي لبيانات الاستثمار. ويتيح التقرير إحصاءات عن كل من قيمة الاستثمار والرصيد التراكمي لرأس المال. ومن المهم النظر إلى رصيد رأس المال العام وليس فقط للتدفق النقدي السنوي للاستثمار العام، وذلك لسببين. أولاً، يعتبر الاستثمار العام من المدخلات الأساسية في إنشاء شبكة من الأصول المادية بمرور الوقت، بما في ذلك البنية التحتية الاقتصادية (الطرق، والمطارات، والمنافع الكهربائية، وما إلى ذلك) والبنية التحتية الاجتماعية (المدارس والمستشفيات العامة والسجون، وما إلى ذلك). وفي النماذج النظرية للنمو الاقتصادي، يشكل رصيد رأس المال العام مدخلاً مباشراً في دالة الإنتاج، مساهماً في زيادة الإنتاجية ومستويات المعيشة. ثانياً، تخضع أصول البنية التحتية للاستهلاك، الأمر الذي يتطلب فحص رصيد رأس المال العام خالياً من الاستهلاك (IMF, 2015). وتتيح لنا قاعدة البيانات تتبع الاتجاهات التاريخية في الاستثمار وتكوين رأس المال لتسع وأربعين دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي، وسبع وثلاثين دولة متقدمة، وثمانين دولة نامية من غير دول منظمة التعاون الإسلامي، لأكثر من ستة عقود.

¹ عادة ما يتخذ الاستثمار العام صيغة نفقات على البنية التحتية لها عمر إنتاجي لعدة عقود. وعلى الرغم من ذلك، يساهم الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة في تراكم رأس المال البشري الخاص بالمجتمع بفوائد طويلة الأمد. وتصنف الحكومات تقليدياً هذه النفقات بصفتها نفقات جارية، ومن ثم فهي ليست من قبيل الاستثمار العام. وبينما تعتبر الحكومات في كثير من الأحيان كلف الصيانة صيغة للإنفاق الجاري، ينبغي اعتبار مثل هذه الكلف إنفاقاً رأسمالياً طالما أن نقص الصيانة قد يؤدي إلى إنقاص العمر الإنتاجي لأصل البنية التحتية (UNCTAD, 2009).

² يقاس إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالقيمة الكلية لعمليات الاستحواذ، مطروحاً منها عمليات التصرف في الأصول الثابتة خلال الفترة المحاسبية، بالإضافة إلى بعض النفقات المحددة على الخدمات التي تضيف إلى قيمة الأصول غير المنتجة مثل تحسين الأراضي (System of National Accounts 2008, Chapter 10, 10.32). ومتى ما كان ذلك مناسباً، سوف يستخدم مصطلح تكوين رأس المال الثابت الإجمالي العام مصطلحاً مرادفاً لمصطلح الاستثمار العام في هذا التقرير. إن مصطلح تكوين إجمالي رأس المال الثابت تعريف مفيد لكنه ضيق طالماً أنه لا يغطي كل أوجه الإنفاق العام التي يمكن اعتبارها استثماراً. فعلى سبيل المثال عادة ما يصنف تكوين رأس المال البشري استهلاكاً على الرغم من أن مثل هذه النفقات قد تكون لها تأثيرات طويلة الأمد. انظر أيضاً صندوق النقد الدولي (IMF 2015 and 2019) لمزيد من التفاصيل.

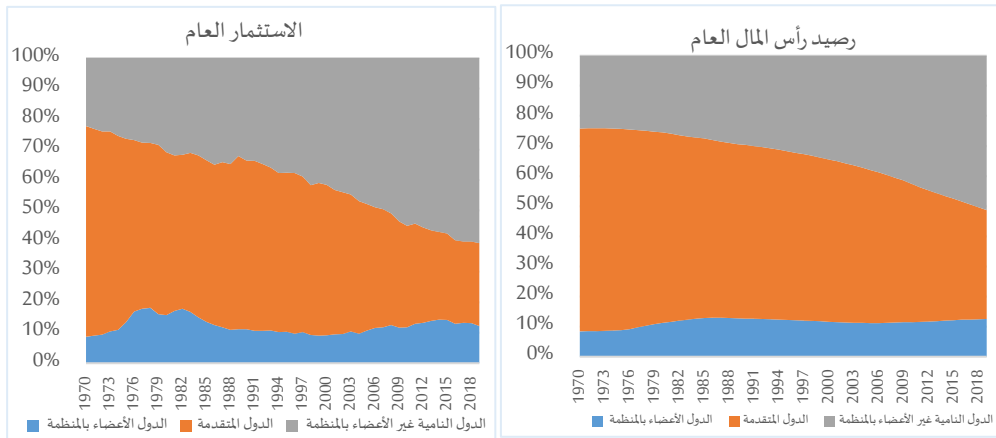
الشكل 8.2: الاستثمار العام وأرصدة رأس المال (بتريليون دولار أمريكي)



المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات الاستثمار ورصيد رأس المال 2021. الاستثمار الحكومي العام (إجمالي تكوين رأس المال الثابت) وأرصدة رأس المال، بتريليون دولار حسب الأسعار الدولية الثابتة لعام 2017

ويبين الشكل 8.2 الاستثمار العام (إلى اليسار) ورصيد رأس المال (إلى اليمين) في دول منظمة التعاون الإسلامي مقارنة بالدول المتقدمة والدول النامية غير الأعضاء بالمنظمة. وقد ظل الاستثمار في دول المنظمة مستقرًا إلى حد ما خلال الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، غير أنه أخذ في الازدياد خلال العقد الأول من الألفية الثانية. وقد تجاوزت عتبة الـ 500 مليار دولار أمريكي في عام 2006 ليصل إلى أعلى مستوياته في عام 2018 حيث بلغ 911 مليار دولار أمريكي. وقد شهدت الدول النامية غير الأعضاء بالمنظمة زيادة كبيرة في الاستثمار العام

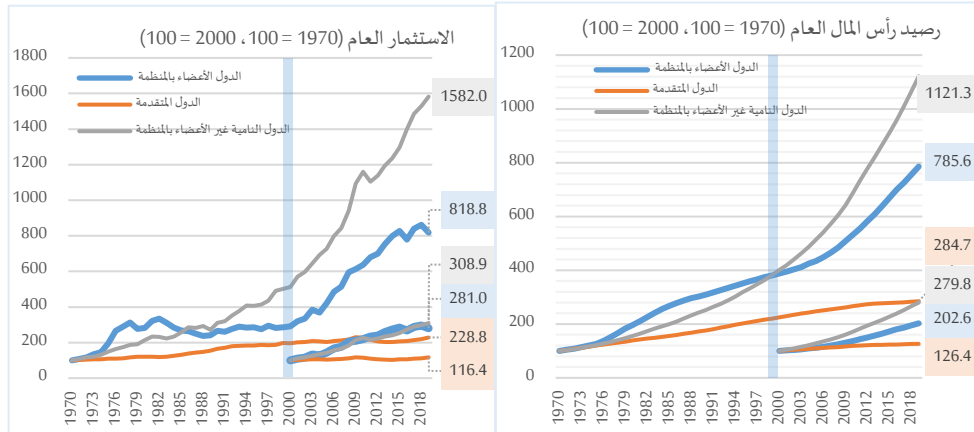
الشكل 9.2: نصيب دول منظمة التعاون الإسلامي من الاستثمار العام الكلي وأرصدة رأس المال (%)



المصدر: قام بحسابه المؤلفون بناء على قاعدة بيانات الاستثمار ورصيد رأس المال الخاصة بصندوق النقد الدولي، 2021

خلال العقود الخمسة الماضية، تقودها الصين بشكل رئيس. ونتيجة لذلك، فقد زاد إجمالي رصيد رأس المال العام في الدول النامية غير الأعضاء بالمنظمة على نحو أسرع عن زيادته في مجموعتي الدول الأخرى. وظلت دول المنظمة تستأثر بحصة 10-15% من إجمالي الاستثمار العام العالمي، بينما تحظى الدول النامية غير الأعضاء بالمنظمة بحصة أكبر على نحو متزايد من إجمالي الاستثمار العالمي العام وأرصدة رأس المال. وقد ارتفع نصيب هذه الدول من 22% في عام 1970 إلى 61% في 2019 فيما يتعلق بالاستثمار العام، ومن 24% في عام 1970 إلى 51% في عام 2019 بالنسبة لإجمالي أرصدة رأس المال (الشكل 9.2). وبدءاً من 2019 استحوذت دول المنظمة على 12.2% من الاستثمار العام العالمي، و12.5% من الأرصدة العالمية لرأس المال. وخلال الفترة 1970-2019 زاد الاستثمار العام في دول منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 719%، كما زاد إجمالي رصيد رأس المال بنسبة 686% (الشكل 10.2). وخلال الفترة نفسها بلغ النمو في الاستثمار العام ورصيد رأس المال في الدول النامية غير الأعضاء بالمنظمة نسبة 1482% و1021% على التوالي. وفي الفترة بين عامي 2000-2019 زاد الاستثمار العام بنسبة 181% في دول منظمة التعاون الإسلامي، وبنسبة 209% في الدول النامية غير الأعضاء بالمنظمة، وبنسبة 16% في الدول المتقدمة، بينما زاد رصيد رأس المال بنسبة 103% في دول المنظمة، وبنسبة 180% في الدول النامية غير الأعضاء بالمنظمة، وبنسبة 26% في الدول المتقدمة.

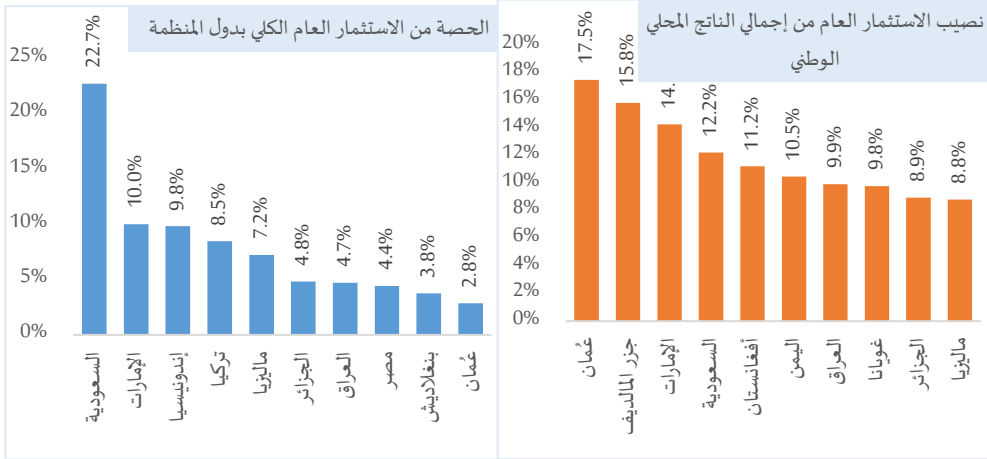
الشكل 10.2: النمو في الاستثمار العام ورصيد رأس المال



المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات الاستثمار ورصيد رأس المال 2021. تمت فهرسة الاستثمار الحكومي العام إلى 100 في 1970 و2000.

ومن الواضح أن هنالك نمو في الاستثمار العام في دول منظمة التعاون الإسلامي، غير أن معدل النمو أدنى من المتوسط الخاص بالدول النامية غير الأعضاء بالمنظمة، إذ إن حصة دول المنظمة من الاستثمار وأرصدة رأس المال على المستوى العالمي لا تزداد بدرجة كبيرة. وداخل مجموعة دول المنظمة حظيت الدول الخمس الأوفر حظاً بحوالي 58.3% من الاستثمار العام في الفترة 2010-2019 بقيادة المملكة العربية السعودية التي بلغت حصتها 22.7% من الاستثمار العام الكلي داخل مجموعة دول المنظمة (الشكل 11.1). ومن حيث حصة الاستثمار العام من الناتج المحلي الإجمالي الوطني كانت الحصة الأعلى من نصيب عمان (17.5%)، تليها المالديف ودولة الإمارات العربية المتحدة (الشكل 11.2، يمين).

الشكل 11.2: دول منظمة التعاون الإسلامي الأعلى حظاً من الاستثمار، 2010-2019



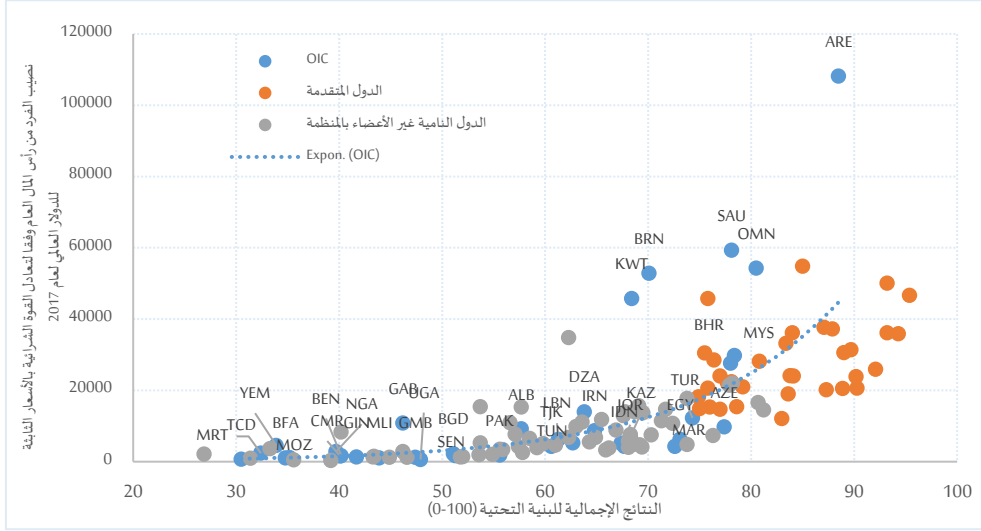
المصدر: قاعدة بيانات الاستثمار ورصيد رأس المال 2021، الخاصة بصندوق النقد الدولي.

2.1.2. تحسين جودة الاستثمار وكفاءته

في الوقت الذي تسعى فيه الحكومات جاهدة لتحقيق أهداف الاستثمار العام ضمن قيود صارمة على الموازنات، تضطلع إدارة الاستثمار العام بدور مهم في تحسين كفاءة الاستثمارات العامة وفعاليتها. وقد يشكل الضعف في تخطيط الاستثمارات وإدارتها ومراقبتها سبباً لتقويض التأثيرات الإيجابية لتلك الاستثمارات على وتيرة النمو. ويؤكد كتاب أصدره مؤخراً صندوق النقد الدولي عن حوكمة البنية التحتية (Schwartz et al., 2020) أن الدول في المتوسط تخسر أكثر من ثلث مواردها المنفقة على الاستثمار العام بسبب عدم الكفاءة. ولذلك فإن تأثير الاستثمارات العامة يعتمد إلى حد بعيد على كيفية إدارتها من قبل الحكومات. وكما هو موضح في الشكل 12.2 يبدو أن الدول ذات رأس المال الأعلى للفرد، لديها نوعية أفضل من البنية التحتية. وهناك أيضاً عدد كبير من دول منظمة التعاون الإسلامي في مرتبة منخفضة من حيث نصيب الفرد من رصيد رأس المال العام ومستوى البنية التحتية مما يظهر الحاجة إلى تحسين حجم الاستثمار العام وكفاءته.

وفي محاولة لتقييم كفاءة الاستثمارات العامة، أصدر صندوق النقد الدولي تقييم إدارة الاستثمار العام الذي يستهدف تقييم حوكمة البنية التحتية مستخدماً خمس عشرة سمة مؤسسية عبر المراحل المختلفة لدورة الاستثمار العام. وقد شمل التقييم إدارة مؤسسات الاستثمار العام من حيث التصميم والفاعلية وأولويات الإصلاحات. وتم إجراء أكثر من 30 تقييماً لإدارة الاستثمار العام مع التركيز بصفة أساسية على الأسواق الناشئة والدول النامية المنخفضة الدخل. وقد أتاحت عمليات التقييم هذه إطاراً قياسياً لتقييم جوانب القوة والضعف لحوكمة البنية التحتية، مفسحة المجال للمقارنات عبر الدول، والتوصيات الخاصة بكل دولة.

الشكل 12.2: الاستثمار العام الحقيقي وجودة البنية التحتية الشاملة



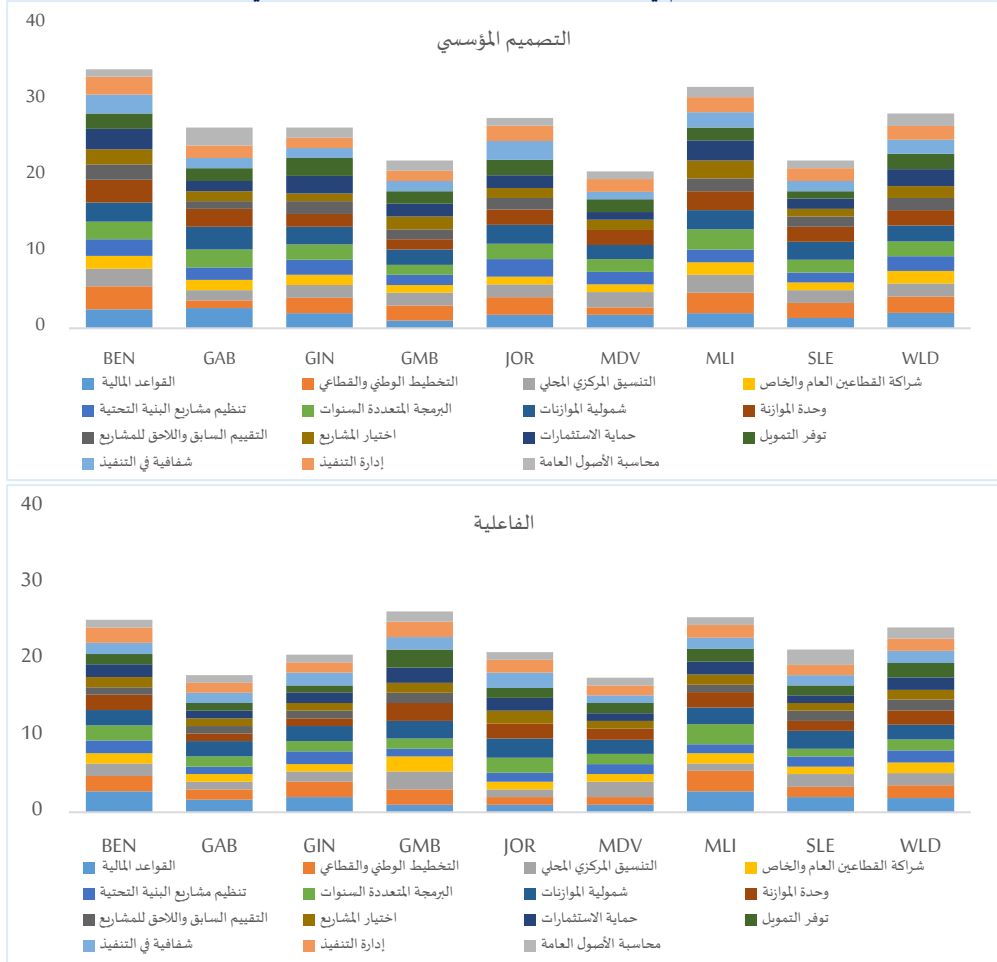
ويظهر الشكل 13.2 أداء ثمانية من دول منظمة التعاون الإسلامي خضعت لتقييم إدارة الاستثمار العام وفقاً لنظام درجات تتراوح ما بين صفر إلى 10 حيث تبين الدرجة 10 تحقيق الدرجة الكاملة للممارسة الجيدة لإدارة الاستثمار العام. وقد حصلت كل من دولتي بنين ومالي على درجة تفوق المتوسط العالمي (الذي يغطي في الغالب الدول النامية) من حيث التصميم والفاعلية، بينما فاقت درجات غامبيا المتوسط العالمي من حيث الفاعلية. وعلى الرغم من أن بنين كانت من بين الدول المسجلة لأعلى الدرجات إلا أن تقييمها قد أظهر افتقارها إلى الطريقة المنهجية في اختيار المشاريع وتقييمها السابق واللاحق، الأمر الذي يسفر عن مشاريع منخفضة الجودة (IMF, 2020a). وكان تكوين رأس المال الثابت الإجمالي غير منظم إلى حد بعيد في مالي حيث أظهر اتجاهاً هبوطياً على المدى الطويل. وينتج هذا الأداء الضعيف من فجوة كفاءة كبيرة؛ ففي مالي يتجسد ما نسبته 57% فقط من الإنفاق الرأسمالي في رصيد رأسمالي ثابت مقارنة بمتوسط يبلغ 73% في بقية العالم (IMF, 2018b). وفي الغالبون تظهر نتائج تقييم إدارة الاستثمار العام أوجه قصور هيكلية في إجراءات التخطيط والترتيبات المؤسسية حيث يغيب التحديد الواضح للأدوار الاستراتيجية والتشغيلية. وفي غياب التخطيط الجيد التنسيق يفترق تخصيص الموارد، لأوجه الإنفاق الاستثماري المدرجة في موازنات البرامج، إلى الاكتمال والموضوعية (IMF, 2020b).

وإجمالاً، مقارنة بالحد الأقصى للدرجات وهو 10، فإن دول منظمة التعاون الإسلامي الأفضل أداء أيضاً لديها متسع كبير لتحسين تصميم وفاعلية مؤسساتها المعنية بإدارة الاستثمار العام. وتظهر عمليات تقييم إدارة الاستثمار العام أن الدول عادة ما تكون أفضل في تصميم برامج إدارة الاستثمار العام مقارنة بقدرتها على تنفيذ تلك البرامج بفاعلية. وتنتشر جوانب الضعف في مؤسسات إدارة الاستثمار العام على مدى دورة الاستثمار العام، غير أنها أكثر ظهوراً في مرحلة التنفيذ (IMF, 2018a). ووفقاً لكل عمليات تقييم إدارة الاستثمار العام، يبدو أن الأداء أفضل في مرحلة التخطيط، مقارنة بمرحلي التخصيص والتنفيذ.

3.1.2 دور صناديق الثروة السيادية

وتتمتع الدول ذات المكاسب الكبيرة غير المتوقعة بفرصة فريدة لتسريع النمو وتعزيز التنوع عن طريق الاستثمار العام الفعال. ومن شأن الاستثمار العام الاضطلاع بدور بارز في تعزيز النمو والتنمية الطويلة

الشكل 13.2: كفاءة الاستثمار العام في دول مختارة من دول منظمة التعاون الإسلامي



المصدر: تجميع من تقارير مختلفة عن "تقييم إدارة الاستثمار العام" أعدها خبراء صندوق النقد الدولي.

الأجل، غير أن مدى مساهمة الاستثمار العام في تحقيق هذا الهدف يعتمد على كفاءته. وقد استخدمت إندونيسيا وماليزيا الإيرادات النفطية لتمويل الاستثمار وأفلحت في إنجاز "دفعة كبيرة" في مجال التنمية الصناعية (Albino-War et al., 2014). وقد يساهم الإنفاق الاستثماري المرتفع في إضعاف المواقف المالية، ومفاقمة الضعف المالي أمام الانخفاضات المفاجئة في أسعار السلع مما يؤدي إلى تدهور الموقف المالي، الأمر الذي يمكن تفاديه عبر تحسين الكفاءة في الاستثمار العام. وينطبق هذا بصفة خاصة على الدول التي لديها

آفاق قصيرة من حيث المكاسب غير المتوقعة مثل البحرين وأذربيجان وعمان، التي لا يزال لديها أقل من جيل واحد قبل استنفاد مواردها الطبيعية (Albino-War et al., 2014).

وتنشئ الدول الغنية بالموارد عموماً صناديق الثروة السيادية لإدارة المدخرات الوطنية لأغراض الاستثمار. ووفقاً للإحصاءات الصادرة عن معهد صندوق الثروة السيادية، في أبريل 2022 بلغت القيمة الكلية للأموال التي تديرها صناديق الثروة السيادية على نطاق العالم 9.87 تريليون دولار أمريكي. ونظراً لامتلاك دول منظمة التعاون الإسلامي نحو 40% من الأموال العالمية الكلية، فإن لدى هذه الدول فرصة فريدة لسد الفجوة الاستثمارية وتعزيز التنوع الاقتصادي³.

ولصناديق الثروة السيادية أهداف بعيدة المدى تشمل نقل الثروات بين الأجيال، وقد درجت هذه الصناديق تقليدياً على الاستثمار في الأوراق المالية الخارجية لعدد من الأسباب، منها نقص الفرص الاستثمارية المحلية. ويتطلب الاستخدام الفعال لصناديق الثروة السيادية لأغراض الاستثمار المحلي التأكد من أن الأموال تستخدم في سياق الموازنة العامة للاستثمار العام وأن هناك تدفق مستدام للأموال نحو الاستثمار حتى لا تصبح الأموال مدمرة بسبب التذبذبات الكبيرة في تدفقات الأموال إلى الاقتصاد الوطني. ومن المهم أيضاً التأكد من أن موارد الصندوق السيادي لا تستخدم في تمويل الإنفاق العام على نحو يتجاوز ضوابط الموازنة وأنها موجهة نحو الفرص الاستثمارية المنتجة (Gelb et al., 2014).

4.1.2 الاستثمار العام إبان فترة التعافي من الجائحة

إبان جائحة كوفيد-19، أدت قيود التمويل وأولويات الإنفاق المتنافسة لإنقاذ الأرواح وسبل المعيشة إلى لجوء العديد من الدول إلى إيقاف المشاريع الاستثمارية الممولة محلياً. وفي أعقاب الجائحة سوف ترغب هذه الدول في استخدام السياسات المالية لإعادة إحياء الاقتصاد وتنشيط الطلب الكلي عن طريق الاستثمار العام، غير أن تلك الدول سوف تخرج من الجائحة بمتسع مالي محدود ومستويات عالية من الديون واحتياجات تمويلية ضخمة. ووفقاً لصندوق النقد الدولي (IMF, 2020c)، تحتاج الحكومات إلى زيادة الاستثمار العام لضمان العودة بنجاح للأنشطة الاعتيادية، وتحفيز النمو والتوظيف، وتخضير اقتصاداتها. وقد شرعت بالفعل بعض الدول ذات المواقف المالية القوية في تخصيص الموارد لإجراءات تفوق الاستجابة الفورية للطوارئ. وعلى الرغم من ذلك، قد يصعب على الدول ذات المواقف المالية الأضعف حشد الموارد لحفز الاستثمار بدرجة كبيرة.

وفي العديد من الدول ذات الدخل المنخفض والأسواق الناشئة، حتى تلك التي لها متسع مالي وقدرة على الوصول للتمويل، قد تكون القدرة على الإسراع بتوسيع برامج الاستثمار محدودة عقب الجائحة. فقد يطرأ تغير في أولويات تنمية البنية التحتية، أو قد يقل عرض القوى العاملة الماهرة، أو قد يغدو الوصول إلى المواد والمعدات غير كاف بسبب اضطرابات سلسلة التوريد. ومن ثم يتعين على الدول إعادة تقييم أولويات

³ يتضمن الجزء 1.2.8 نقاشاً مستفيضاً حول صناديق الثروة السيادية لدول منظمة التعاون الإسلامي.

الاستثمار وفق واقع ما بعد الجائحة. ويجب أن تعطي خيارات المشاريع الأولوية للاستثمارات التي تقلل من احتمالية الأزمات المستقبلية أو تأثيرها، بما في ذلك الأوبئة وتغير المناخ، والتي تعزز الرقمنة.

وفي سياق النظر في كيفية تعزيز استثمارات البنية التحتية لدعم التعافي، يقترح صندوق النقد الدولي (IMF, 2020d) و (IMF, 2021c) التدابير التالية:

- ينبغي إعادة النظر في خطة الاستثمار العام وإجراء ما يمكن من تغييرات في نسق الأولويات ومراحل المشاريع، بحيث يتم تسريع بعضها وتأجيل بعضها الآخر أو إلغاؤه.
- ينبغي تقييم المشاريع على نحو صحيح قبل اختيارها، كما يمكن تبسيط الموافقات التنظيمية.
- ينبغي أن تتضمن اللوائح معايير واضحة لاختيار المشاريع.
- ينبغي أن يركز برنامج التحفيز المالي على سياسة وإطار مالي متوسط الأجل موثوق به وواقعي.
- ينبغي تحديد العوامل المقيدة للقدرات، ومعالجتها في مرحلة مبكرة.
- ينبغي أن تؤدي مشاريع صيانة رأس المال دوراً مهماً في برنامج الاستثمار.
- تزداد أهمية الإدارة السليمة لشراكة القطاعين العام والخاص في أعقاب كوفيد-19.
- ينبغي مراجعة آليات الشراء والتوريد لضمان التنفيذ الفعال للمشاريع الاستثمارية في الوقت المناسب، مع الحفاظ على الشفافية.
- الحاجة إلى الإدارة القوية للمشاريع لضمان تنفيذها في حينها وفي إطار موازنتها، والتأكد من أنها تحقق الفوائد المتوقعة.
- وجود الآليات الفعالة لمراقبة المشاريع وإعداد التقارير عنها لضمان التنفيذ الناجح لكامل محفظة المشاريع بصفها جزءاً لا يتجزأ من برنامج التعافي بعد الأزمة.

وفي غمار تسريع الاستثمارات، سوف تحتاج الدول إلى مؤسسات فعالة وخبرات فنية كبيرة لمقارنة المشاريع وإجراء عمليات التقييم الواقعية للتكاليف والعائدات الاقتصادية. وقد يفضي الاختيار والتنفيذ السيء للمشاريع إلى تكاليف طويلة الأجل مع متطلبات صيانة مفرطة. وبالنسبة للعديد من الدول، من المرجح أن يستمر تدهور ديناميكيات الديون، وتشديد شروط التمويل، في تقييد الاستثمار، ولا سيما في الاقتصادات ذات الديون الخارجية المرتفعة المقومة بالعملات الأجنبية (IMF, 2020c). وعلى الرغم من ذلك، من المتوقع قيام الاستثمار العام بدور مهم في الحزم المالية المخصصة للتعافي، لتعزيز إنشاء فرص التوظيف، وزيادة الإنتاجية، ودعم التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبناء المرونة للأزمات المستقبلية.

2.2. الاستثمار الخاص

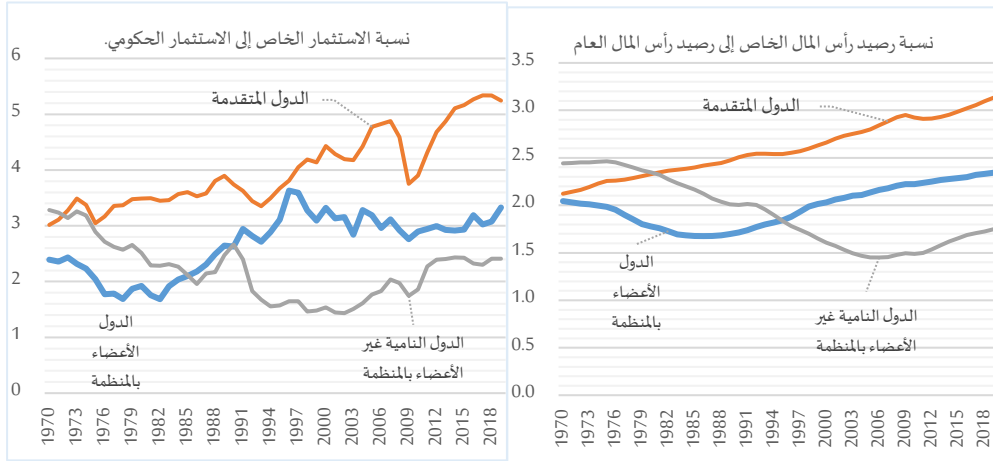
كما هو موضح سابقاً، تحتاج استثمارات البنية التحتية إلى زيادة كبيرة في معظم دول منظمة التعاون الإسلامي لتلبية الاحتياجات الاجتماعية ودعم النمو الاقتصادي المتسارع. ويستطيع القطاع العام تولى القيادة بالقيام بمشاريع واسعة النطاق لتحويل الاقتصادات. ولكن غالباً ما تكون هناك قيود وأوجه قصور كبيرة في الاستثمارات العامة. ولذلك، ينبغي استخدام ديناميكية القطاع الخاص لتحسين نتائج المشاريع الاستثمارية. ويساعد الاستثمار الخاص في إنشاء الفرص الوظيفية الجديدة، والحد من البطالة، وتخفيف الفقر، وتحسين الرفاهية، وتعزيز الإنتاجية والتنافسية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال إظهار المشهد الاقتصادي السليم. ومن ثم يستطيع الاستثمار الخاص المساهمة بدرجة كبيرة في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية.

وفي العديد من الحالات يواجه مستثمرو القطاع الخاص أيضاً تحديات كبيرة عند الإقبال على المشاريع الاستثمارية الكبرى. وقد تنشأ مثل تلك التحديات من اللوائح، أو الظروف التمكينية، أو مسائل التنسيق بين أصحاب المصلحة ذوي الصلة. وعند اتخاذ قرارات الاستثمار ينظر القطاع الخاص وقيم بحذر عدة ظروف ومعايير معنية. أولاً وقبل كل شيء يبحث مستثمرو القطاع الخاص عن ظروف الاقتصاد الكلي المستقرة لإطلاق أية خطة استثمارية، وسوق موثوق بها لتقديم سلعهم وخدماتهم. وتذهب مسائل السياسات المتعلقة بالتشجيع على الاستثمار الخاص أبعد من هذه الاعتبارات لهيئة بيئة أكثر ملاءمة للمستثمر. وفي ظل توافر حجم السوق وافترض استقرار ظروف الاقتصاد الكلي، ينبغي على صانعي السياسات توفير بيئة أعمال تتسم بجودة التنظيم والأداء لجذب استثمارات القطاع الخاص. وتشمل مسائل السياسات المهمة، تنظيم الاستثمار، وسياسات التجارة، وسياسات التنافس، والسياسات الضريبية، وتنمية الموارد البشرية، وتمويل الاستثمار (انظر للمزيد من التفاصيل 2015، SESRIC).

1.2.2. اتجاهات الاستثمار الخاص وأرصدة رأس المال

تفوق الاستثمار الخاص على الاستثمار العام بدرجة كبيرة على نطاق العالم. ولقد لعب الاستثمار الخاص دوراً مهماً خصوصاً في الدول المتقدمة، حيث يبلغ حجمه خمسة أضعاف الاستثمار العام (الشكل 14.2). وفي دول منظمة التعاون الإسلامي، ارتفعت نسبة الاستثمار الخاص إلى الاستثمار الرأسمالي خلال الثمانينات واستقرت عند حوالي 3 أضعاف خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2019. وبدءاً من عام 2019، بلغ الاستثمار الخاص في دول المنظمة 3.3 أضعاف الاستثمار العام. وفي الدول النامية غير الأعضاء بالمنظمة انخفضت هذه النسبة لمعظم السنوات بين 1970 و2000، ولكن منذ عام 2003 لوحظ اتجاه تصاعدي لتصل النسبة إلى 2.4 ضعفاً في عام 2019. وبالمثل، فقد اتبع رصيد رأس المال الخاص اتجاهاً مماثلاً حيث أصبح أعلى من رصيد رأس المال العام بمعدل 3.1 مرة في الدول المتقدمة، و2.3 مرة في دول منظمة التعاون الإسلامي، و1.8 مرة في الدول النامية غير الأعضاء بالمنظمة (الشكل 14.2).

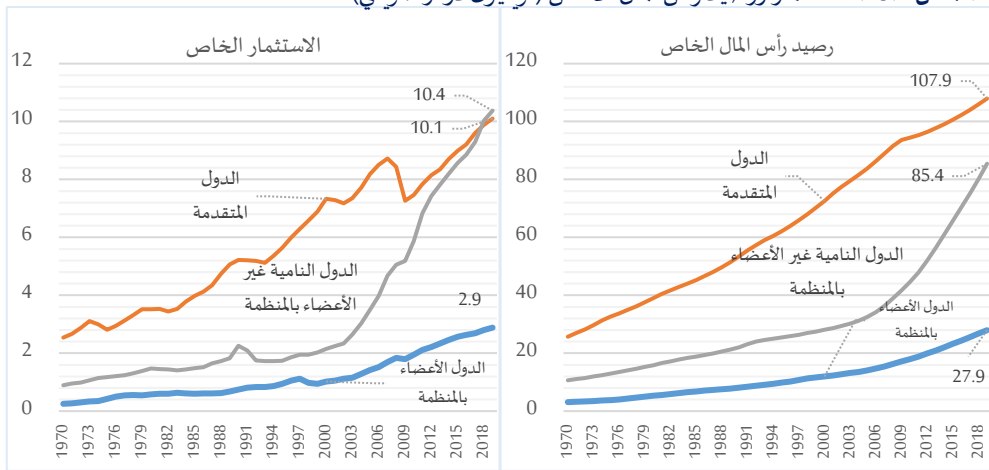
الشكل 14.2: نسبة الاستثمار وأرصدة رأس المال العام والخاص



المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات الاستثمار ورصيد رأس المال 2021. رصيد رأس المال العام الحكومي والخاص (تم إنشاؤه بناء على تدفقات رأس المال الخاص) بمليار دولار حسب الأسعار الدولية الثابتة لعام 2017.

وحتى عام 2000 كان الفارق في الاستثمار الخاص بين الدول الأعضاء والدول النامية غير الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي مستقراً إلى حد ما، غير أن الاستثمار الخاص في الدول النامية غير الأعضاء بالمنظمة، مدفوعاً بشكل أساسي من قبل الصين والهند، ارتفع بسرعة من نحو 2.1 تريليون دولار أمريكي في عام 2000 إلى 10.4 تريليون دولار أمريكي في 2019. وخلال هذه الفترة كان نمو الاستثمار الخاص أكثر اعتدالاً حيث ارتفع من تريليون واحد من الدولارات الأمريكية في عام 2002 إلى 2.9 تريليون دولار أمريكي في 2019 (الشكل 15.2، يسار). وبقي الاستثمار الخاص في الدول المتقدمة قوياً باستثناء انخفاض كبير إبان الأزمة المالية في

الشكل 15.2: الاستثمار ورصيد رأس المال الخاص (تريليون دولار أمريكي)

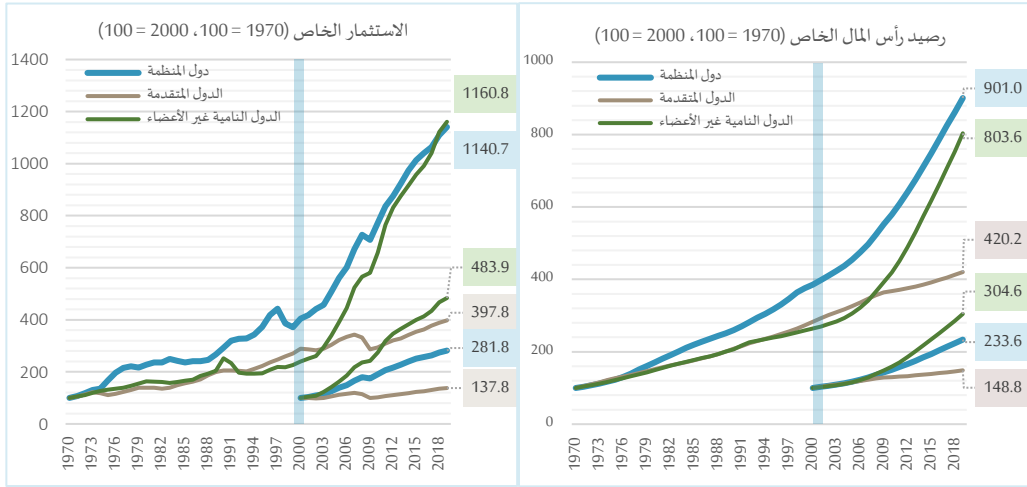


المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات الاستثمار ورصيد رأس المال 2021. الاستثمار الخاص ورصيد رأس المال الخاص (تم إنشاؤهما بناء على تدفقات رأس المال الخاص) بمليار دولار حسب الأسعار الدولية الثابتة لعام 2017.

2009-2008. ووفقاً لذلك، شهد رصيد رأس المال الخاص نمواً قوياً على مدى العقود الخمسة الماضية ليصل إلى 108 تريليون دولار أمريكي في 2019. وقد كان نمو رصيد رأس المال ضعيفاً إلى حد ما بدول منظمة التعاون الإسلامي حيث بلغ فقط 27.8 تريليون دولار أمريكي بدءاً من 2019 (الشكل 15.2، يمين).

وعلى الرغم من أن الحجم الكلي للاستثمار الخاص ظل ضئيلاً في دول منظمة التعاون الإسلامي، إلا أنه ازداد إلى أكثر من عشرة أضعاف بين عامي 1970 و2019 أي أدنى بقليل من معدل نموه في الدول النامية غير الأعضاء بالمنظمة. وبالنظر إلى أداء مجموعات الدول على مدى العقدين الماضيين وحدهما كان نمو الاستثمار الخاص بنسبة 182% في دول المنظمة، و298% في الدول النامية غير الأعضاء بالمنظمة، و38% في الدول المتقدمة (الشكل 16.2، يسار).

الشكل 16.2: النمو في الاستثمار الخاص ورصيد رأس المال



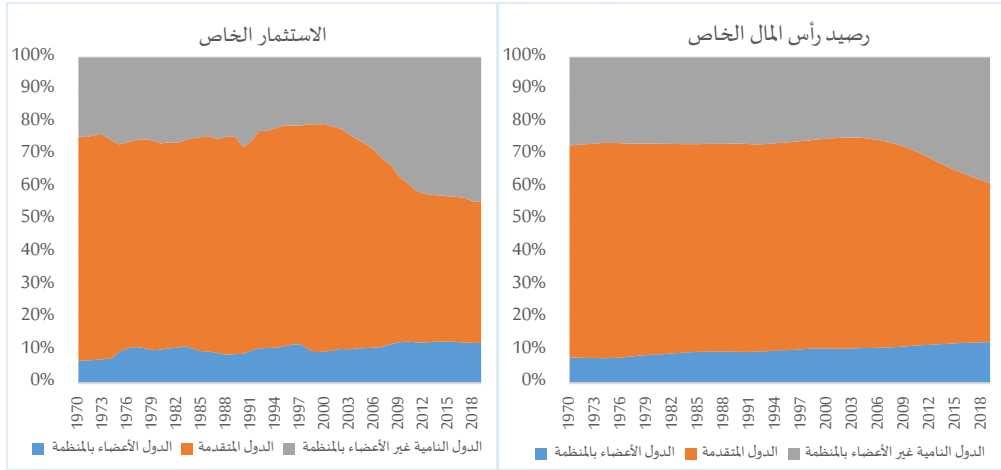
المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات الاستثمار ورصيد رأس المال 2021. تمت فهرسة الاستثمار الحكومي العام إلى 100 في 1970 و2000.

ووفقاً لذلك، ارتفع نصيب دول منظمة التعاون الإسلامي من إجمالي الاستثمار الخاص العالمي من 6.9% في عام 1970 إلى 9.7% في عام 2000 و12.3% في 2019 (الشكل 17.2، يسار). وارتفع نصيب هذه الدول من إجمالي رصيد رأس المال من 7.9% في 1970 إلى 10.6% في 2000 و12.6% في 2019 (الشكل 17.2، يمين). وعلى الرغم من بوادر التحسن في مشهد الاستثمار الخاص ورصيد رأس المال الخاص تظل المستويات الراهنة بدول منظمة التعاون الإسلامي دون إمكاناتها.

وعلى المستوى الفردي للدول، يعرض الشكل 17.2 دول منظمة التعاون الإسلامي ذات النصيب الأعلى من الاستثمارات الخاصة. وخلال الفترة 2010-2019 حظيت إندونيسيا بحصة بلغت 27.6% من إجمالي الاستثمار الخاص بدول المنظمة، تليها تركيا (19.7%) فالمملكة العربية السعودية (8.5%). وفيما يتعلق بحصة الاستثمار الخاص من إجمالي الناتج المحلي الوطني استأثرت إندونيسيا مرة أخرى بالمستوى الأعلى بنسبة قدرها 27.2% خلال الفترة نفسها، تليها بروناي دار السلام (24.9%)، ثم تركيا (24.7%).

وخلال الفترة 2010-2019، بلغت الحصة المجمعلة للاستثمار الخاص والرأسمالي من الناتج المحلي الإجمالي أكثر من 30% في خمس من دول منظمة التعاون الإسلامي، وهي المالديف (37.1%) واليمن (35.1%) وإندونيسيا (30.3%) وعمان (30.1%) وبروناي دار السلام (30.0%). ومن ناحية أخرى، كانت هذه الحصة أقل من 10% في ست دول أعضاء أخرى، وهي باكستان (9.6%) ونيجيريا (9.0%) وغامبيا (8.7%) وسيراليون (7.9%) ومصر (7.6%) وغينيا بيساو (3.2%).

الشكل 17.2: نصيب دول منظمة التعاون الإسلامي من إجمالي الاستثمار الخاص ورصيد رأس المال الخاص (%)



المصدر: قام بحسابه المؤلفون بناء على قاعدة بيانات الاستثمار ورصيد رأس المال الخاص بصندوق النقد الدولي، 2021.

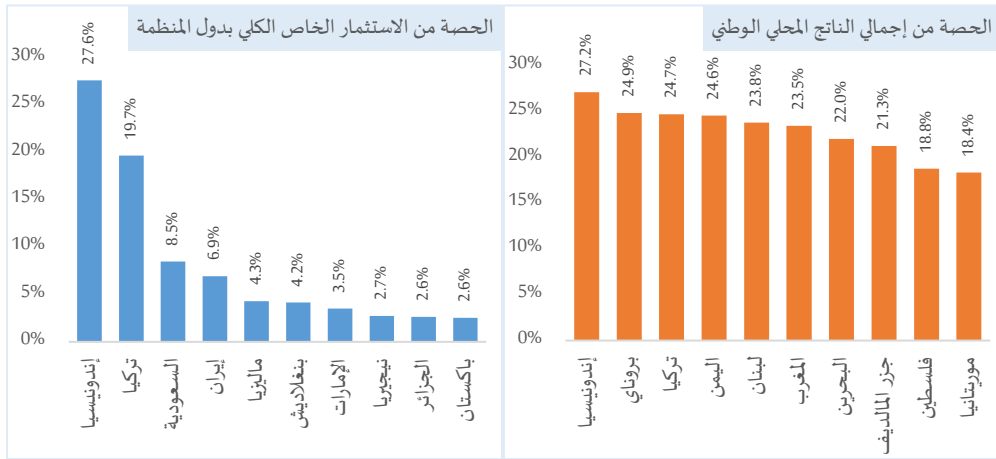
2.2.2. المشاركة الخاصة في استثمارات البنية التحتية

تلعب البنية التحتية التي تمتاز بجودة الأداء والكفاءة دوراً أساسياً في التنمية الاقتصادية، نظراً لقدرتها على رفع مستويات المعيشة، وجذب المزيد من الأعمال، ودعم عملية إنتاج السلع الزراعية والمصنعة من خلال خفض التكلفة. وبالإضافة إلى ذلك، فهي تساهم في التكامل الاقتصادي، ودعم التجارة من خلال تيسير الوصول إلى السلع والخدمات. وتتيح البنى التحتية الأفضل في مجال النقل وروابط الاتصال للدول فرصة الوصول إلى الأسواق بمزيد من السهولة. ولمشاريع البنية التحتية أثر تحفيزي على الاقتصاد من خلال زيادة فرص العمل وإنشاء الطلب على المواد الوسيطة. ومن خلال تلبية هذا الطلب، فإن محاولات تنمية مهارات القوى العاملة أو زيادة القدرة المحلية على إنتاج المواد الوسيطة يمكن أن تولد مكاسب إضافية للاقتصاد على المدى الطويل.

وعلى الرغم من وجود هذه المزايا، تواجه تنمية البنية التحتية تحديات كبيرة، منها نقص الموارد لدى الحكومات، وعدم كفاءة منشآت الأعمال المملوكة للدولة، والحاجة إلى العمالة الماهرة، وضعف التكنولوجيا. ولمعالجة هذه التحديات، تمنح الشركات الخاصة، على نحو متزايد، الفرصة للمشاركة في مشاريع البنية التحتية في قطاعات مختلفة عن طريق مختلف العقود. ولا تتطلب المشاركة الخاصة

بالضرورة شراكة مع القطاع الخاص؛ فحين تفتح الحكومات السوق للاستثمار الخاص، يحق للمستثمرين اتخاذ القرار فيما إذا كانوا سيشاركون في قطاعات بعينها أم لا، بناء على تقييمهم لربحية المشروع المعني. وتنطوي شراكة القطاعين العام والخاص على التعاون بين القطاعين لتحقيق هدف طويل الأجل، عادة ما يتعلق بمشاريع البنية التحتية الاجتماعية أو الاقتصادية التي سوف تفضي إلى تنمية منطقة أو إقليم. وعملياً، يُستخدم مثل هذا النوع من اتفاقيات الشراكة أساساً لتمويل إنشاء المستشفيات والمدارس والطرق والسكك الحديدية والمطارات وتشغيلها.

الشكل 18.2: دول منظمة التعاون الإسلامي ذات الحصة الأعلى من الاستثمار الخاص، 2010-2019



المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات الاستثمار ورصيد رأس المال، 2021.

وقد تبدو شراكة القطاعين العام والخاص جاذبة لهما معاً. فمن منظور الحكومة، يتيح التمويل الخاص دعم زيادة استثمار البنية التحتية دون إضافة مباشرة إلى الدين الحكومي، كما قد يصبح التمويل الخاص مصدراً للإيرادات الحكومية. وفي الوقت نفسه، قد تؤدي القدرات الإدارية والابتكارية الأفضل لدى القطاع الخاص إلى مزيد من الكفاءة، ومن ثم مزيد من القدرة على توفير خدمات أفضل وأرخص. أما من منظور القطاع الخاص، فإن شراكته مع القطاع العام سوف تمنحه فرص أعمال في مجالات لطالما استبعد عنها من قبل، كما ستتيح له توسعاً في المنتجات والخدمات يتجاوز قدراته الحالية (IMF, 2004). ولذلك، فإن شراكة القطاعين العام والخاص قد تمكن القطاع العام من الاستفادة من ديناميكيات ريادة الأعمال وفرص التمويل الواسعة في بيئة الموازنات المقيدة، إلى جانب الاستفادة مما لدى القطاع الخاص من أنماط إدارية تمتاز بالكفاءة والقدرة على الابتكار، ليشكل كل ذلك إضافة إلى رأس المال العام ومهاراته وخبرته.

وهناك أربعة أنواع واسعة لشراكة القطاعين العام والخاص هي: عقود الإدارة، وعقود التأجير، والامتيازات، وبرامج البناء والتشغيل ونقل الملكية، ومتغيراتها العديدة. ويوضح الجدول 2.2 كيف تختلف هذه الصيغ المتعددة لتقديم المشروع من حيث ملكية الأصول، ونقل المخاطر، ومدة العقد، وتشارك المسؤوليات بين الأطراف العامة والخاصة. وهناك العديد من الصيغ المختلفة الأخرى من اتفاقيات شراكة القطاعين العام

والخاص التي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، البناء والتملك والتشغيل، والبناء والتطوير والتشغيل، والتصميم والبناء والتمويل والتشغيل، والبناء والتملك والتشغيل والتحويل، حيث يقوم القطاع الخاص بتصميم أصل ما أو بنائه أو امتلاكه أو تطويره أو تشغيله أو إدارته أو شرائه أو تأجيره أو تجديده أو ترفيقته، بموجب اتفاقيات مع القطاع العام. وتكون شراكات القطاعين العام والخاص واسعة من حيث النطاق، ويمكن أن تشكل أداة مهمة لزيادة الاستثمار الخاص. وعلى الرغم من ذلك ومن أجل الإيجاز، سوف تقتصر التحليلات في هذا الجزء الفرعي على مشاركة القطاع الخاص في استثمارات البنية التحتية.

الجدول 2.2: صيغ تقديم شراكة القطاعين العام والخاص: الاختلافات في ملكية الأصول، والمخاطر، ومدة العقد

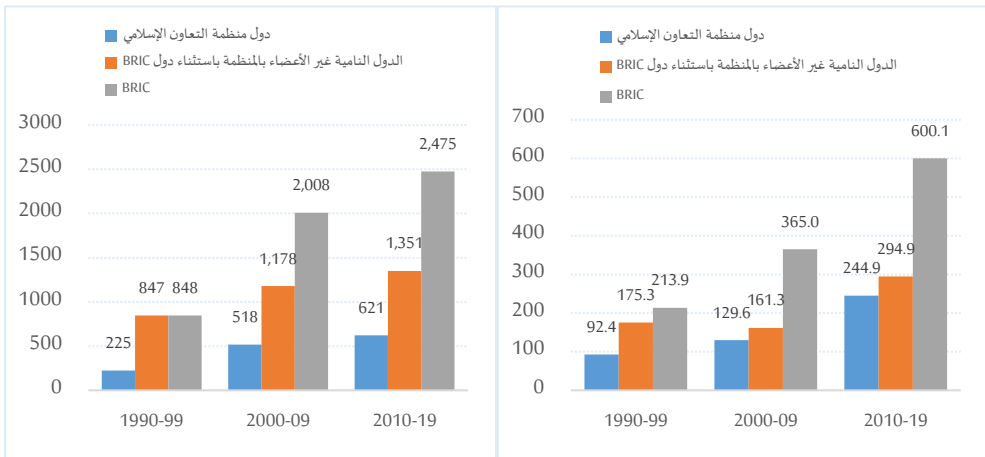
نوع العقد ومدته	ملكية الأصل	استثمار رأس المال	المخاطر التجارية	المسؤولية عن التشغيل والإدارة	الخدمة والدفع للمزود الخاص
عقد الخدمة (1 – 3 سنوات)	عامة	عام	عامة	عامة وخاصة	رسوم محددة تدفعها الحكومة للمزود الخاص مقابل خدمات فنية.
عقد الإدارة (3 – 8 سنوات)	عامة	عام	عامة	خاصة	يدير القطاع الخاص تشغيل خدمات حكومية ويتلقى رسوماً مباشرة من الحكومة.
عقد التأجير	عامة	عام	خاصة	خاصة	يدير ويشغل و/أو يصيّن القطاع الخاص خدمة عامة، بمعايير معينة، ويتم تحصيل رسوم استخدام، وتدفع أجرة للحكومة نظير استخدام المرافق.
الامتيازات وشراكة القطاعين العام والخاص (البناء والتشغيل ونقل الملكية، والتشغيل والامتلاك، وما إلى ذلك) (10 – 30 سنة)	عامة وخاصة	خاص	خاصة	خاصة	يدير القطاع الخاص ويشغل ويصون و/أو يستثمر في بنية تحتية بناء على مخرجات ومعايير محددة، ويتم تحصيل رسوم من المستخدمين، كما قد تدفع رسوم امتيازات للحكومة.

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2015b).

وتتضمن قاعدة بيانات مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية، الخاصة بالبنك الدولي، معلومات تغطي 126 دولة نامية، منها سبع وأربعون دولة عضواً في منظمة التعاون الإسلامي. ويقوم هذا الجزء من التقرير بتحليل اتجاهات مشاركة القطاع الخاص في استثمارات البنية التحتية لدول المنظمة السبع والأربعين⁴ على مدى الثلاثين عاماً الماضية (من 1990 إلى 2019) ويقارن الأرقام الخاصة بدول المنظمة مع الأرقام الخاصة بالدول النامية غير الأعضاء بها بهدف تقييم الاستثمارات الكلية وأنواع العمليات. ومع ذلك، ينبغي ملاحظة أن متوسط أداء الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة قد تأثر بشكل كبير بأداء أربع اقتصادات ناشئة، وهي: البرازيل وروسيا والهند والصين (BRIC). وارتفاع معدلات استثمارات البنية التحتية في هذه الدول الأربع يؤدي إلى فروق ملحوظة من حيث حجم مشاركة القطاع الخاص وعدد المشاريع. ولهذا السبب، فقد تمت مقارنة متوسط أداء دول المنظمة بأداء الدول النامية غير الأعضاء بالمنظمة مع استبعاد الدول الأربع، ثم مع الدول الأربع منفصلة.

وتشمل أحدث نسخ البيانات (تم الوصول إليها في أبريل 2022) 10421 مشروعاً، غير أن تحليلنا يستبعد المشاريع التي تم البدء فيها ثم ألغيت. ومن بين 10071 مشروعاً متبقياً بين عامي 1990 و 2019، هناك 9583 مشروعاً من المشاريع التي ما تزال نشطة (أي قيد الإنشاء أو التشغيل)، و226 مشروعاً مكتملاً (انتهت فترة العقد) و262 مشروعاً متعثراً (قيد إلغاء العقد أو التحكيم). وتشمل الأنواع الثلاثة الأكثر شيوعاً من مشاريع شراكة القطاعين العام والخاص، البناء والتشغيل ونقل الملكية (2649)، والبناء والامتلاك والتشغيل (2245)، والبناء وإعادة التأهيل والتشغيل ونقل الملكية (1930). وتقدم البيانات في خمس قطاعات اقتصادية أساسية تشمل: تقنية المعلومات والاتصال، والطاقة، والنقل، والمياه والصرف الصحي، والنفايات البلدية الصلبة، مع دمج القطاعين الأخيرين عند إجراء عمليات التقييم ليصبحا المياه والصرف الصحي والنفايات.

الشكل 19.2: العدد الكلي (يسار) والقيمة (بمليار دولار أمريكي، يمين) لمشاريع مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية



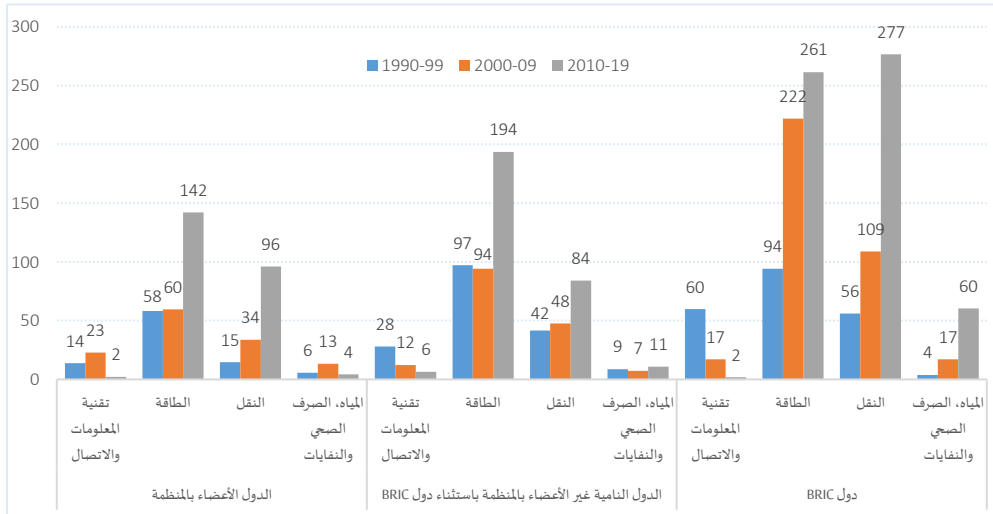
المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية، 2022

⁴ لم تتوفر البيانات لدول منظمة التعاون الإسلامي التالية: البحرين، وبروناي، والكويت، وليبيا، وعمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، وسورينام، وتركمناستان، والإمارات العربية المتحدة. ولا تغطي قاعدة البيانات الدول المتقدمة أيضاً.

وبين الجدول 19.2 العدد الكلي (يسار) والقيمة الإجمالية (يمين) لاستثمارات القطاع الخاص في البنية التحتية بدول منظمة التعاون الإسلامي مقارنة بالدول النامية غير الأعضاء بالمنظمة خلال الفترة 1990-2019. وقد ارتفع العدد الكلي لمشاريع مشاركة القطاع الخاص في استثمارات البنية التحتية بمعدل أكبر في دول المنظمة مقارنة بالدول النامية غير الأعضاء بالمنظمة، باستثناء البرازيل وروسيا والهند والصين، على مدى العقود الثلاثة الماضية. وخلال الفترة 2010-2019 دشنت في دول المنظمة 621 مشروعاً بقيمة استثمارية إجمالية قدرها 245 مليار دولار أمريكي. وفي الفترة نفسها بلغت القيمة الاستثمارية الكلية لـ 2475 مشروعاً دشنت في البرازيل وروسيا والهند والصين 600 مليار دولار أمريكي مما يعكس ارتفاع قيمة الاستثمار في المشروع الواحد بدول منظمة التعاون الإسلامي.

وعند تصنيف المشاريع قطاعياً، يبين الشكل 20.2 أن مشاريع الطاقة تجتذب مزيداً من الاستثمار في دول منظمة التعاون الإسلامي. وتغطي مشاريع الطاقة توليد الغاز الطبيعي والكهرباء ونقلهما وتوزيعهما. وفي الفترة من عام 2010 إلى عام 2019 بلغت 475 مشاركة خاصة في مشاريع البنية التحتية للطاقة مرحلة الإغلاق التعاقدية أو المالي في دول المنظمة مشتملة على التزامات استثمارية بقيمة 142 مليار دولار أمريكي. وقد استحوذ قطاع الطاقة على 58.1% من إجمالي الاستثمارات بدول منظمة التعاون الإسلامي خلال هذه الفترة، بينما كانت هذه الحصة 65.7% في الدول النامية غير الأعضاء بالمنظمة باستثناء البرازيل وروسيا والهند والصين، و43.6% في هذه الدول الأربع المستثناة.

الشكل 20.2: القيمة الكلية لمشاريع مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية حسب القطاعات (مليار دولار)



المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية، 2022.

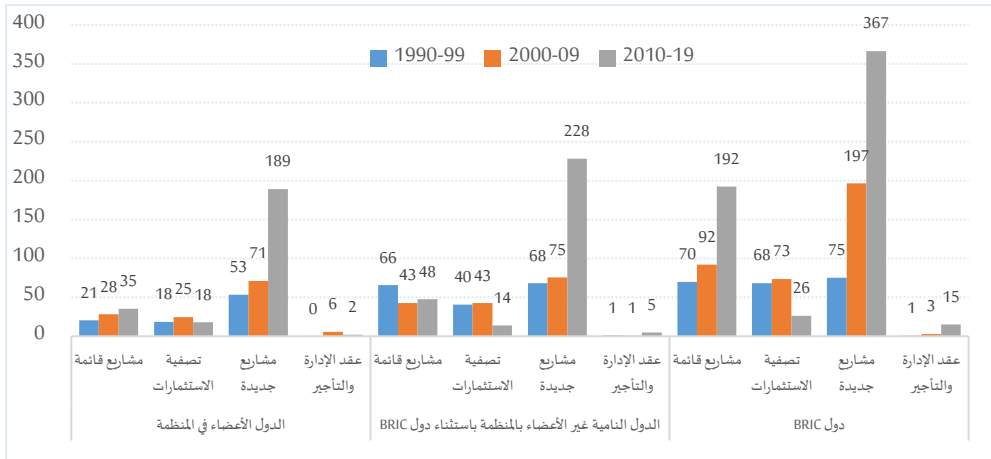
وتشتمل البنية التحتية للنقل على مدارج المطارات وصلاتها، والسكك الحديدية، وطرق المكوس (الطرق ذات الرسوم)، والجسور، والطرق السريعة، والأنفاق، والبنى التحتية للموانئ، والمحطات، والبنى الفوقية، والقنوات. وهي تؤدي دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية من خلال تحسين صناعة النقل، لنقل المنتجات

الزراعية والسلع المصنعة والمواد الخام والوسيط. وخلال الفترة 2010-2019 تم تنفيذ سبعة وستين مشروعاً خاصاً في مجال البنية التحتية لقطاع النقل في دول منظمة التعاون الإسلامي بالتزامات استثمارية بلغت 96.2 مليار دولار أمريكي وتشكل 39.3% من إجمالي الاستثمارات.

والبنية التحتية للمياه والصرف الصحي والنفائيات لا تشكل فقط عنصراً جوهرياً في ضمان تحقق الأنشطة الزراعية والصناعية، إنما هي مهمة أيضاً في توفير مقتضيات العيش الإنساني الكريم والتنمية الاقتصادية. وفي الفترة 2010-2019 بلغت تسعة وأربعون مشروعاً مرحلة الإغلاق التعاقدية أو المالي في دول منظمة التعاون الإسلامي، مشكلة التزامات استثمارية بمبلغ 10.8 مليار دولار أمريكي. وفي دول المنظمة، كما في مجموعات الدول الأخرى، انخفضت مشاريع الاستثمار في تقنية المعلومات والاتصال بدرجة كبيرة بمرور الوقت لتحتل باستثمارات بلغت 2.2 مليار دولار فقط في الفترة 2019-2020.

ويمكن تصنيف استثمارات البنية التحتية هذه أيضاً تحت أربعة أنواع من العقود هي عقود المشاريع القائمة، والمشاريع الجديدة، وتصفية الاستثمار، والإدارة والتأجير. وتعهد عقود الإدارة والتأجير بإدارة المرفق الحكومي وتشغيله إلى كيان خاص، مع بقاء الدولة صانعاً للقرار. وتنشأ المشاريع الجديدة التأسيسية عندما يقوم كيان خاص أو مشترك بين القطاعين العام والخاص بإنشاء مشروع جديد وتشغيله لفترة محددة. أما عقود المشاريع القائمة فهي تشبه عقود المشاريع التأسيسية سوى أن في العقود القائمة يستحوذ الكيان الخاص على مشروع قائم لكي يقوم بتحسينه (إعادة تأهيله) أو توسيعه، بدلاً من أن ينشئ أصلاً جديداً. ومن ناحية أخرى فإن عمليات تصفية الاستثمار هي مشاريع خصخصة تحدث عندما تشتري الشركات الخاصة أسهماً لمنشأة أعمال تملكها الدولة.

الشكل 21.2: القيمة الكلية لمشاريع مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية (مليار دولار أمريكي)



المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية، 2022.

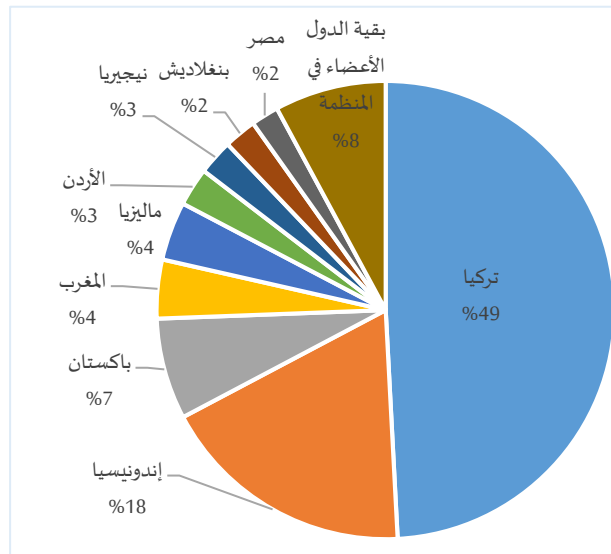
وقد كان أكثر من ثلاثة أرباع الاستثمارات الكلية (77.3%) بدول منظمة التعاون الإسلامي في مشاريع تأسيسية، بالتزامات استثمارية بلغت 189 مليار دولار أمريكي في الفترة 2010-2019، مما يعني أن معظم

المشاريع قد تم إطلاقها مؤخراً دون بنية تحتية سابقة يبني عليها (الشكل 21.2). ومع تنامي سياسات اللامركزية الاقتصادية والخصخصة، أضحت المشاريع القائمة النوع الثاني الأكثر شيوعاً من عمليات المشاركة الخاصة، باستثمارات بلغت 35 مليار دولار أمريكي، أي 14.5% من الاستثمارات الكلية في دول منظمة التعاون الإسلامي. وفي الدول النامية غير الأعضاء بالمنظمة استحوذت استثمارات المشاريع التأسيسية أيضاً على الجزء الأكبر من الاستثمارات، بحصة زادت عن 55%.

وبإيجاز، استقبلت دول منظمة التعاون الإسلامي السبع والأربعون 1364 مشروعاً للبنية التحتية ممولاً من قبل القطاع الخاص بقيمة إجمالية قدرها 467 مليار دولار أمريكي بين عامي 1990 و2019. وعلى الرغم من ذلك، فقد تفوقت الدول الأربع (البرازيل وروسيا والهند والصين) على دول المنظمة من حيث قيمة الاستثمارات وعدد المشاريع في جميع القطاعات، كما تفوقت أيضاً على الدول النامية الأخرى غير الأعضاء بالمنظمة. ومن بين الدول السبع والأربعين استأثرت تركيا بما يقارب نصف مشاريع مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية، داخل مجموعة دول المنظمة، بين عامي 2010 و2019، تليها إندونيسيا وباكستان، حيث استأثرت هذه الدول الثلاث معاً بنسبة 74.4% من إجمالي استثمارات القطاع الخاص في البنية التحتية (الشكل 22.2). وهذا يعني أن العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي لا تتيح متسعاً كافياً للقطاع الخاص كي يشارك في استثمارات البنية التحتية.

وعلى الرغم من وجود العديد من الفرص الاستثمارية في مجال البنية التحتية بدول منظمة التعاون الإسلامي، إلا أن المستثمرين لا يستفيدون منها الاستفادة الكاملة، في أغلب الأحيان بسبب البيئة الداعمة لمثل تلك الاستثمارات⁵. وقد أظهرت مراجعة لتجارب الدول أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2015b) أن مشاركة القطاع الخاص المتزايدة في استثمارات البنية التحتية تتطلب نظام استثمار يوفر الوضوح وإمكانية التنبؤ للمستثمرين، وعلى وجه الخصوص الحماية ضد المصادرة، والأحكام المتعلقة بفض

الشكل 22.2: دول منظمة التعاون الإسلامي ذات الحصة الأعلى من مشاريع مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية خلال 19-2010 (حصة المنظمة من إجمالي الاستثمار)



المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية، 2022.

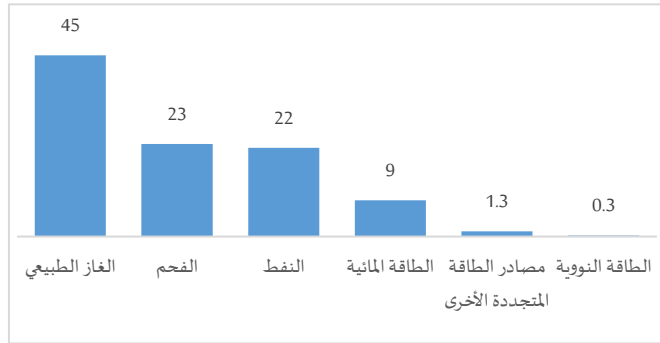
⁵ انظر الفصل الثالث للوقوف على مناقشة مستفيضة حول بيئة الاستثمار.

النزاعات، والتفاوض حول العقود. وهناك مجموعة من التحديات الأخرى بدءاً من إعداد المشروع إلى التمويل والحوكمة. وسوف يساعد تحديد التحديات وتحليلها على المستوى الفردي للدول على وضع الاستجابات المناسبة للتغلب على مثل هذه التحديات، وتحسين مشاركة القطاع الخاص في استثمارات البنية التحتية.

وتشكل ديناميكية زيادة الأعمال عاملاً أساسياً آخر لتعزيز استثمار القطاع الخاص. ومن شأن رواد الأعمال إحداث مؤثر خارجي إيجابي من خلال جلب ما هو جديد من السلع والتكنولوجيا إلى السوق. وعلى الرغم من ذلك، فقد ظل نشاط زيادة الأعمال بدول منظمة التعاون الإسلامي متخلفاً عن المتوسطات العالمية، وهناك عوائق مهمة تحول دون تعزيز نشاط زيادة الأعمال. وكما بينت دراسة أعدها مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRIC, 2017) بناء على إحصاءات البنك الدولي، تحظى دول منظمة التعاون الإسلامي بأقل كثافة من حيث دخول الأعمال الجديدة، حيث تعادل حصتها 13% فقط من الكثافة في الدول النامية غير الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي. ويحتاج رواد الأعمال إلى بيئة داعمة لتجسيد أفكارهم الابتكارية على أرض الواقع، والاستفادة من الفرص الناشئة في مجال الأعمال، من أجل المشاركة في الازدهار الاجتماعي والاقتصادي الشامل.

ومن ناحية أخرى، قد لا يكفي تحسين المناخ الاستثماري إذا لم يكن رواد الأعمال من المبتكرين؛ فإلى جانب تهيئة البيئة الداعمة، فإن تحسين قدرات الابتكار وزيادة الأعمال لدى الجهات الفاعلة في القطاع الخاص يعد أمراً مهماً من أجل قطاع خاص نابض بالحياة ومعرز للإنتاجية.

الشكل 23.2: مصادر الإنتاج الصافي للكهرباء، 2015 (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، مؤشرات التنمية العالمية. ملاحظة: عدد دول منظمة التعاون الإسلامي = 41.

3.2.2. تنشيط الاستثمار من أجل التنمية المستدامة

إن معدلات التدهور البيئي لا تعين على استدامة الأداء السليم للاقتصاد العالمي على المدى الطويل، ومن ثم لا بد من "تخضير" الاستثمارات الحالية والمستقبلية لتجنب المستويات الخطيرة للتغير المناخي والآثار البيئية السلبية. وينبغي الانتباه بصفة خاصة لأهمية دعم الاستثمار في مجال توليد الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، والنقل المستدام، والزراعة، والغابات واستخدام الأرض، والنفايات ومياه الصرف. ويتيح المزيد من الاستثمار في البنى التحتية للطاقة النظيفة الحصول على الطاقة المعقولة التكلفة، كما يؤدي إلى انخفاض التلوث والتكاليف الصحية المرتبطة به، ويعين على التقليل من الاعتماد على الوقود الأحفوري، وتعزيز الابتكار، وإنشاء فرص وظيفية جديدة (SESRIC, 2015). وبالإضافة إلى ذلك، تقدر وكالة الطاقة الدولية أن

كل دولار إضافي يستثمر اليوم في الطاقة النظيفة يمكن أن يولد ثلاثة دولارات من توفير الوقود في المستقبل بحلول عام 2050 (OECD, 2015a).

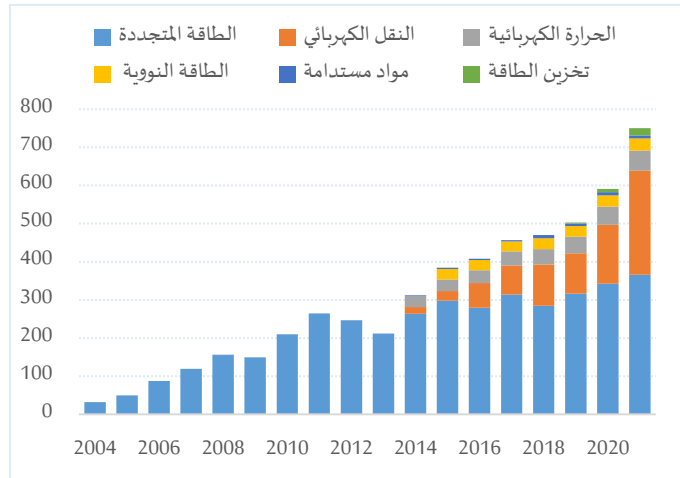
ومما يؤسف له (كما يبين الشكل 23.2) أن على الرغم مما حدث من تطور في مجال الطاقة الحيوية والطاقة الشمسية وطاقة الرياح، ظل دور الطاقة المتجددة في الإنتاج الصافي للكهرباء غير المائية ضئيلاً في إحدى وأربعين دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي حيث بلغت نسبته 1.3% في عام 2015 وفقاً لإحصاءات البنك الدولي لأخر سنة أتاحت فيها بيانات. وقد كانت المغرب (8.2%) وتركيا (6.3%) وتوغو (6.2%) هي دول المنظمة التي تتمتع بأعلى نصيب من توليد الطاقة من المصادر المتجددة في عام 2015. والوضع مشابه فيما يتعلق بالطاقة النووية التي تمثل رمزياً 0.3% من إجمالي صافي إنتاج الكهرباء في عينة محددة من دول المنظمة.

على أن تنشيط الاستثمارات الخضراء يتطلب إستراتيجيات وسياسات محددة تتجاوز تلك التي تستهدف جذب الاستثمار عموماً. ولدى الاستثمار الأخضر صلة وثيقة بأنماط الاستثمار الأخرى مثل الاستثمار المسؤول اجتماعياً، والاستثمار المستدام الطويل المدى، كما يتطلب تنشيط الاستثمارات الخضراء إنشاء إطار سياسات داعم وطرق مستهدفة لتعزيز الاستثمار. وتتمثل إحدى التحديات الأساسية التي تواجه الحكومات، حين تسعى إلى توجيه الاستثمار صوب مشاريع الطاقة النظيفة، في حاجتها إلى تصميم وتنفيذ أطر سياسات وطنية واضحة ويمكن التنبؤ بها (OECD, 2015b).

24.2 ويوضح الشكل

الاستثمارات العالمية الجديدة في تحول الطاقة في الفترة 2004-2021. فمع استمرار نمو الاستثمار في الطاقة المتجددة، يلاحظ ازدياد الاستثمار في النقل المكهرب. وبحلول عام 2021 بلغ الاستثمار الكلي 366 مليار دولار أمريكي في الطاقة المتجددة، و273 مليار دولار أمريكي في النقل المكهرب. ويعد تحول الطاقة خطوة أساسية

الشكل 24.2: الاستثمار في الانتقال في مجال الطاقة (مليار دولار)



المصدر: BloombergNEF. <https://www.bloomberg.com/news/articles/2022-01-27/energy-transition-drew-record-755-billion-of-investment-in-2021>

نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعلى الرغم من ذلك فإن هناك حاجة إلى استثمارات إضافية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وثمة حاجة إلى استثمارات في البنى التحتية للطاقة النظيفة، والنقل المستدام المنخفض الكربون، وكفاءة الطاقة في المباني والصناعة، والغابات للحد من متوسط الزيادة العالمية في درجة الحرارة بدرجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الصناعة.

إن الموارد العامة محدودة، ولذلك ينبغي إبقاء الاعتماد على استثمار القطاع العام عند الحد الأدنى والتركيز بدرجة أكبر على تشجيع تمويل القطاع الخاص. ومع ذلك، هناك عوائق تحول دون المشاركة الفعالة من قبل القطاع الخاص، وتتطلب المعالجة. ويشمل ذلك إعانات الوقود الأحفوري، والقصور في السياسات التي يمكن التنبؤ بها والبيئة التنظيمية، وعوائق التجارة العالمية والاستثمار العالمي، وعدم الدعم الكافي للتكنولوجيا الخضراء لتعزيز موقفها التنافسي. ولذلك، هناك سلسلة واسعة من التدخلات المطلوبة لتحويل الاستثمار من الاعتماد على الوقود الأحفوري إلى الطاقة النظيفة (OECD, 2015a). وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على الحكومات والمستثمرين والمنظمات الدولية، لتسريع تحول النمو الأخضر وقيادته، التعاون على تحديد التحديات وتعزيز الاستثمارات الخضراء.

3.2. الاستثمار الأجنبي المباشر

وفقاً لصندوق النقد الدولي يعني الاستثمار الأجنبي المباشر الاستثمار الذي يتم بغرض امتلاك حصة دائمة في منشأة أعمال تعمل خارج الاقتصاد الذي ينتهي إليه المستثمر. وفضلاً عن ذلك، في حالات الاستثمار الأجنبي المباشر، يكون غرض المستثمر اكتساب صوت فعال في إدارة المنشأة.

ومن شأن الاستثمار الأجنبي المباشر تعزيز التنمية والابتكار، وخلق فرص توظيف جيدة وتنمية رأس المال البشري بما فيه المرأة، ورفع مستوى المعيشة والاستدامة البيئية. ومن خلال ربط الشركات المحلية بالشركات المتعددة الجنسيات يمكن الاستثمار الأجنبي المباشر الشركات المحلية من الوصول إلى الأسواق العالمية، والاندماج في سلاسل القيمة العالمية، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر ضروري من أجل التعافي على نحو أفضل من أزمة كوفيد-19، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وعلاوة على ذلك، فإن تحقيق الفوائد المحتملة من الاستثمار الأجنبي المباشر ليس أمراً مسلماً به. فقد تتمكن بعض الدول من جني فوائد أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر بفضل عدد من العوامل مثل أنواع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر أو خصائص الدولة المضيفة (Gestrin, 2016). وفضلاً عن ذلك، هناك دائماً مخاطر في احتمال إقدام منشآت الأعمال المتعددة الجنسيات إلى تغيير خططها الاستثمارية الحالية والانسحاب من الاستثمار. وعلى وجه الخصوص، يشكل انسحاب منشآت الأعمال المتعددة الجنسيات من الاستثمار ظاهرة عالمية مهمة يمكن أن تؤثر على اقتصادات الدول المضيفة، كأن تتسبب في خفض وتيرة النمو الاقتصادي أو عائدات الصادرات. وثمة عوامل عادة ما تكون محبطة للاستثمار الأجنبي المباشر منها ارتفاع درجة عدم اليقين السياسي أو الاقتصادي، والتغيرات المطردة في القواعد والإجراءات المتعلقة بالاستثمار. وإلى هذا الحد، يظل من اللازم الاهتمام بالسياسات الرامية إلى ضمان بيئة استثمار سليمة للحفاظ على المستثمرين الحاليين (OECD, 2020).

وقد تبين أن علاقة الترابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في دول منظمة التعاون الإسلامي علاقة إيجابية ولكنها ضعيفة (SESRIC, 2015). وهذا يوحي بأن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية في دول منظمة التعاون الإسلامي محدود، في المتوسط. ويمكن عزو محدودية أثر

الاستثمار الأجنبي المباشر على أداء النمو الاقتصادي في دول المنظمة إلى ثلاثة أسباب أساسية: تزامن الاستثمارات المحلية، ونوعية الاستثمار الأجنبي المباشر، والطاقة الاستيعابية لدول المنظمة (SESRIC, 2017; ICIEC et al., 2015).

1.3.2 اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد

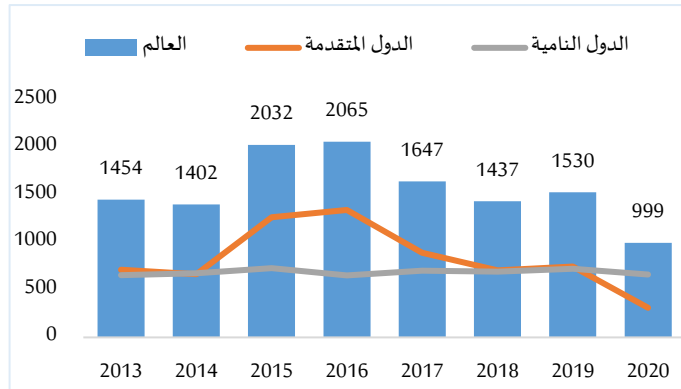
بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد 1.53 تريليون دولار أمريكي في عام 2019 مسجلة زيادة أكثر من 93 مليار من قيمتها البالغة 1.43 تريليون دولار أمريكي في السنوات السابقة (الشكل 25.2). ثم انخفضت بشكل كبير من 1.53 تريليون دولار أمريكي في 2019 إلى 999 مليار دولار أمريكي في 2020 مظهرة انخفاضاً بنسبة 35% بسبب جائحة كوفيد-19.

وقد كان للجائحة تأثير سلبي كبير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. فقد أدت عمليات الإغلاق على نطاق العالم إلى إبطاء مشاريع الاستثمار، كما أسفر تزايد توقعات الركود العالمي إلى إحباط المستثمرين العالميين ودفعهم إلى إعادة النظر في جدوى المشاريع الجديدة. ووفقاً لتقرير الاستثمار العالمي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD, 2021)، فقد انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة كبيرة في عام 2021 عائداً إلى مستوياته في عام 2005م، بسبب الجائحة.

وفي الفترة من عام 2013 إلى عام 2019 أظهرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول المتقدمة اتجاهًا إيجابياً. ومع ذلك، فقد انخفضت تلك التدفقات بنسبة 58.3% لتصل إلى 312 مليار دولار أمريكي، بينما انخفضت التدفقات الواردة إلى الدول النامية بنسبة 8% فقط لتصل إلى 662 مليار دولار أمريكي، ويعزى ذلك أساساً إلى مرونة التدفقات إلى آسيا. وعلى الرغم من أن التوقعات لا ترجح حدوث مزيد من الانكماش في التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنها تشير إلى زيادة بسيطة بمقدار 10-15% في عام 2021، مع بقاء الحجم الكلي للاستثمار الأجنبي المباشر أقل بنحو 25% من مستواه في عام 2019.

وإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تستأثر بالحصة الأكبر من هذا التحسن في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الاقتصادات المتقدمة التي ستحتل زيادة تقدر بنحو 15-20%، مقارنة بنسبة 5-10% للاقتصادات النامية (UNCTAD 2021; SESRIC, 2022).

الشكل 25.2: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في العالم (مليار دولار أمريكي)

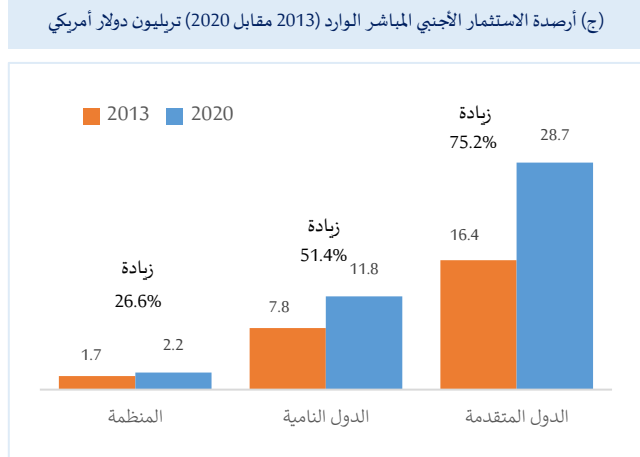
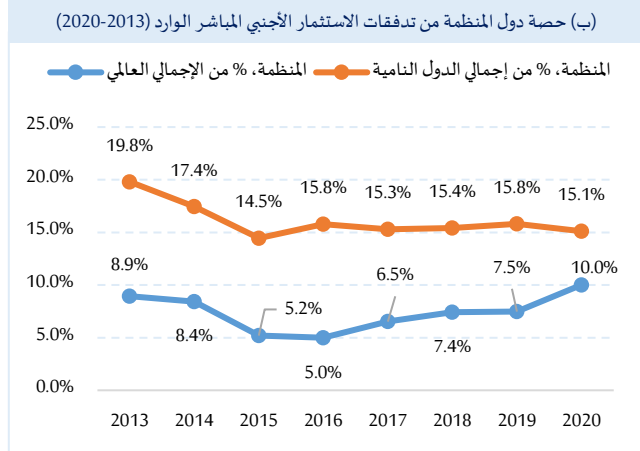
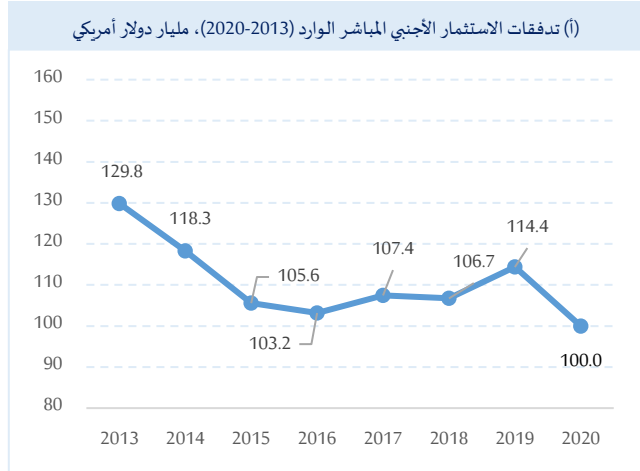


المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2021.

وشهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة 2013-2019، انخفاضاً من 129.8 مليار دولار أمريكي في عام 2013 إلى 114.4 مليار دولار أمريكي في عام 2019. وبعد وقوع الجائحة، أظهرت تلك التدفقات مزيداً من التدهور لتصل إلى 100 مليار دولار أمريكي في 2020 مظهرة نقصاً بنسبة 12.6% (الشكل 26.2 أ). ويبين الشكل 26.2 أ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول منظمة التعاون الإسلامي عموماً بقيت دون إمكانات تلك الدول؛ فبعد أن بلغت هذه التدفقات 129.8 مليار دولار أمريكي في 2013 لم تستطع بلوغ ذلك المستوى منذ ذلك الحين.

وكانت حصة دول منظمة التعاون الإسلامي من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في تزايد حتى قبل تفشي الجائحة. ثم بلغت بعد ذلك نسبة 10% في 2020 بسبب تباطؤ التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر (الشكل 26.2 ب). وعلى الرغم من ذلك، ونتيجة للزيادة المتسارعة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية، شهدت حصة دول منظمة التعاون الإسلامي من تلك التدفقات انخفاضاً مستمراً من 19.8% في 2013 إلى 15.1% في 2020.

الشكل 26.2: تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في دول منظمة التعاون الإسلامي

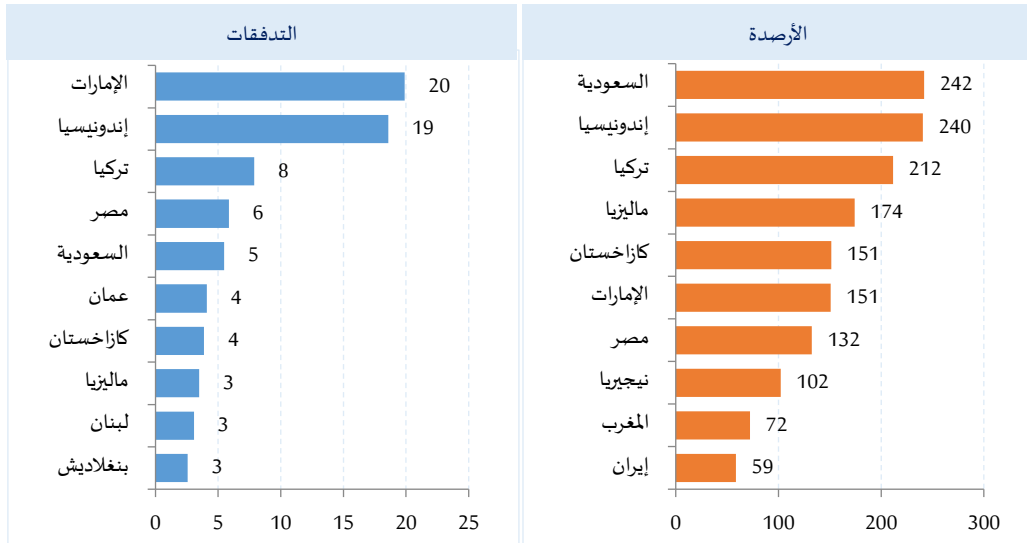


المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2021.

وفيما يتعلق بأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر فقد بلغت أرصدته العالمية الواردة 41.3 تريليون دولار أمريكي في 2020. وسجلت دول منظمة التعاون الإسلامي مجتمعة رصيد استثمار أجنبي مباشر بلغ 2.2 تريليون دولار أمريكي في عام 2020 (الشكل 26.2 ج). وعلى الرغم من نمو أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لدول منظمة التعاون الإسلامي بما يتجاوز 26.6% منذ عام 2013 إلا أن هذه الزيادة أقل من تلك التي شهدتها مجموعات الدول النامية الأخرى، مما نجم عنه انخفاض حصة دول المنظمة من الأرصدة العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر من 6.9% في عام 2013 إلى 5.2% في عام 2020.

وعلى المستوى الفردي للدول، نجد أن دولة الإمارات العربية المتحدة (20 مليار دولار أمريكي) وإندونيسيا (19 مليار دولار أمريكي) وتركيا (8 مليار دولار أمريكي) هي الأفضل أداءً من بين دول منظمة التعاون الإسلامي من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في عام 2020. وبالمثل، فإن دول الصدارة الثلاث من حيث أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في 2020 هي المملكة العربية السعودية (242 مليار دولار أمريكي)، وإندونيسيا (240 مليار دولار أمريكي)، وتركيا (212 مليار دولار أمريكي)، (الشكل 27.2). وقد أظهرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وأرصدته الواردة لدول المنظمة مستوى تركيز عالٍ في إطار دول المنظمة، حيث ظل الحجم الأكبر من التدفقات يذهب إلى عدد قليل من الدول. وقد حظيت دول المنظمة العشر الأوفر حظاً من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، مجتمعة، على نسبة 73% من إجمالي التدفقات، بينما حظيت دول المنظمة العشر الأوفر حظاً من أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على نسبة 71% من إجمالي الأرصدة لدول المنظمة.

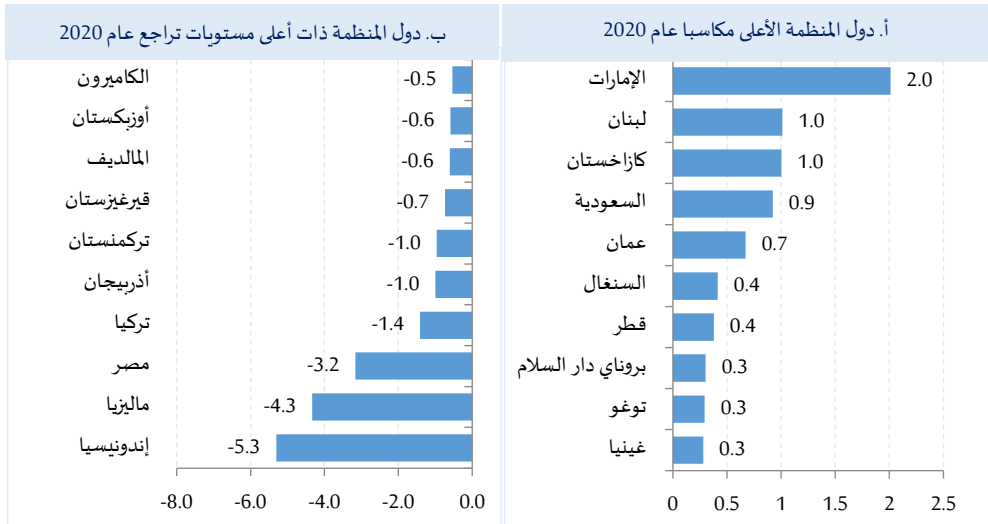
الشكل 27.2: الدول العشر الأولى المستقبلية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد وأرصدته (2020، مليار دولار)



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2021.

ولتخفيف آثار الجائحة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تحاول العديد من الدول في مختلف أنحاء العالم تسريع إجراءات موافقات الاستثمار، وتشجيع الاستخدام المكثف لأدوات الإنترنت والمنصات الإلكترونية، وتقديم برامج الحوافز للبحث والتطوير في المجال الصحي لتخفيف التأثير على تدفقات الاستثمار ومؤسسات الأعمال المحلية (UNCTAD, 2020). وبالنظر إلى المناخ الاستثماري، والجهود الرامية إلى استقطاب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، على المستوى الفردي للدول، استطاع عدد من دول منظمة التعاون الإسلامي جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2020 مقارنة بعام 2019 على الرغم من حالة عدم اليقين الناجمة عن الجائحة. وقد تصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة قائمة دول المنظمة التي جذبت المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر (زيادة قدرها 2 مليار دولار أمريكي) في 2020 مقارنة بعام 2019، وتبعها لبنان (تربليون واحد من الدولارات الأمريكية)، فالمملكة العربية السعودية (زيادة 0.9 مليار). وبالمقابل، سجلت بعض دول المنظمة انخفاضاً كبيراً في حصصها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بعام 2019 مثل إندونيسيا (انخفاض قدره 5.3 مليار دولار أمريكي) وماليزيا (انخفاض قدره 4.3 مليار دولار أمريكي) ومصر (انخفاض قدره 3.2 مليار دولار أمريكي) (الشكل 28.2).

الشكل 28.2: أداء مجموعة مختارة من دول منظمة التعاون الإسلامي إبان كوفيد-19 حسب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (التغير في 2020 مقارنة بعام 2019، مليار دولار أمريكي)



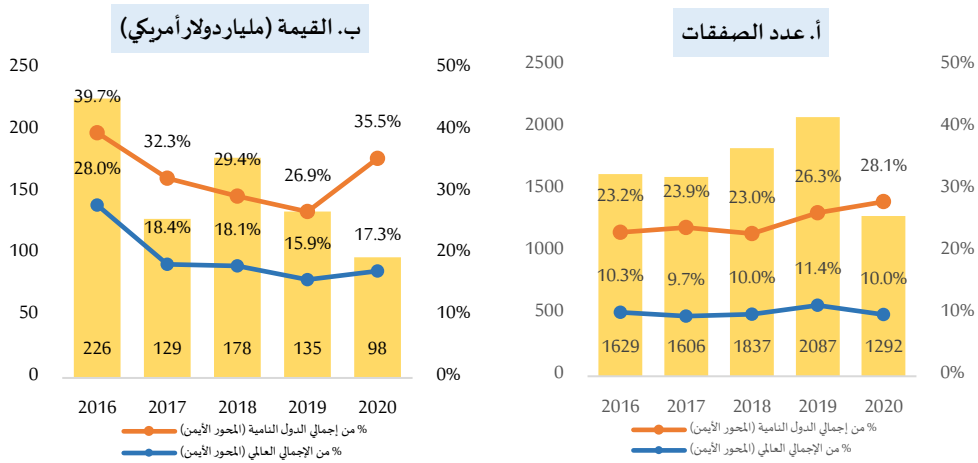
المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2021.

2.3.2 الاستثمارات في مجالات جديدة

شهدت الاستثمارات في المجالات الجديدة - التي لها أهمية خاصة للدول النامية نظراً لما ينبغي أن تتيحه من المزيد من النمو وفرص التوظيف - انخفاضاً بنسبة 33.3% عالمياً، متدنية إلى مستوى قياسي بلغ 564 مليار دولار أمريكي في عام 2020. وعلى الرغم من ذلك، ومقارنة بأنماط إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، فقد انخفضت الاستثمارات في المجالات الجديدة بدرجة أكبر في الدول النامية (45.1%) قياساً بالدول

المتقدمة (16.4%) (SESRIC, 2021). وفي دول منظمة التعاون الإسلامي، كان الانخفاض كبيراً أيضاً من حيث القيمة والعدد ومشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المعلن عنها بخصوص الاستثمارات في مجالات جديدة (الشكل 28.2). فقد انخفض عدد المشاريع بنسبة (38.1%) إلى 1292 مشروعاً - المستوى الأدنى منذ عام 2008 - بينما انخفضت قيمة المشاريع بنسبة 27.4%، إلى 98 مليار دولار أمريكي - أقل من 100 مليار دولار أمريكي لأول مرة - وفقاً لما توافر من بيانات تعود إلى عام 2003. ومن ثم حظيت دول المنظمة من حيث عدد المشاريع بنسبة 10.0% من المجموع العالمي في عام 2020 مقارنة بنسبة 11.4% في 2019، بينما ارتفع نصيبها من إجمالي حصة الدول النامية من 26.3% إلى 28.1% (الشكل 29.2.أ). ومن حيث قيمة المشروع ارتفع نصيب دول المنظمة من المجموع العالمي ومن الحصة الكلية للدول النامية معاً من 15.9% إلى 17.3% ومن 26.9% إلى 35.5% على التوالي، خلال الفترة 2019-2020 (الشكل 29.2.ب).

الشكل 29.2: مشاريع الاستثمارات الجديدة المعلنة الموجهة لدول منظمة التعاون الإسلامي



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2021.

3.3.2 اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر

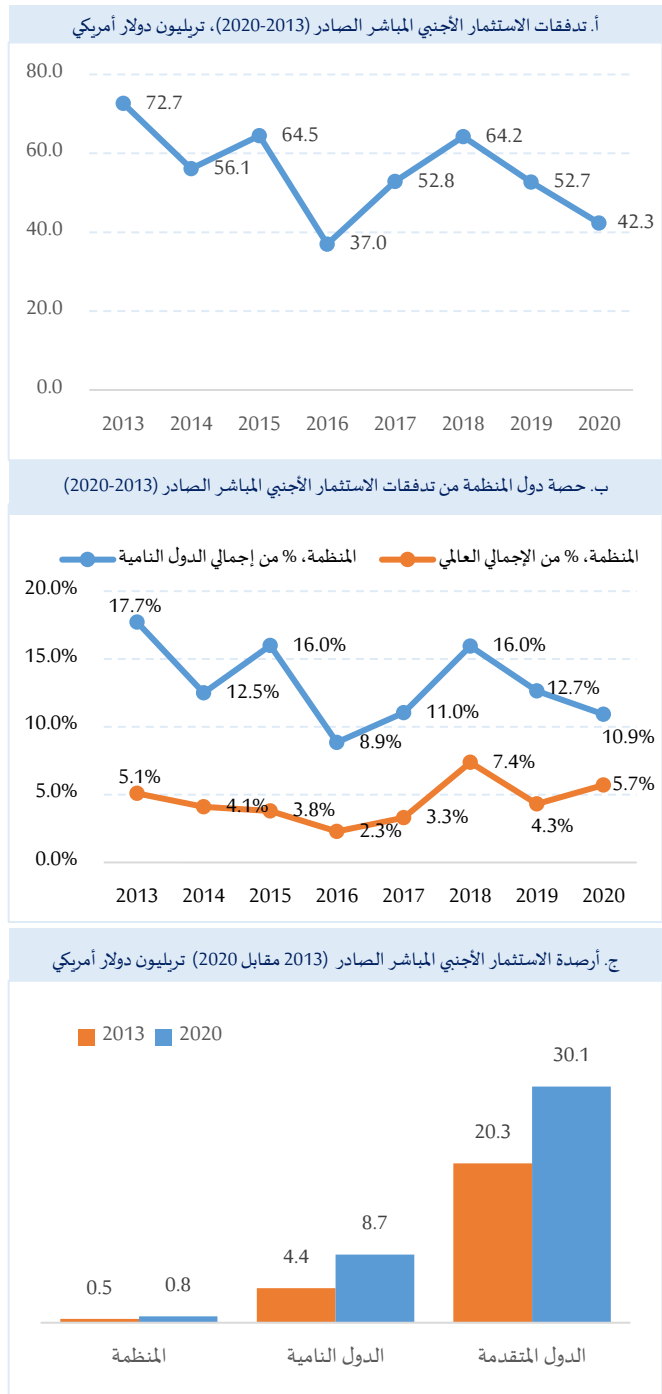
انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر الناشئة من دول منظمة التعاون الإسلامي مجتمعة من 72.7 مليار دولار أمريكي في 2013 إلى 52.7 مليار دولار أمريكي في 2019. وقد أدت الجائحة إلى زيادة إبطاء تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من دول منظمة التعاون الإسلامي لتبلغ 42.3 مليار دولار أمريكي في عام 2020، مظهرة تراجعاً بنسبة 19.8% (الشكل 30.2.أ).

وكان الإبطاء في تسارع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من دول منظمة التعاون الإسلامي أوضح مقارنة بالدول النامية. وإضافة إلى ذلك، فقد سجلت بعض الدول النامية مثل الصين والهند تدفقات كبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة. وبناء على ذلك انخفض نصيب دول المنظمة من حصة الدول النامية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من 17.7% في عام 2013 إلى 10.9% في عام 2020.

وعلى المستوى العالمي، أصبحت دول المنظمة مجتمعة من مجموعات المستثمرين الأكبر أهمية، بحصة عالمية ازدادت من 5.1% في 2013 إلى 5.7% في 2020 (الشكل 30.2.ب). وبشكل عام، فقد نمت أرصدة دول المنظمة في الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر بمبلغ 0.3 تريليون دولار أمريكي (تعادل زيادة بنسبة 60%) بين عامي 2013 و2020، غير أن مجموعتي الدول النامية والمتقدمة معاً سجلتا تحسناً كبيراً في أرصدها الصادرة. وسجلت الدول النامية زيادة تقارب الضعف في أرصدها من الاستثمار الأجنبي المباشر لتصل إلى 8.7% في عام 2020، وعلى مدى الفترة 2013-2020 نمت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر لدى الدول المتقدمة بنسبة 48% لتصل إلى أكثر من 30 تريليون دولار أمريكي في عام 2020 (الشكل 30.2.ج).

واستأثرت دول منظمة التعاون الإسلامي الخمس عشرة الأوفر حظاً من أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر بنحو 96% من إجمالي حصة دول المنظمة من الأرصدة الصادرة في عام 2020، بينما حظيت مجموعة الاثنتين

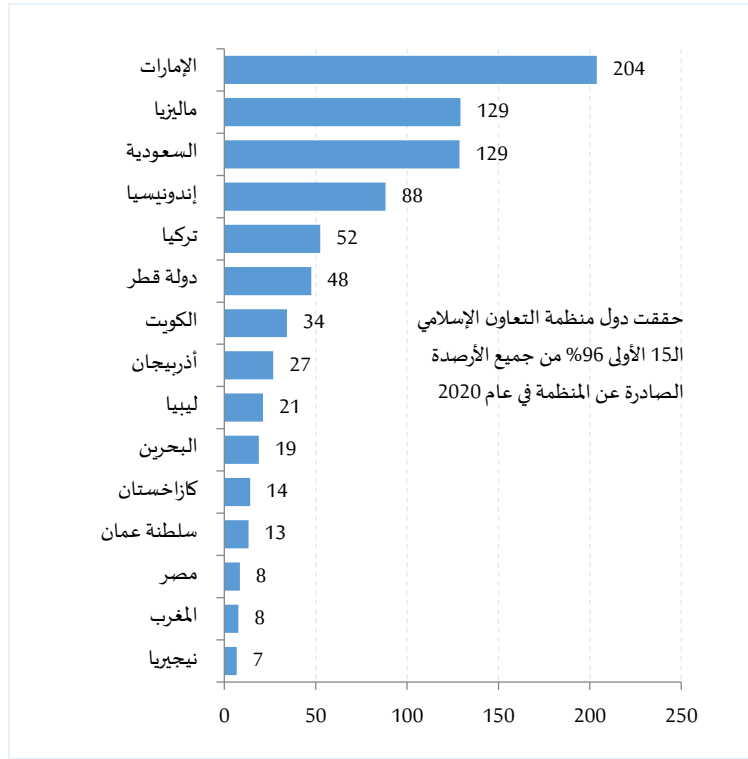
الشكل 30.2: تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر في دول منظمة التعاون الإسلامي



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2021.

والأربعين دولة المتبقية من دول المنظمة بنسبة 4% فقط من إجمالي الأرصدة الصادرة لدول المنظمة في العام نفسه. وبعبارة أخرى، فإن هناك درجة عالية من تركيز أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر في عدد من دول المنظمة مثل دولة الإمارات العربية المتحدة (204 مليار دولار أمريكي)، وماليزيا (129 مليار دولار أمريكي)، والمملكة العربية السعودية (129 مليار دولار أمريكي) (الشكل 31.2).

الشكل 31.2: دول منظمة التعاون الإسلامي الـ 15 الأعلى استثماراً (أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر، 2020، مليار دولار أمريكي)



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2021.

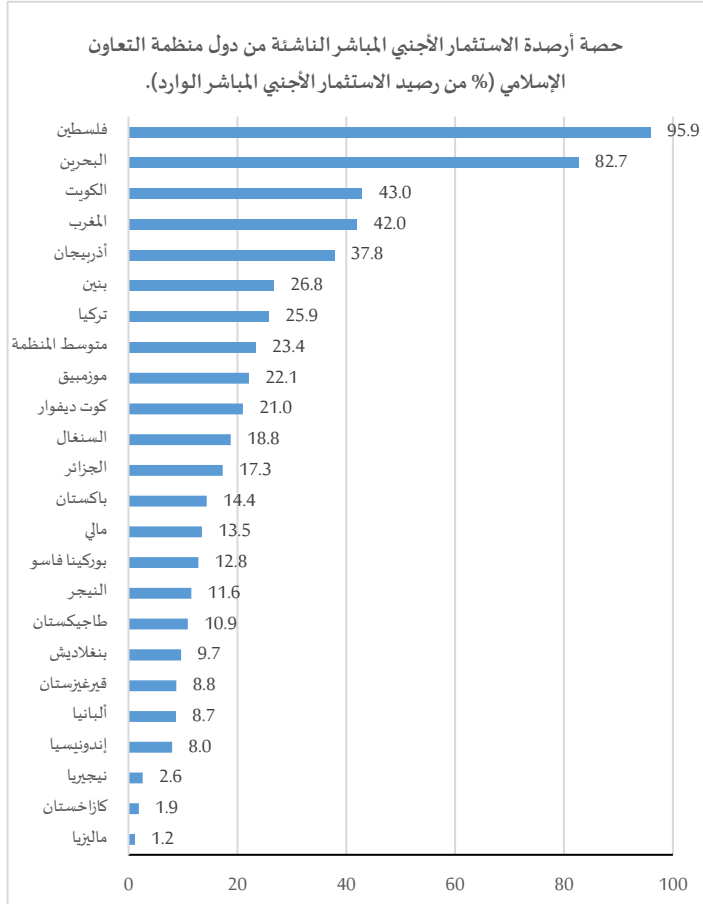
4.3.2 اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر داخل منظمة التعاون الإسلامي

يعكس الاستثمار الأجنبي المباشر بين دول منظمة التعاون الإسلامي الاستثمار الموجه من إحدى الدول الأعضاء إلى دولة أخرى عضو كذلك في المنظمة. وكما في الأبعاد الأخرى للتكامل الاقتصادي بين دول المنظمة (مثلاً التجارة والسياحة بين دول المنظمة)، يمكن اعتبار اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر البيئي مؤشراً لتقييم مستوى التكامل الاقتصادي بين هذه الدول. ويدل الحجم الأعلى من الاستثمار الأجنبي المباشر البيئي على وجود علاقات اقتصادية أقوى بين الدول المعنية.

ووفقاً لتقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، فقد استفادت بعض دول منظمة التعاون الإسلامي بدرجة كبيرة من التعاون بين دول المنظمة. فعلى سبيل المثال في فلسطين (95.6%) وفي البحرين (82.7%) وفي الكويت (43%) وفي المغرب (42%)، كان منشأ أكثر من 40% من أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من دول المنظمة (الشكل 32.2). ومن منظور الدولة بشكل منفرد، هناك تركيز عال في عدد من الدول. فمثلاً، في فلسطين نجد أن نسبة 82.7% من أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد قام بها مستثمرون أردنيون. وفي المغرب أكثر من 36% من أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كانت من قبل مستثمرين إماراتيين. وفي

الشكل 32.2: الدول الرائدة في استضافة الاستثمار الأجنبي المباشر بين دول منظمة التعاون الإسلامي، 2020

البحرين كانت حصة الاستثمارات الناشئة من الكويت أكثر من 30% في عام 2020 (الشكل 33.2). وبناء على البيانات المحدودة المتاحة حول التعاون بين دول المنظمة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن من الواضح - كما في إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر الأخرى - أن هناك مستوى عال من التركيز في قليل من دول المنظمة. ولذلك، ثمة حاجة إلى اتخاذ تدابير لتعزيز التعاون بين دول المنظمة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى وجه الخصوص العمل على تحفيز مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر بين دول المنظمة والتشجيع عليها.

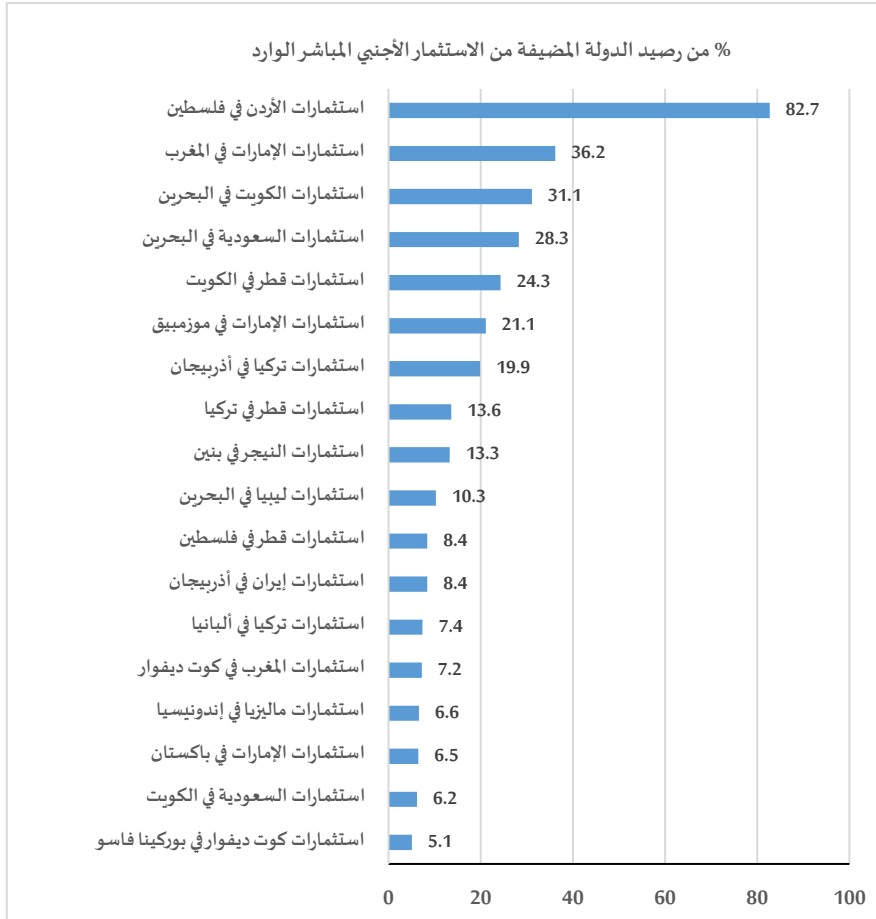


المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2021. ملاحظة: البيانات متاحة فقط عن 23 دولة متلقية و 56 دولة مستثمرة من منظمة التعاون الإسلامي.

5.3.2. الاتجاهات القطاعية للاستثمار الأجنبي المباشر

قد يتيح النظر في التوزيع القطاعي لأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، في دول منظمة التعاون الإسلامي، إمكانية الاطلاع على نحو أفضل على ملفات المستثمرين والتحول القطاعي الجاري في منطقة دول المنظمة. وعلى مدى العقدين الماضيين، أدت العولمة إلى انخفاض نسبي في حصص القطاعات الأولية والصناعات التحويلية على حساب الخدمات. واكتسب قطاع الخدمات أهمية مع ظهور سلاسل القيمة العالمية (UNCTAD, 2021). وقد أفضى خفض تكاليف النقل والاتصالات عن طريق طفرات التقدم التكنولوجي إلى دعم مثل هذا التحول. وكما في الدول المتقدمة والنامية، خصص عدد متزايد من مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر للخدمات في العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي. ونتيجة لذلك، زادت حصة الخدمات في أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من 36% في عام 2000 إلى 57% في 2020 في مجموعة

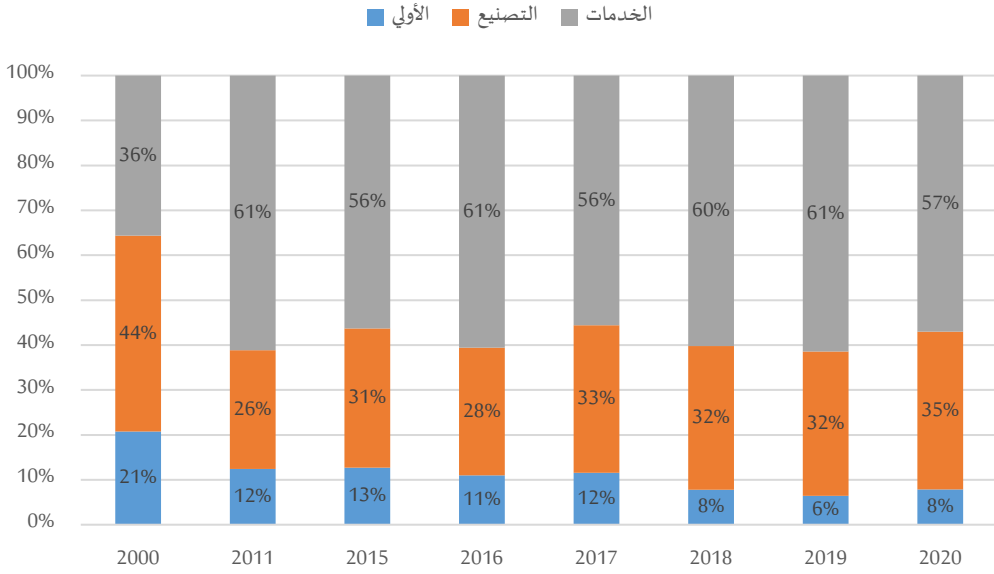
الشكل 33.2: الدول الرئيسية المستثمرة فيما بين دول منظمة التعاون الإسلامي، 2020



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2021. ملاحظة: ضُمّت في التقرير الدول ذات حصة تزيد عن 5% من أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، وذلك بناء على تقديرات الأونكتاد.

دول المنظمة (الشكل 34.2). وسجل قطاعان آخران هما القطاع الأولي وقطاع الصناعة التحويلية انخفاضاً في حصتهما النسبيتين من إجمالي أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في دول المنظمة. وانخفضت حصة القطاع الأولي، على وجه الخصوص، من 21% في 2000 إلى 8% في 2020. وقد تسبب هذا الاتجاه السلبي أيضاً في انخفاض حصة قطاع الصناعات التحويلية من 44% في عام 2000 إلى 35% في عام 2020. ومن الواضح أنه مع ظهور تقنيات الأتمتة وتكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي، أصبح قطاع الخدمات معولماً ويمكن أن يكون محركاً للنمو في المشهد العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر. ومع أخذ هذا الاتجاه في الاعتبار، يجب على دول منظمة التعاون الإسلامي صياغة سياساتها بعناية. وفي ظل سعي العديد من دول المنظمة - خصوصاً تلك الواقعة في إفريقيا جنوب الصحراء - إلى الخروج من وضعية الدول النامية عبر تحقيق التحول الصناعي، من الضروري فهم دور قطاع الخدمات وأثره بصفته محفزاً للتنمية المستدامة.

الشكل 34.2: أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في دول منظمة التعاون الإسلامي حسب القطاعات (%)



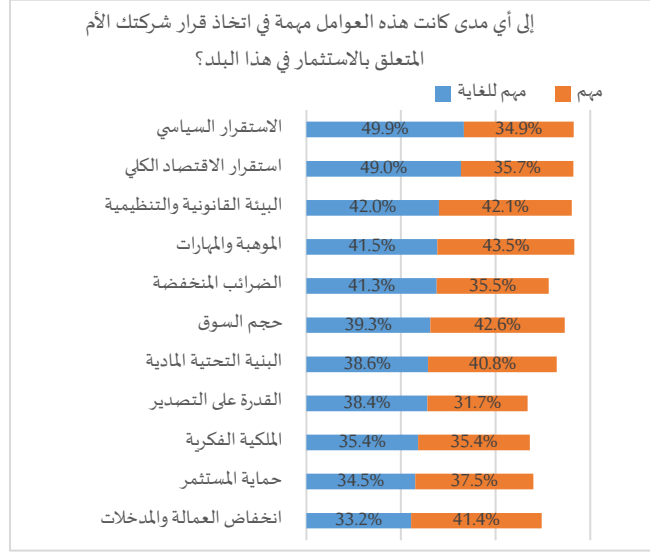
المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2021.

3. بيئة الاستثمار في دول منظمة التعاون الإسلامي

لا شك أن الاستثمار هو أداة التنمية الأقوى في العالم اليوم. ولما كانت الدول النامية بحاجة إلى مزيد من رأس المال والاستثمار لدعم نموها الاقتصادي، فإن جهودها لتهيئة بيئة استثمارية أكثر ملاءمة للمستثمر تصبح ذات أهمية كبيرة لتنميتها

الشكل 1.3: العوامل المحددة للاستثمار (حصة % من المجيبين) (World Bank, 2004).

ومع ذلك، ليس فقط حجم الاستثمار هو المسألة المهمة في تعزيز النمو واستدامة التنمية؛ إذ إن مكاسب الإنتاجية الناجمة عن ابتكار المنتجات والعمليات المدفوعة بالاستثمار، لها أيضاً أهميتها القصوى. ومن ثم فإن بيئة الاستثمار هي التي ينبغي أن تتيح الفرص والحوافز للشركات (محلية وأجنبية) ورواد الأعمال لتطوير طرق أفضل لممارسة الأعمال أو تكييف مثل تلك الطرق واستخدامها، كما ينبغي أن تكون البيئة الاستثمارية مشجعة على الاستثمار (World



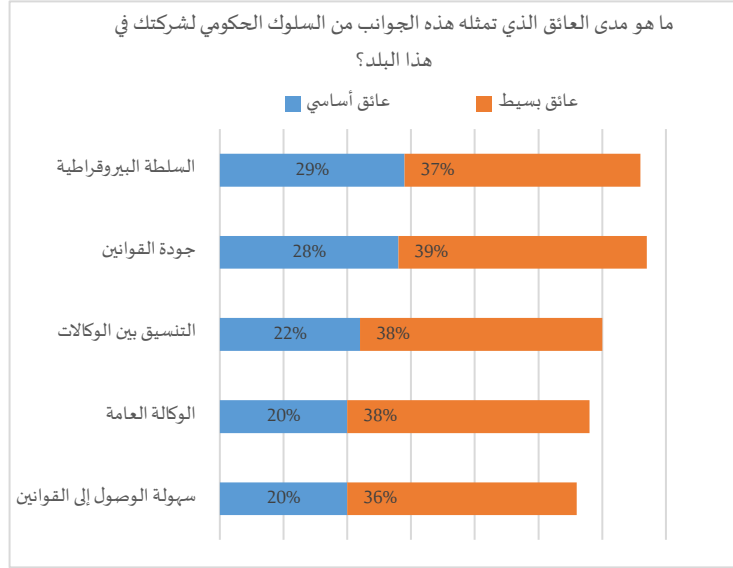
المصدر: مسح التنافسية العالمية لعام 2019، الصادر عن البنك الدولي. ملاحظة: تم إجراء المسح على الشركات المنتسبة للشركات المتعددة الجنسيات في عشر دول نامية بما فيها أربع دول أعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي (إندونيسيا وماليزيا ونيجيريا وتركيا).

Bank, 2004). وتؤثر بيئة الاستثمار السائدة على جودة الاستثمارات وحجمها معاً، كما تؤثر إلى حد بعيد على الآثار التنموية للاستثمارات. وفي هذا الصدد، يقدم هذا الجزء من التقرير نقاشاً موضوعياً حول بيئة الاستثمار في دول منظمة التعاون الإسلامي في ضوء مؤشرات ومقاييس مختارة لتقديم رؤى تعين على تحديد الفجوات والعقبات المعيقة للاستثمارات.

1.3. العوامل المحددة للاستثمار

يبحث المستثمرون بغض النظر عن منشئهم (محليون أم أجانب) عن تعظيم فوائد استثماراتهم. وبينما يركز بعض المستثمرين على المكاسب القصيرة المدى، يرغب معظمهم في الحصول على نموذج أعمال قادر على توليد الأرباح على المدى المتوسط والطويل.

الشكل 2.3: عوائق الاستثمار (% للمجيبين)



المصدر: مسح التنافسية العالمية لعام 2019، الصادر عن البنك الدولي. ملاحظة: تم إجراء المسح على الشركات المنتسبة للشركات المتعددة الجنسيات في عشر دول نامية بما فيها أربع دول أعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي (إندونيسيا وماليزيا ونيجيريا وتركيا).

ووفقاً لمسح التنافسية الاستثمارية العالمية لعام 2019 الذي أعلن عن نتائجه البنك الدولي (2020)، طُلب من مستثمرين (كيانات تابعة لشركات متعددة الجنسيات) من عشر دول نامية بما فيها أربع دول أعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي (إندونيسيا وماليزيا ونيجيريا وتركيا)، تحديد مدى أهمية مجموعة من العوامل التي تحكم قراراتهم الاستثمارية. وعلى الرغم من تعدد

العوامل التي تؤثر على قرارات المستثمرين في الوقت نفسه، من المهم فهم ترتيب تلك العوامل من حيث الأهمية. وبناء على الشكل 1.3 فإن الاستقرار السياسي، واستقرار الاقتصاد الكلي، والبيئة القانونية والتنظيمية، هي أهم ثلاثة عوامل حاسمة تؤثر في قرارات المستثمرين. ويعتبر أكثر من 42% من المستثمرين هذه العوامل الثلاثة "مهمة للغاية" لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية. وبالإضافة إلى هذه العوامل الثلاثة، ثمة عاملين آخرين، هما المهوبة والمهارات، والضرائب المنخفضة، يعتبرهما المستثمرون مهمين لاتخاذ القرارات الاستثمارية.

إن تحديد العوامل التي تشكل بيئة داعمة لزيادة الاستثمارات أمر مهم للغاية، كما أن تحديد العوائق الأساسية للاستثمار مسألة مهمة بالقدر نفسه لصانعي السياسات، إذ أنها تمكنهم من تصميم السياسات اللازمة لتهيئة البيئة الأكثر ملاءمة للمستثمر، وإزالة عوائق الاستثمار.

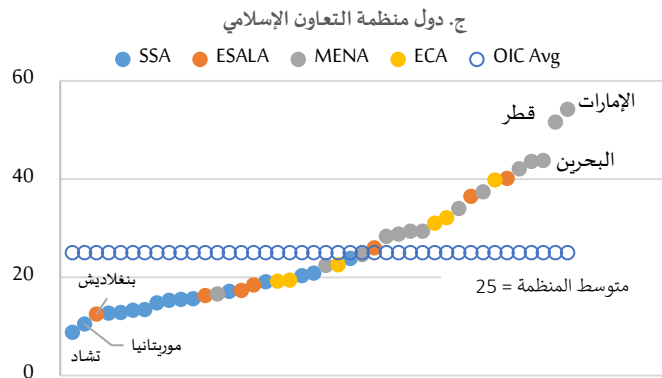
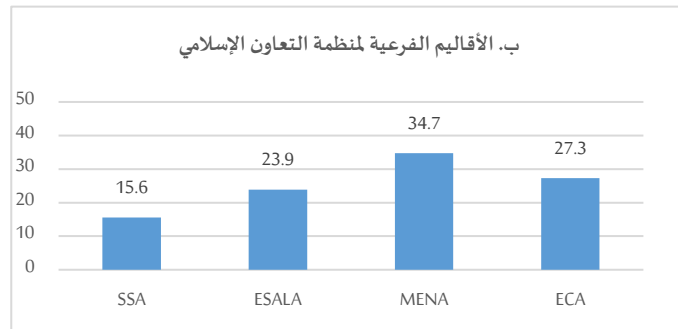
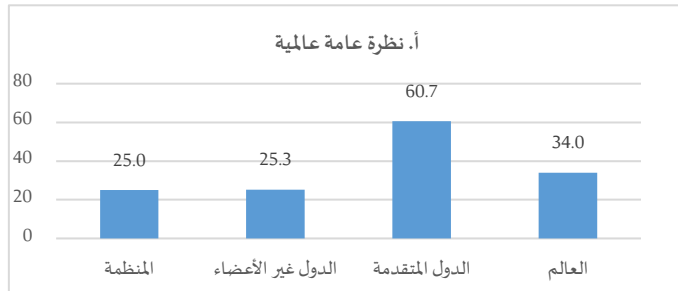
ووفقاً لمسح التنافسية الاستثمارية العالمية لعام 2019، يرى 29% من المستثمرين التقدير البيروقراطي عائقاً أساسياً أمام الاستثمار. ويعتقد 28% من المستجيبين أن رداءة القوانين تشكل عائقاً أساسياً للمستثمرين (الشكل 2.3). ثم تأتي بعد ذلك عوامل تتعلق بالتنسيق بين الوكالات، وقدرة الوكالة العامة.

2.3. ريادة الأعمال

يؤدي رواد الأعمال في جميع أنحاء العالم دوراً مهماً في تعزيز الاستثمار ورعاية النمو والتنمية. ويعرف جريس ونود (2011 Gries and Naudé) ريادة الأعمال بأنها "هي المورد والعملية والحالة التي يمر بها الأفراد، ويستغلون فيها الفرص الإيجابية للسوق، من خلال إنشاء مشاريع تجارية جديدة وتنميتها".

الشكل 3.3: درجات المؤشر العالمي لريادة الأعمال، 2019

والبيئة التي تمكن رواد الأعمال من بدء مشاريعهم يمكن اعتبارها أيضاً بيئة ملائمة للمستثمر. وفي هذا الصدد، يعرف المؤشر العالمي لريادة الأعمال "بيئة" ريادة الأعمال بأنها مجموعة من المواقف والموارد والبنى التحتية. والمؤشر العالمي لريادة الأعمال هو مؤشر سنوي يقيس سلامة بيئات ريادة الأعمال في 137 دولة ويقدم صورة لأداء كل دولة على مستوى المحيطين الوطني والدولي. ويستخدم المؤشر بيانات تتعلق بالمواقف والقدرات والطموحات الريادية للسكان المحليين، ومن ثم يقوم بوزنها مقابل البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية، ويشمل هذا جوانب مثل الاتصال الواسع النطاق وروابط النقل مع الأسواق الخارجية. وتنشئ هذه العملية أربع عشرة ركيزة لقياس مدى سلامة بيئة الأعمال.



المصدر: المعهد العالمي لريادة الأعمال والتنمية. ملاحظة: تعني الدرجة الأعلى أفضل موقف وإمكانات لريادة الأعمال الشاملة. SSA: إفريقيا جنوب الصحراء، ESALA: شرق وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية، MENA: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ECA: أوروبا وآسيا الوسطى.

ويتضمن الشكل 3.3 الأداء النسبي لمختلف مجموعات الدول. وتعني الدرجة الأعلى في المؤشر العالمي لريادة الأعمال بيئة أفضل لأنشطة ريادة الأعمال. وقد أحرزت دول منظمة التعاون الإسلامي، في المتوسط، أدنى درجة في المؤشر وهي 25 في عام 2019 (الشكل 3.3.أ). وفي العام نفسه بلغ المتوسط العالمي 34. أما الدول النامية غير الأعضاء بالمنظمة فقد أحرزت متوسط درجة بلغ 25.3، وهو تقريبا نفس متوسط درجة دول المنظمة. وكانت الدول المتقدمة هي التي أتاحت البيئة الأفضل لرواد الأعمال (بما فهم المستثمرين) مسجلة 60.7 درجة. وعلى المستوى الإقليمي الفرعي لدول منظمة التعاون الإسلامي تظهر اختلافات واسعة، حيث سجلت دول المنظمة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الدرجة الأدنى في المؤشر العالمي لريادة الأعمال (15.6)، ويعزى ذلك بدرجة أساسية إلى ضعف البنية التحتية (الشكل 3.3.ب). وكانت دول المنظمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي فقط التي سجلت متوسطاً (34.7) فاق المتوسط العالمي. وسجلت دول المنظمة في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى أيضاً متوسطاً (27.3) أعلى من متوسط المنظمة.

وعلى المستوى الفردي للدول، هناك تفاوت بين درجات دول منظمة التعاون الإسلامي على المؤشر العالمي لريادة الأعمال. فقد عجزت خمس وعشرون دولة عضو في المنظمة عن تسجيل درجات تفوق متوسط دول المنظمة، بينما سجلت سبع عشرة دولة عضو درجات تفوق متوسط المنظمة البالغ 25 درجة (الشكل 3.3.ج). وكانت الإمارات العربية المتحدة (54.2) وقطر (51.6) والبحرين (43.8) هي الدول المسجلة لأعلى الدرجات في عام 2019، وتقع جميعها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وحصلت تشاد (8.8) وموريتانيا (10.5) وبنغلاديش (12.5) على أدنى الدرجات على المؤشر العالمي لريادة الأعمال في عام 2019، عاكسة بذلك بيئة صعبة نسبياً من حيث تمكين رواد الأعمال من ممارسة أنشطة أعمالهم واستثماراتهم.

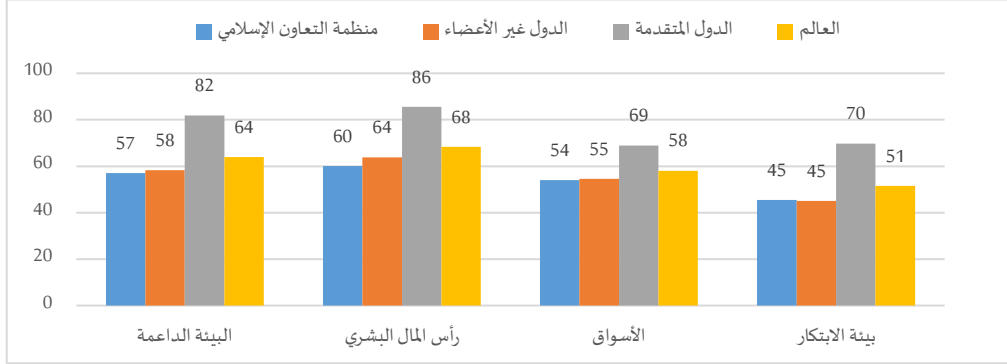
3.3 التنافسية

إن المؤشر المركب المعتمد به عالمياً، المستخدم في قياس بيئة الاستثمار وتقييمها، هو مؤشر التنافسية العالمية. وهذا المؤشر له أربعة أبعاد (البيئة الداعمة، ورأس المال البشري، والأسواق، وبيئة الابتكار)، ويقوم على اثنتي عشرة ركيزة هي: المؤسسات، والبنية التحتية، واستخدام تقنية المعلومات والاتصال، واستقرار الاقتصاد الكلي، والصحة، والمهارات، وسوق المنتج، وسوق العمل، والنظام المالي، وحجم السوق، وديناميكية الأعمال، وقدرات الابتكار. ويصف مؤشر التنافسية العالمية الخاص بالمنتدى الاقتصادي العالمي التنافسية بأنها "مجموعة العوامل والسياسات والمؤسسات التي تحدد مستوى الإنتاجية الخاص بالدولة آخذة في الحسبان مستواها التنموي". وتحصل الاقتصادات الأكثر تنافسية على درجات أعلى وفقاً لمؤشر التنافسية العالمية، وتتيح للمستثمرين بيئة أفضل لتمكينهم من النمو واستدامة عملياتهم. ويكون مثل هذه البيئة الداعمة أثر إيجابي أيضاً على مكاسب الإنتاجية والربحية والنمو الاقتصادي (SESRIC, 2014).

وفي عام 2019 سجلت مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي درجات منخفضة نسبياً في أربعة أبعاد أساسية (الشكل 4.3). وسجلت أدنى درجة لدول المنظمة في البعد الخاص ببيئة الابتكار الذي حصلت فيه على 45 درجة.

ومن ناحية أخرى، سجلت دول منظمة التعاون الإسلامي الدرجة العليا في بعد رأس المال البشري الذي نالت فيه 60 درجة. ومع ذلك، لم تستطع دول المنظمة مجتمعة تسجيل درجة أعلى من درجات مجموعات الدول

الشكل 4.3: درجات مؤشر التنافسية العالمية لأربعة أبعاد، 2019



المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، 2019. ملاحظة: تستخدم قيم المسافة إلى الحدود في العمليات الحسابية، وتعني الدرجة العليا أداءً أفضل في الجزء المعين.

الأخرى أو المتوسط العالمي، مما يدل على وجود عقبات تعيق المنافسة وتؤثر سلباً على سهولة ممارسة الأعمال والدافع للقيام باستثمارات جديدة. ومع ذلك، فمن بين الاثني عشرة ركيزة هناك أربع ركائز سجلت فيها دول المنظمة، في المتوسط، درجات أعلى من درجات الدول غير الأعضاء بالمنظمة، وتشمل هذه الركائز المؤسسات، وسوق المنتج، وحجم السوق، وديناميكية الأعمال (الجدول 1.3).

الجدول 1.3: درجات مؤشر التنافسية العالمية حسب الركائز، 2019

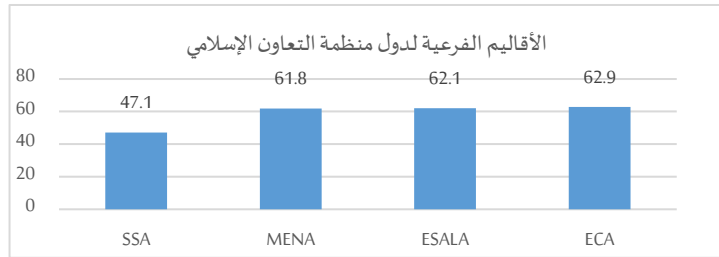
البعد (2)		البعد (1)				
رأس المال البشري		البيئة الداعمة				
المهارات	الصحة	استقرار الاقتصاد الكلي	استخدام تقنية المعلومات والاتصال	البنية التحتية	المؤسسات	الركائز
53.6	66.5	72.9	46.4	58.2	50.7	دول منظمة التعاون الإسلامي
56.7	71.0	74.7	49.4	59.5	49.6	الدول غير الأعضاء بالمنظمة
78.0	93.1	97.7	75.9	84.0	69.8	الدول المتقدمة
61.3	75.4	80.1	55.3	65.4	55.1	العالم
البعد (4)		البعد (3)				
بيئة الابتكار		الأسواق				
قدرات الابتكار	ديناميكية الأعمال	حجم السوق	النظام المالي	سوق العمل	سوق المنتج	الركائز
34.8	56.2	52.8	55.1	54.9	53.1	دول منظمة التعاون الإسلامي
34.8	55.3	50.1	58.6	57.7	51.8	الدول غير الأعضاء بالمنظمة
67.0	72.5	64.6	77.5	69.7	64.0	الدول المتقدمة
43.0	60.0	54.5	62.4	60.0	55.3	العالم

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، 2019. ملاحظة: تستخدم قيم المسافة إلى الحدود في العمليات الحسابية، وتعني الدرجة العليا أداءً أفضل في الجزء المعين.

وقد تتيح لنا نظرة فاحصة للمؤشر الفرعي الخاص بالبيئة الداعمة الخاص بمؤسسة (كابيتال إنترمديت جروب)، فهماً أفضل لعدم التجانس الراهن بين المناطق الفرعية لمنظمة التعاون الإسلامي، الناشئ عن الأداء المتباين على المستوى الفردي للدول، أي أن هناك فوارق كبيرة على المستوى الفرعي لدول المنظمة. فبينما سجلت دول المنظمة الواقعة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء أدنى درجة (47.1) في عام 2019، تمكنت مناطق المنظمة من تسجيل درجة تفوق متوسط المنظمة (57.1)، ومتوسط الدول غير الأعضاء بالمنظمة (58.3) (الشكل 5.3).

الشكل 5.3: درجات المؤشر الفرعي الخاص بالبيئة الداعمة، لمؤشر التنافسية العالمية (4.0)، 2019

وقد كان متوسط دول منظمة التعاون الإسلامي في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء (47.1) أقل بكثير من متوسط دول المنظمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (61.8)، ومنطقة شرق وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية (62.1)، ومنطقة أوروبا وآسيا



المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي. ملاحظة: تعني الدرجة العليا بيئة أكثر دعماً لممارسة الأعمال والتجارة والاستثمار. SSA: إفريقيا جنوب الصحراء، ESALA: شرق وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية، MENA: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ECA: أوروبا وآسيا الوسطى.

الوسطى (62.9). وبعبارة أخرى، يتعين على دول المنظمة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء بذل مزيد من الجهود لتهيئة بيئة أكثر ملاءمة للمستثمر لتعويضها على تعزيز التنافسية والاستثمار.

وعلى المستوى الفردي للدول، جاءت الإمارات العربية المتحدة وقطر والمليزيا في صدارة دول المنظمة من حيث البيئة الداعمة (الشكل 6.3). أما بالنسبة للبعد الخاص بالتنمية البشرية فقد كانت قطر والمملكة العربية السعودية والكويت في الصدارة من حيث البيئة الأكثر تنافسية، كما كانت الصدارة للمليزيا والإمارات العربية المتحدة وقطر فيما يتعلق بالبعد الخاص بالسوق. وأخيراً أحرزت ماليزيا والإمارات العربية المتحدة وقطر الدرجات الأعلى في البعد الخاص ببيئة الابتكار (في إطار مؤشر التنافسية العالمية) في عام 2019.

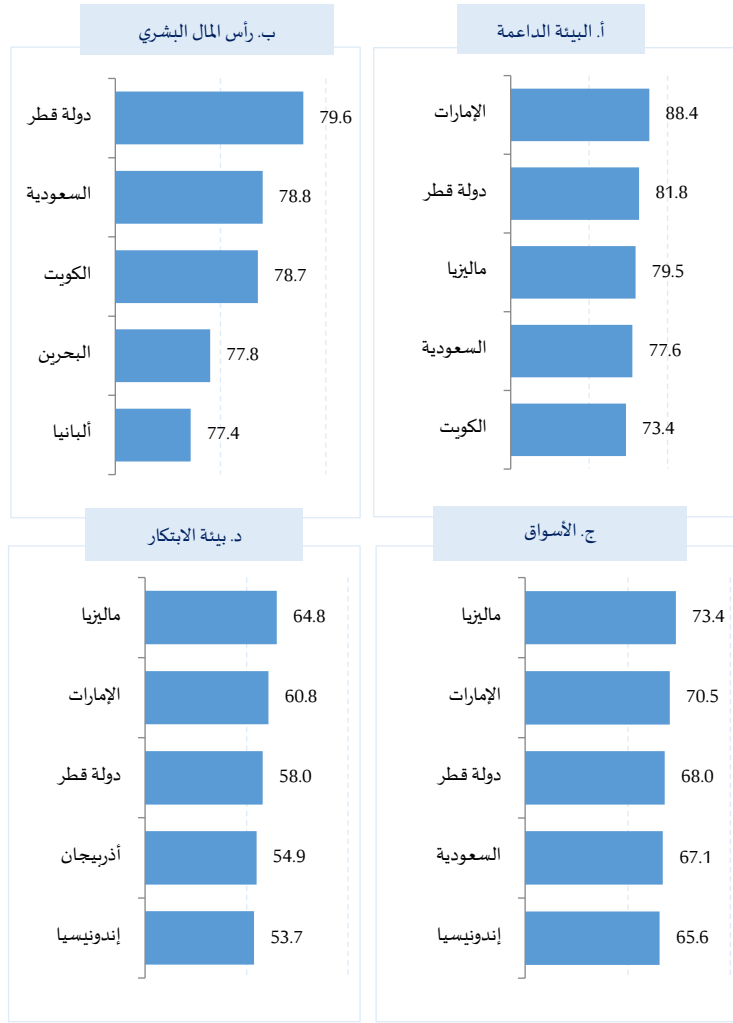
4.3 المخاطر القطرية

على مدى العقدين الماضيين أصبح تصنيف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للمخاطر القطرية مؤشراً مهماً واسع الاستخدام من قبل المستثمرين والباحثين والمؤسسات المتعددة الأطراف، بالإضافة إلى الموظفين العموميين، لتتبع ومراقبة المخاطر السائدة في الدول في مختلف أنحاء العالم (OECD, 2017). ويراد من تصنيفات المخاطر القطرية توضيح مخاطر الدول التي تشمل ما يتعلق بالتحويلات والصراف (أي المخاطر الكامنة في احتمال قيام الحكومة بفرض قيود على رأس المال أو الصراف تؤدي إلى منع كيان ما من تبديل

الشكل 6.3: دول منظمة التعاون الإسلامي الأفضل أداءً حسب درجات أبعاد مؤشر التنافسية العالمية، 2019

العملة المحلية بعملة أجنبية و/أو تحويل الأموال للدائنين الموجودين خارج الدولة) والظروف الطارئة (مثلاً، الحرب، والمصادرة، والثورات، والاضطرابات المدنية، والفيضانات، والهزات الأرضية).

وقد تم وضع مؤشر تصنيف المخاطر القطرية لأول مرة في عام 1997 من قبل المشاركين في الترتيبات الخاصة باتئمان الصادرات المدعوم رسمياً، بهدف تحديد معدلات أقساط دنيا للمعاملات التي تدعمها الحكومة بموجب هذه الترتيبات. وتم أيضاً نشر قائمة تصنيفات مخاطر الدول ليتسنى لأية دولة غير مدرجة في عضوية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أو



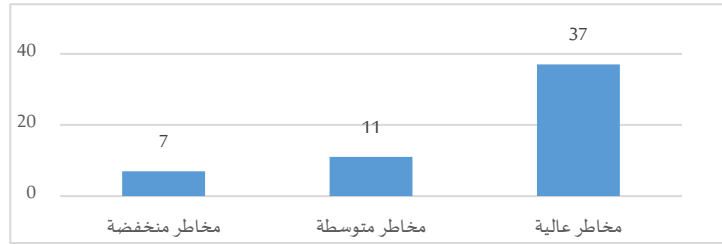
المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، 2019. ملاحظة: تستخدم قيم المسافة إلى الحدود في العمليات الحسابية، وتعني الدرجة العليا أداءً أفضل في الجزء المعين.

غير مشاركة في الترتيبات، الاستفادة من المؤشر. ويأخذ المؤشر قيماً بين صفر و7 عبر تطبيق منهجية من خطوتين تتضمنان التقييم الكمي والنوعي. وتمثل القيمة الأعلى وجود درجة أكبر من المخاطر للمستثمرين. وعلى الرغم من أن المخاطر السائدة في الدول قد تكون لها آثار عديدة على المستثمرين المحليين، فهي تؤثر على قرارات المستثمرين الأجانب بدرجة أكبر. وعلى وجه الخصوص، يميل المستثمرون إلى القيام باستثماراتهم المباشرة في الدول ذات الدرجات الأدنى من حيث تصنيفات مخاطر الدول. ويمكن ملاحظة ذلك أيضاً في مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي. فعلى سبيل المثال وجد مركز الأبحاث الإحصائية

والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (2017) أن انخفاض درجة تصنيف مخاطر الدولة بوحدة واحدة ينتج عنه متوسط زيادة بمعدل 16.5 مليار دولار أمريكي في أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، بسبب إعادة الاستثمار في مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر القائمة، وجذب المستثمرين الأجانب الجدد من الخارج. وهذا يعني أن دول المنظمة ذات درجات المخاطر المنخفضة تبدو جاذبة لمزيد من المستثمرين.

ووفقاً للشكل 7.3 فإن معظم دول منظمة التعاون الإسلامي (37 دولة) صنفت دولاً عالية المخاطر (الفئة 6 أو 7) بناء على إصدار مارس 2022 من مجموعة بيانات تصنيف مخاطر الدول الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي

الشكل 7.3: دول منظمة التعاون الإسلامي حسب درجات مخاطر دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2022



المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2022 (اعتباراً من مارس 2022). ملاحظة: فئة المخاطر المنخفضة: الدرجات 2 و3، وفئة المخاطر المتوسطة: الدرجات 4 و5، وفئة المخاطر العالية: الدرجات 6 و7.

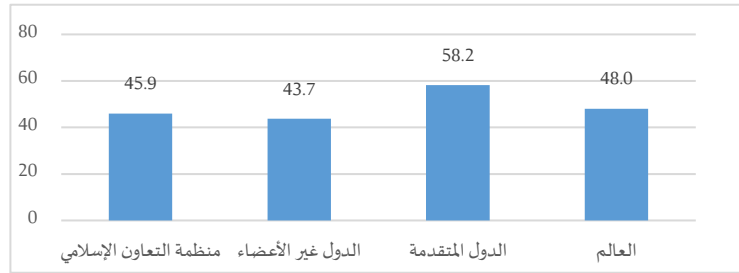
والتنمية. وصنفت سبع دول ضمن الدول منخفضة المخاطر (الفئة 2 أو 3)، وحلت إحدى عشرة دولة أخرى في الدرجتين 4 و5، وصنفت دولاً متوسطة المخاطر. وإجمالاً سجلت 18 دولة عضو في المنظمة درجات دون متوسط المنظمة البالغ (5.8)، بينما أظهرت 37 دولة عضو معدل مخاطر أعلى نسبياً حيث تجاوز متوسط درجاتها متوسط درجات المنظمة (5.8 درجة). وبعبارة أخرى، فإن 67% من دول المنظمة، المشمولة في البيانات، لا توفر بيئة مواتية للمستثمرين، ولذلك صنفت دولاً عالية المخاطر. ويعني نقص البيئة الداعمة، خصوصاً للمستثمرين (الأجانب)، وجود تحديات ومهددات خطيرة للمستثمرين، من شأنها الإفضاء إلى تدهور البيئة الاستثمارية في هذه الدول. وفضلاً عن ذلك، فإن دول المنظمة هي موطن لعدد من نقاط النزاع الساخنة في العالم، الأمر الذي يفاقم من هشاشتها ويجعلها أكثر عرضة للمخاطر. وفي بلد شديد الهشاشة، يصبح الاستثمار نشاطاً عالي المخاطر. ولا تكون العائدات والأرباح فقط هي التي على المحك، وإنما في السياق الهش قد تلحق الأضرار أيضاً بالاستثمار المادي، خصوصاً في ظل النزاعات المسلحة واضطرابات الشوارع. ولهذا السبب، تعتبر هشاشة الدول عاملاً مهماً يحظى باهتمام المستثمرين عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية. وبناء على مؤشر الدولة الهشة لصندوق السلام (2021) فإن ستاً من الدول العشر الأكثر هشاشة في العالم، مثل اليمن والصومال وأفغانستان، هي دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في عام 2021.

5.3. تكلفة التمويل

كما هو موضح آنفاً، فإن التعرض لمخاطر الدولة العالية لا يؤدي فقط إلى تدهور البيئة الاستثمارية الشاملة وإنما يجعل التمويل الاستثماري أيضاً أكثر صعوبة وأعلى تكلفة نظراً لزيادة علاوة المخاطرة. وتعني أدنى درجة في المؤشر الفرعي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الخاص بمؤسسة (إنترميديت كابيتال جروب) الذي نشره المنتدى الاقتصادي العالمي في 2019، بيئة أكثر صعوبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمستثمرين من منظور مالي. وفي هذا المؤشر الفرعي سجلت دول المنظمة متوسطاً بلغ 45.9 في عام 2019. وظل متوسط درجة دول المنظمة أدنى بكثير من المتوسط العالمي (48)، ومتوسط الدول المتقدمة (58.2). و فقط الدول غير الأعضاء بالمنظمة هي التي سجلت (43.7) درجة أقل من متوسط درجة المنظمة (الشكل 8.3).

الشكل 8.3: درجات المؤشر الفرعي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، 2019 وعلى المنوال نفسه،

كشفت تصنيفات (موديز) السيادية طويلة المدى لدول منظمة التعاون الإسلامي أن معظم دول المنظمة تشهد درجة عالية من مخاطر الدولة في 2022. فقد تم تصنيف 30 دولة

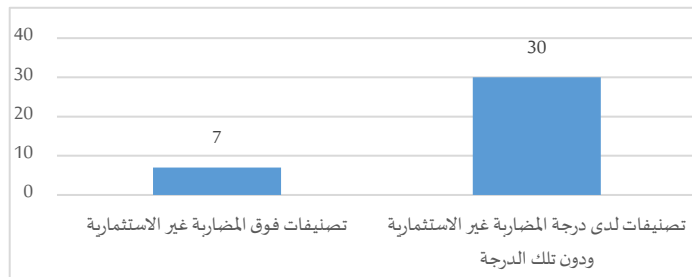


المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي. ملاحظة: تعني الدرجة العليا بيئة أكثر دعماً لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

عضو في المنظمة من قبل (موديز) في فئة "المضاربة غير الاستثمارية" وما دونها (مخاطر تخمينية للغاية، ومخاطر تخمينية بدرجة عالية، ومخاطر تعثر في السداد). ولا يتوقف الأمر في دول المنظمة هذه عند ارتفاع تكلفة الاقتراض نسبياً، بل إن بعض المستثمرين لا يفكرون في الاستثمار في هذه الدول على الإطلاق، نظراً لارتفاع احتمال التعرض فيها للمخاطر. وعادة ما ينتج عن هذا الوضع مستوى عال من "فجوات الاستثمار" التي تعكس الهوة بين إمكانات الدولة والاستثمارات المقامة فيها (SESRIC, 2014; SESRIC, 2015). وفي سبع

دول فقط من دول المنظمة، وهي: إندونيسيا وكازاخستان والكويت وماليزيا وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، تم تسجيل تصنيفات أعلى من درجة المضاربة غير الاستثمارية، وفقاً لتصنيفات (موديز) (الشكل 9.3).

الشكل 9.3: تصنيفات مودي السيادية طويلة المدى لدول منظمة التعاون الإسلامي، 2022 (عدد الدول)



المصدر: أنشأه المؤلفون بناء على البيانات التي تم الحصول عليها من: damodaran.com

6.3. سهولة ممارسة الأعمال

يقيس مؤشر سهولة ممارسة الأعمال اللوائح المؤثرة مباشرة على الأعمال. ويعتمد ترتيب الدولة على هذا المؤشر على متوسط عشرة مؤشرات فرعية هي: (1) بدء النشاط التجاري - الإجراءات، والزمن، والتكلفة، والحد الأدنى لرأس المال اللازم لفتح عمل جديد؛ (2) تصاريح البناء - الإجراءات، والزمن، وتكلفة بناء المستودع؛ (3) الكهرباء - الإجراءات، والزمن، والتكلفة التي يتحملها العمل للحصول على توصيل دائم للكهرباء لمستودع حديث الإنشاء؛ (4) تسجيل الملكية - الإجراءات، والزمن، وتكلفة تسجيل العقار التجاري؛ (5) الحصول على الائتمان - مؤشر قوة الحقوق القانونية، وعمق مؤشر معلومات الائتمان؛ (6) حماية المستثمرين، مؤشرات عن مدى الإفصاح ومدى مسؤولية المدير وسهولة رفع دعاوى المساهمين؛ (7) دفع الضرائب - عدد الضرائب المدفوعة، وعدد الساعات المقضية في العام في إعداد القرارات الضريبية، والمبلغ الكلي للضرائب المستحقة الدفع ونسبتها من الربح الإجمالي؛ (8) التجارة عبر الحدود - عدد الوثائق، والتكلفة، والزمن المطلوب للتصدير والاستيراد؛ (9) إنفاذ العقد - الإجراءات، والزمن، وتكلفة إنفاذ عقد الدين؛ (10) قرار الإعسار - الوقت، والتكلفة، ومعدل الاسترداد (%) في إجراءات الإفلاس (World Bank, 2020).

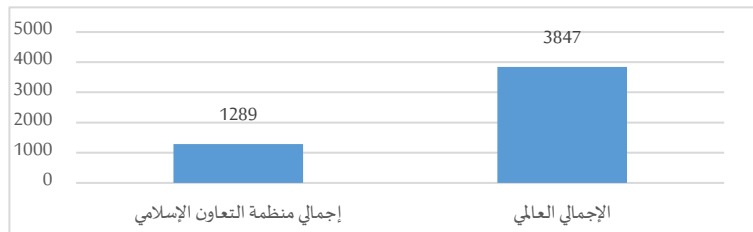
وعلى الرغم من أن مؤشرات ممارسة الأعمال تقيس اللوائح المتعلقة بالأعمال وإنفاذها من منظور المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم المحلية، إلا أن الدرجة الشاملة للمؤشر تقدم دلالات جيدة عن جودة البيئة الاستثمارية، للمستثمرين المحليين والأجانب معاً، حيث إنهم يواجهون إجراءات شكلية متشابهة في المراحل المتعددة لعملياتهم. ولعل من المهم ملاحظة أن المؤشر لا يقيس مباشرة الظروف العامة، كقرب الدولة من الأسواق الكبيرة، أو جودة البنية التحتية، أو التضخم، أو الجريمة.

ويستخدم البنك الدولي، في عرض نتائج مؤشرات ممارسة الأعمال، مفهوم "المسافة إلى الحدود". ويعني مصطلح "المسافة إلى الحدود" مسافة أي اقتصاد من "الحدود" التي تمثل أفضل أداء لوحظ لأي مؤشر، بين كل الاقتصادات، وفقاً لمجموعة بيانات ممارسة الأعمال، على مدى الفترة من عام 2005 إلى عام 2020.

ومن أجل تحسين بيئة الأعمال، أجرت دول منظمة التعاون الإسلامي 1289 إصلاحاً في جميع أبعاد مؤشر سهولة أداء الأعمال، منذ عام 2005 (الشكل 10.3). وقد كان لنتائج هذه الإصلاحات أثر إيجابي على متوسط

درجة دول المنظمة، كما ارتبطت تلك الإصلاحات بتدفقات أعلى للاستثمار الأجنبي المباشر في العديد من دول المنظمة.

الشكل 10.3: العدد الكلي لـ "إصلاحات ممارسة الأعمال"، 2005 - 2020



المصدر: البنك الدولي، مؤشر ممارسة الأعمال.

الجدول 2.3: دول منظمة التعاون الإسلامي الأفضل أداءً في الفئات الفرعية لمؤشر أداء الأعمال، 2005–2019

المؤشرات الفرعية لمؤشر ممارسة الأعمال	دول منظمة التعاون الإسلامي الأفضل أداءً
بدء النشاط التجاري	إندونيسيا (10)
التعامل مع تصاريح البناء	الإمارات العربية المتحدة (5)، وكوت ديفوار (5)
الحصول على الكهرباء	الإمارات العربية المتحدة (6)
تسجيل الملكية	السنگال (7)
الحصول على الائتمان	أذربيجان (8) وإندونيسيا (8)
حماية أقلية المستثمرين	مصر (7)
دفع الضرائب	ألبانيا (8)، وإندونيسيا (8)، وأوزبكستان (8)
التجارة عبر الحدود	باكستان (7)، وأوغندا (7)
إنفاذ العقود	كازاخستان (6)
حل مشكلة الإعسار	كازاخستان (4)

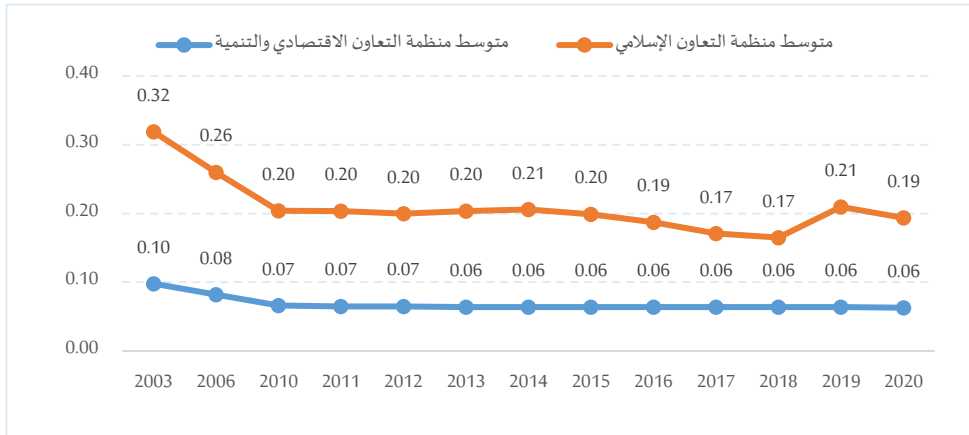
المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات ممارسة الأعمال. ملاحظة: عدد الإصلاحات معروض بين قوسين. الدول ذات العدد الأكبر من الإصلاحات موضحة في الجدول.

وعلى الرغم من هذه السلسلة الواسعة من الإصلاحات، ما تزال بيئة الأعمال في العديد من دول المنظمة صعبة إلى حد ما مقارنة بالدول المتقدمة. ومع ذلك، فقد تمكنت دول المنظمة من إصلاح بيئة استثمارها عن طريق تنفيذ أكثر من 1200 إصلاح في مجال الأعمال، بدءاً من عام 2005، بما في ذلك الإصلاحات الضريبية والتنظيمية والتشريعية، لتهيئة بيئة أكثر ملاءمة للمستثمرين والأعمال وروادها. وقد كان أداء بعض دول المنظمة أفضل من أداء بعضها الآخر من حيث عدد الإصلاحات المحققة كما يبين الجدول 2.3. فعلى سبيل المثال، في نطاق بدء النشاط التجاري احتلت إندونيسيا موقع الريادة بين دول المنظمة بإكمال عشرة إصلاحات لتسهيل عملية بدء النشاط التجاري على مدى الفترة من عام 2005 إلى عام 2020. وفضلاً عن ذلك، فقد لوحظت خلال الفترة نفسها تحسينات في مجموعات بعض الدول، كما ازدادت تنافسية العديد من الدول الأخرى. وفي هذا الصدد، ما تزال دول منظمة التعاون الإسلامي في حاجة إلى تنفيذ سلسلة من الإصلاحات لمعالجة ما تبقى من معوقات الاستثمار، مثل القيود التشريعية، والعوائق البيروقراطية التي تنفر المستثمرين. فعلى سبيل المثال، ظلت دول المنظمة تعمل بشكل تدريجي على رفع القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر الموجودة في أطرها التنظيمية، وفقاً لنتائج مؤشر القيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر، الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويقاس المؤشر درجة تقييد قواعد الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة المعنية بالنظر في أربعة أنواع أساسية من قيود الاستثمار الأجنبي المباشر هي: قيود الأسهم الأجنبية، وآليات الفحص أو الموافقة، والقيود المفروضة على توظيف الأجانب في مناصب أساسية، والقيود التشغيلية مثل القيود على المكاتب الفرعية أو تعويض رأس المال أو ملكية الأرض (Kalinova et al., 2010).

وبناء على جهود دول منظمة التعاون الإسلامي في هذه الأبعاد، انخفض متوسط قيمة درجات المؤشر في دول المنظمة من 0.32 في عام 2003 إلى 0.19 في عام 2020، مما عكس تحسناً كبيراً فيما يتعلق بإزالة المعوقات التنظيمية المقيدة للاستثمار الأجنبي المباشر. وعلى مدى الفترة نفسها انخفض متوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من 0.10 إلى 0.06 (الشكل 11.3). وفي المتوسط، ما تزال لدى مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي بيئة استثمارية أكثر تقييداً للاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بمتوسط دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. غير أن هنالك فوارق على المستوى الفردي للدول. فعلى سبيل المثال ما تزال لدى عدد من دول منظمة التعاون الإسلامي قيود قطاعية معينة على الاستثمار الأجنبي المباشر والمستثمرين الأجانب. وهذه القيود لا تؤدي فقط إلى إنشاء بيئة استثمارية غير ملائمة، ولكنها تعطي أيضاً إشارة سلبية من شأنها إفساد تصورات المستثمرين.

وعلى المستوى الفردي للدول سجلت ليبيا وفلسطين وإندونيسيا أعلى الدرجات على مؤشر القيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر، الأمر الذي يشي بوجود لوائح صارمة للاستثمار الأجنبي المباشر. ومن ناحية أخرى، كانت ألبانيا وتركيا هما دولتي منظمة التعاون الإسلامي اللتين تتيحان بيئة استثمارية ملائمة نسبياً للاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2020 من حيث اللوائح. ولعل ظهور دولتي المنظمة هاتين بقيود محدودة على الاستثمار الأجنبي المباشر من الأهمية بمكان لتحفيز الدول الأخرى على إزالة قيودها الحالية وإصلاح مشهدها الاستثماري ليصبح أكثر ملاءمة للاستثمار. وبعبارة أخرى، قد يؤدي التعاون بين دول المنظمة دوراً مهماً، خصوصاً عبر تبادل الخبرات وأفضل الممارسات الوطنية في مجال إصلاحات البيئة الاستثمارية وترقية الأطر التنظيمية والتشريعات لمعالجة الممارسات والسياسات المقيدة.

الشكل 11.3: درجات مؤشر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الخاص بالقيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر



المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2022. ملاحظة: صفر = دولة مفتوحة (لا قيود)؛ 1 = دولة مغلقة (قيود عالية).

القسم الثاني

أولويات الاستثمار وفرصه في قطاعات مختارة



على الرغم من أن الاستثمار عموماً أمر جيد للاقتصاد، إلا أن مدى تأثيره يختلف تبعاً لطبيعة الاستثمار وصيغته وقطاع الاقتصاد المستهدف. فعلى سبيل المثال، من شأن الاستثمار في قطاع التصنيع إحداث تأثير "مضاعف" أعلى مع إمكانية التأثير على الجانب التكنولوجي، بدرجة أكبر من العديد من القطاعات الأخرى التي تتمتع بقدرات منخفضة نسبياً من حيث إنتاج القيمة المضافة. والاستثمار في جميع قطاعات الاقتصاد أمر مرغوب فيه، غير أن تفاصيل الظروف الاقتصادية تتطلب منح الأولوية لقطاعات معينة لتحقيق أثر أكثر فاعلية على الاقتصاد. ولذلك، فإن من المناسب لصانعي السياسات فهم ديناميكيات قطاعات الاقتصاد من خلال فهم الأهمية المتغيرة لمختلف القطاعات، والأثر المحتمل لأنشطتها على الاقتصاد. ومن المهم أيضاً التعرف على المساهمة المحتملة للقطاع من حيث علاقته بالقطاعات الأخرى للاقتصاد. والاستثمار العالي التأثير هو ذلك الذي يتم فيه توزيع كمية كبيرة من ناتج القطاع على قطاعات أخرى بعد تلبية الاحتياجات الخاصة بذلك القطاع بوصفه مُدخلاً وسيطاً. وبالتالي، فإن جوهر الروابط بين القطاعات أمر حاسم في تحديد القطاعات ذات الأولوية.

ووفقاً لتحليل التأثير الإستراتيجي القطاعي، تم تحديد مجموعة من القطاعات الأساسية على أساس كونها تتمتع بميزات نسبية كبيرة لدول منظمة التعاون الإسلامي. ومن بين هذه القطاعات، أربعة قطاعات منتجة وذات ميزات طبيعية ونسبية. وتشمل القطاعات المحددة: الزراعة والغذاء، والمنسوجات والملابس، والتعدين والبناء، والبتروكيماويات، وأخرها قطاع الخدمات المالية الإسلامية. وقد تم تحديد هذه القطاعات الأساسية عبر بحث مكثف وتحليلات عميقة من قبل البنك الإسلامي للتنمية، كما أن هذه القطاعات تتمتع بإمكانات سلسلة قيمة كبيرة، في ظل توافر الموارد الطبيعية المطلوبة والعوامل الداعمة التي يمكن استغلالها لزيادة إنتاج السلع النهائية والخدمات، ومن ثم تعزيز التنافسية العالمية لدول منظمة التعاون الإسلامي. فعلى سبيل المثال، نجد أن بعض دول المنظمة التي تحظى بوفرة الموارد النفطية والغازية بحيث أصبح لها تأثير أساسي على أسواق الطاقة العالمية، توفر الفرص لأنشطة صناعة البتروكيماويات، وتشكل الأساس للتصنيع. وبالمثل تتمتع دول المنظمة بمساحات شاسعة من الأراضي الزراعية وظروف ملائمة للزراعة وإنتاج الغذاء، وكذلك عوامل مواتية لتطوير صناعات التعدين والبناء، فضلاً عن أن المنتجات الثانوية للزراعة والنفط والغاز تمنح فرصاً هائلة لتطوير أنشطة المنسوجات والملابس (Islamic Development Bank, 2020e).

4. قطاع البتروكيماويات

1.4. أهمية قطاع البتروكيماويات والاتجاهات الأساسية

الأهمية

تشكل صناعة البتروكيماويات أكثر من نصف الصناعة الكيميائية في العالم، مساهمة بنحو 5.7 تريليون دولار أمريكي (7.1%) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (بما في ذلك الأثار غير المباشرة)، الأمر الذي جعل منها ركيزة أساسية للاقتصاد العالمي. ولكونها صناعة كثيفة رأس المال، فإن حاجتها لماكينات الإنتاج ومعداته تضيف إلى قيمتها للقطاعات الأخرى، كما أن إنتاج البتروكيماويات ينشط أيضاً نمو الصناعات الثانوية، التي تعتمد على إمدادات تلك الصناعة وابتكاراتها. وتخدم البتروكيماويات سوقاً عالمية. وعقب الهيمنة شبه الحصرية على سوق البتروكيماويات من قبل الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان حتى سبعينات القرن الماضي، انتشر إنتاج البتروكيماويات منذ ذلك الحين ليمتد إلى الشرق الأوسط وآسيا بدرجة أساسية، مغيراً المشهد التنافسي إلى الحد الذي صارت فيه دول منظمة التعاون الإسلامي أطرافاً فاعلة أساسية في الصناعة العالمية للبتروكيماويات.

وتشير التحديات والاتجاهات العالمية الكبيرة الناشئة، إلى توقعات نمو في الطلب على البتروكيماويات، ومنافسة أكبر على موادها الأولية. وهذا يعني أنه على الرغم من التوجه نحو الطاقة المتجددة، ستبقى الموارد النفطية والغازية حاضرة في المشهد. ولذلك، بدلاً من الابتكارات الجذرية والثورية المتوقعة لإحلال الوقود الأحفوري، ستبقى زيادة كفاءة العمليات، ووفورات الحجم الرامية إلى ضمان القدرة التنافسية من حيث التكلفة، هي القوة الدافعة لسوق الطاقة والبتروكيماويات العالمية، وهذا هو السبب في أن البتروكيماويات أصبحت ضرورية.

إن إمكانات السوق المتاحة للبتروكيماويات ضخمة، وتقدر قيمتها بنحو 1.5 تريليون دولار أمريكي، وقد بلغت مساهمة مكون المواد الكيميائية السلعية وحده 290 مليار دولار أمريكي تقريباً في عام 2018، منها مساهمة المواد الكيميائية المصنعة البالغة 1000 مليار دولار أمريكي. ومن حيث الفرص الوظيفية، تستوعب صناعة البتروكيماويات مباشرة حوالي 1.6 مليون شخص على نطاق العالم (Islamic Development Bank, 2020d).

العوامل العالمية المؤثرة على آفاق البتروكيماويات

فيما يلي عرض موجز للاتجاهات العالمية التي لها تأثير كبير على قطاع البتروكيماويات:

(أ) جائحة كوفيد-19

لقد غيرت جائحة فيروس كورونا المشهد الاقتصادي العالمي مسببة حالة من عدم اليقين على المدى القصير والمتوسط، كما أدت أثار الجائحة إلى تقليص الطلب العالمي على السلع والخدمات على المدى القصير. ومع

ذلك، فإن البتروكيماويات هي صناعة عالمية كبيرة تنظم في سلاسل قيمة معقدة من المواد الأولية للنفط والغاز، في عملية إنتاج المنتجات الوسيطة والنهائية الموجودة في السيارات والمنظفات والأجهزة الطبية وغيرها. ونظراً للمجموعة المتنوعة من المنتجات الناتجة عن صناعة البتروكيماويات فإن هذه الصناعة كانت حاضرة في كل الظروف. فعلى سبيل المثال، على الرغم من تراجع الطلب على السلع والخدمات إبان عمليات الأغلاق التي تسببت فيها جائحة فيروس كورونا، ظل الطلب على بعض منتجات البتروكيماويات النهائية المستخدمة في المواد الطبية قوياً. وعلى سبيل المثال، فإن البنسلين، والأطراف الصناعية، وأدوية نقص المناعة المكتسبة والسرطان، والحقن الوريدية، وطاردات الحشرات، هي منتجات رعاية صحية تعتمد على البتروكيماويات.

(ب) النمو السكاني، 2020-2030

تشهد الكثافة السكانية العالمية نمواً متسارعاً. ومن المتوقع أن يزداد عدد سكان العالم من 7.8 إلى 8.6 تريليون نسمة بحلول عام 2030، وتأتي نسبة 90% من هذه الزيادة من اقتصادات في الفئة الدنيا من شريحة الدخل المتوسط مثل نيجيريا وباكستان والهند. وجنباً إلى جنب مع هذا الاتجاه السكاني، فقد ساهم الازدهار الاقتصادي العالمي في السنوات الأخيرة، مع تضاعف إجمالي الناتج المحلي العالمي بين عامي 2000 و2018، في ظهور أسواق جديدة. وحين يزداد عدد السكان على الكرة الأرضية وتتسع الأنشطة الاقتصادية، يزداد الطلب على السلع والخدمات. وتستخدم البتروكيماويات في جوانب واسعة ومختلفة من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية مثل التعبئة والتغليف والمباني والسيارات والأجهزة الإلكترونية والمنسوجات والمنظفات، أي في مجموعة واسعة من المنتجات التي يستخدمها الجميع تقريباً.

(ج) أنشطة التكرير المتزايدة

ارتفعت حصة النفط المكرر في المواد الكيميائية السلعية بدرجة كبيرة على مدى السنوات الماضية، الأمر الذي ساعد شركات النفط على الاستثمار في المزيد من طاقة المعالجة الأولية. وثانياً أصبحت حصة الاقتصاد الدائري، مع تزايد المواد البلاستيكية المعاد تدويرها، ذات أهمية متزايدة، كما أصبحت الشركات الرائدة في مجال البتروكيماويات نشطة للغاية في قيادة هذا التوجه. وعلى المدى الطويل، واعتماداً على وتيرة التعافي، ينبغي على دول منظمة التعاون الإسلامي اغتنام الفرصة للوصول إلى أسواق صناعة الاستخدام النهائي، وزيادة كفاءة التكلفة للمنافسة في السوق العالمية. ولمساعدة دول منظمة التعاون الإسلامي على الاستجابة لهذه المسألة ينبغي استكشاف ثلاثة مستويات من التوجهات التي تؤثر بدرجة أساسية على صناعة البتروكيماويات وتشكلها وهي: الاتجاهات الخارجية الكبرى، والاتجاهات الخاصة بالصناعة، واتجاهات الابتكار والتكنولوجيا.

2.4. الوضع الراهن

على الرغم من الهبات الطبيعية غير العادية من موارد النفط والغاز، والإمكانات المتاحة للأنشطة الخاصة بسلسلة قيمة نفطية من شأنها أن تؤدي إلى ازدهار أنشطة صناعة البتروكيماويات، بقيت دول منظمة التعاون الإسلامي الغنية بالنفط مصدرة صافية للنفط والغاز الخام، ومستوردة صافية في الوقت نفسه،

للبتروكيماويات ذات القيمة المضافة العالية التي يتم الحصول عليها من معالجة المنتجات الثانوية لتكرير النفط الخام. ولهذا الوضع آثار سلبية على الاستثمار في القطاع إذ تجعل مساهمته في النمو الاقتصادي أقل من إمكاناته. وبصورة موسعة، فإن الإنتاجية المنخفضة للقطاع سوف تؤثر على القطاعات الأخرى للاقتصاد، مؤدية من ثم إلى إبطاء عام في نمو اقتصادات دول منظمة التعاون الإسلامي، مع انخفاض في أنشطة القيمة المضافة في قطاع النفط والغاز. وسوف يدفع هذا الوضع الدول الأعضاء بالمنظمة إلى فقدان العديد من فرص العمل التي كان من الممكن إحداها بتحويل موارد النفط والغاز إلى منتجات بتروولية وبتروكيماوية.

إن لقطاع البتروكيماويات أهمية كبيرة للعالم برمته، وسيكون لدى دول منظمة التعاون الإسلامي الفرصة لتصبح أكثر اعتماداً على نفسها، وتقلل من واردات البتروكيماويات، من خلال تعزيز إنشاء القيمة عبر مراحل المعالجة الأولية والثانوية، والاستفادة من قدرتها الفريدة على الوصول إلى المواد الأولية البتروكيماوية مثل النفط والغاز، لإنشاء عدد كبير من فرص التوظيف العالية المهارات، وكسب ما يترتب على ذلك من تأثيرات انتشارية نسبية على التعليم والحوكمة والتنافسية الصناعية العالمية. وقد أصبح الشرق الأوسط بما لديه من احتياطيات نفط وغاز كبيرة مركزاً للبتروكيماويات على مستوى العالم. وبينما تملك دول منظمة التعاون الإسلامي نحو 60% من الاحتياطيات العالمية للنفط والغاز، فهي تساهم بنحو 22% فقط من إنتاج البتروكيماويات.

إن قطاع البتروكيماويات أكثر أهمية نسبية لدول منظمة التعاون الإسلامي مقارنة بالدول الأخرى، حيث تشكل البتروكيماويات 1.8% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بينما تشكل في المتوسط 2.3% من الناتج الإجمالي المحلي لدول المنظمة. وبالإضافة إلى الشرق الأوسط، تساهم باقي دول المنظمة بدرجة متزايدة في الصناعة العالمية للبتروكيماويات. فعلى سبيل المثال، تعتبر حالياً إندونيسيا وماليزيا من محاور البتروكيماويات في جنوب شرق آسيا، بينما تستفيد أيضاً هاتان الدولتان مما لديهما من المواد الخام الحيوية. وبينما تثير مخاوف المناخ أسئلة عن المستقبل الطويل المدى لأنواع الوقود الأحفوري الكربوني وتدهور البيئة واستدامتها، تزداد الحاجة إلى استكشاف بدائل مجدية للنفط والغاز أهمية وإلحاحاً، كما تزداد ضرورة الوصول إلى الموارد الحيوية التي تتيح فرصاً بديلة، خصوصاً للمستقبل. ويتعين بالفعل على العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي، التي ليست لديها القدرة على الوصول إلى المواد الخام الرخيصة، تبني إستراتيجيات مختلفة وأكثر تنوعاً. وتعد تركيا مثلاً لدولة عضو بمنظمة التعاون الإسلامي تمكنت، على الرغم من عدم امتلاكها احتياطيات كبيرة من النفط والغاز، من جذب عدة شركات كيماويات عالمية متخصصة، وتطوير صناعة وطنية للبتروكيماويات، من خلال تنمية طلب محلي قوي.

وتؤدي دول منظمة التعاون الإسلامي - مثل المناطق الأخرى - وفقاً لقوتها دوراً نشطاً في القطاعات الكيماوية التي تكون قادرة على المنافسة فيها. وتمتع بعض هذه الدول، كالمملكة العربية السعودية، بقدرة الوصول الرخيص إلى المواد الأولية النفطية والغازية، وذلك هو المتطلب الرئيس للنجاح في هذا القطاع. وهناك دول أخرى كتركيا، تستفيد من الطلب المحلي القوي في صناعات استخدام نهائي محددة، وقد طورت على أرض

الواقع صناعات معالجة ثانوية قوية. والسؤال الأساسي بعد ذلك هو: كيف يمكن لكل دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي توسيع تكاملها الرأسي لإنشاء المزيد من القيمة في المستقبل؟ ولربما كانت ثروة المملكة العربية السعودية من الموارد الطبيعية سبباً لسبقها في تطوير قطاع أساسي للبتروكيماويات. وهي قد أصبحت منخرطة بالفعل في إنتاج جميع أنواع البتروكيماويات، غير أن دول منظمة التعاون الإسلامي الأخرى تعي أن إمكانات كبيرة للقيمة المضافة ما تزال غير مستغلة (Islamic Development Bank, 2020d).

3.4. التحديات الأساسية

تواجه الصناعة العالمية للبتروكيماويات بعض التحديات التي قد لا تشجع المستثمرين على الاستثمار في القطاع، وأهمها ما يلي:

التحدي الأول هو تقلب أسعار النفط، الذي يؤدي إلى عدم يقين في صناعة البتروكيماويات، خصوصاً بين المستثمرين. وفي الوقت الذي تواصل فيه السوق العالمية للبتروكيماويات النمو، ثمة حاجة إلى زيادة الاستثمارات الطويلة المدى لتلبية الطلب المتزايد، الأمر الذي يتطلب تعديلات في أنشطة سلسلة الطلب. وعلى الرغم من ذلك، فإن تقلبات أسواق النفط العالمية وما يرتبط بها من عدم اليقين يشكل تحدياً لجذب الاستثمارات الطويلة المدى اللازمة.

والتحدي الثاني هو أن ثمة فجوة ابتكار في القطاع، في ظل تكلفة الابتكار شديدة الارتفاع نسبياً، نظراً لطبيعة القطاع الكثيف الأصول. وقد أدى ذلك إلى استثمارات في القطاع - خصوصاً تلك المتعلقة بإعادة التدوير الكيميائي - تتطلب استثماراً كبيراً في مرافق المعالجة. وللتماشى مع هذا التحدي، تعمل الشركات على تعظيم الاستفادة من السعة في المرافق الجديدة والقائمة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن من شأن هذه الابتكارات جعل الأصول الكبيرة زائدة عن الحاجة، ومن ثم التأثير سلبياً على الميزانيات العمومية لشركات البتروكيماويات. وفضلاً عن ذلك، فإنه مع بقاء النفط الخام أرخص نسبياً من المواد الأولية المتجددة والمواد المعاد تدويرها، سوف تستمر التكلفة العالية للمواد الأولية والمعالجة، في ترجيح استخدام البتروكيماويات البكر، وبالتالي عدم تشجيع الابتكار في القطاع.

ويتمثل التحدي الثالث في اللوائح العالمية المتزايدة بشأن المنتجات الثانوية للبتروكيماويات، وما تشكله تلك اللوائح من تحديات للصناعة. فعلى سبيل المثال، يتم حالياً فرض لوائح الأكياس البلاستيكية في 152 دولة، وتتراوح تلك اللوائح ما بين الضرائب الإقليمية على الأكياس البلاستيكية (مثلاً في مدينتي ماليزيتين) والمنع التام لها في العديد من دول غرب إفريقيا ووسطها.

وقد كان تركيز العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي منصباً بدرجة أكبر على إنتاج المواد الكيميائية الأساسية والبتروكيماويات السلعية، غير أن القيمة المضافة تكون أكبر بكثير من خلال المعالجة الثانوية لإنتاج اللدائن الهندسية، وخصوصاً المواد الكيميائية. وسيؤدي التكامل الأعمق على طول سلسلة القيمة، ومحفظة المنتجات الأوسع نطاقاً، إلى زيادة إنشاء القيمة للدول الأعضاء في المستقبل. وتشير التقديرات إلى أن 50% من القيمة المنشأة في السوق الحالية للبتروكيماويات المصنعة، البالغة 1.5 تريليون دولار أمريكي،

تأتي من إنتاج المواد الكيميائية الجاهزة، في حين أن إنتاج المواد الكيميائية الأساسية - وهو قطاع أساسي في العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي - يساهم بنسبة 20% فقط من إجمالي القيمة المنشأة. ونتيجة لذلك، بينما تحظى دول منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 59% من احتياطات النفط والغاز العالمية، تساهم تلك الدول بنسبة 22% فقط من إنتاج البتروكيماويات، مما يكشف حقيقة أن دول منظمة التعاون الإسلامي لا يزال يتعين عليها إطلاق العنان لقدر كبير من إمكانات إنشاء القيمة، نظراً للقيمة العالية للبتروكيماويات.

4.4. فرص الاستثمار في قطاع البتروكيماويات لدول منظمة التعاون الإسلامي

على الرغم من أن جائحة فيروس كورونا قد أثرت على الطلب على البتروكيماويات في عام 2020 مقارنة بعام 2019 بسبب الضعف الذي اعتري أنشطة النفط والغاز، انتعش الطلب على البتروكيماويات في عام 2021، ويات من المتوقع نمو الصناعة على المدى الطويل إلى أكثر من تريليوني دولار أمريكي بحلول عام 2030، مدفوعة بمستويات الدخل المتزايد والنمو السكاني العالمي (IMF, 2022).

وبينما تتولى دول معينة قيادة العالم في مضمار صناعة البتروكيماويات، لا يزال بعضها الآخر في المراحل المبكرة للتطور الصناعي. ولذا، ينبغي تنفيذ الإستراتيجيات المناسبة لزيادة إنشاء القيمة في مجال البتروكيماويات في جميع دول منظمة التعاون الإسلامي:

- "واضعو السياسات المحليون" في الدول التي ليست لديها حتى الآن صناعة كيميائية كبيرة ينبغي لهم معالجة أوجه القصور المستقبلية في البنية التحتية، وتبسيط الجوانب البيروقراطية، وتحسين المؤهلات، وجذب شركاء التعاون الأجانب لتنمية الصناعة.
- "الدول ذات الإمكانيات غير المستغلة" يمكنها الاستفادة من القدرة على الوصول إلى المواد الأولية، لكن إمكانياتها ستظل غير متطورة. ومن ثم يجب عليها معالجة مسائل الحوكمة، وتحسين القدرة على الوصول إلى الاستثمار الأجنبي المباشر لتعزيز الطلب المحلي في الصناعات المحلية ذات الصلة.
- "النجوم الصاعدة" وهي أطراف فاعلة إقليمية راسخة، يمكنها التعويل على الابتكار، والبناء على البنية التحتية القوية القائمة، لتعزيز الاستدامة، وكبح تنامي أحجام الصادرات لزيادة الطلب المحلي.
- "قادة الطلب" وهي الدول التي تواجه تحدي زيادة حصة البتروكيماويات في اقتصاداتها الضخمة. فإن تحسين مؤهلات القوى العاملة في هذه الدول من شأنه حفز عملية إنشاء فرص العمل، والمساعدة في توسيع نطاق هذه الصناعة، والحصول على التمويل (مثلاً توصيات لأداة التمويل).
- نظراً لأن صناعة البتروكيماويات تعتمد على البنية التحتية الحديثة، ينبغي سد الفجوة الحالية في البنية التحتية في العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي عن طريق نهج متكامل على المستوى

الوطني ومستوى المانحين معاً، مع الدعم من الجهات المانحة الدولية، مثل البنك الإسلامي للتنمية.

- ولما كان تحديد صناعة البتروكيماويات يتم وفقاً للطلب النهائي للصناعة، فإن تنشيط هذه الأخيرة عبر إستراتيجيات التصنيع العالمي سوف يجتذب، على نحو غير مباشر، صناعة البتروكيماويات، التي يشكل القرب من الصناعات النهائية عاملاً مهماً لها.
- تحتاج دول منظمة التعاون الإسلامي إلى تحسين التدريب وتنظيم الدورات المخصصة من أجل توفير الوظائف العالية الجودة، لتلبية حاجة صناعة البتروكيماويات للعاملين ذوي المهارات العالية.
- في مواجهة الوعي المتزايد بقضايا الاستدامة، تستطيع دول منظمة التعاون الإسلامي كسب ميزة تنافسية عن طريق تعزيز الابتكار عبر الشراكات، والسعي إلى الريادة في مضمار صناعة البتروكيماويات الابتكارية المستدامة.
- قد يجلب التعاون الوثيق بين دول منظمة التعاون الإسلامي فوائد متبادلة بينها، عبر ربط سلاسل القيمة الصناعية الخاصة بهذه الدول والمزج بينها.

آفاق بعض منتجات المستخدم النهائي البتروكيماوية

على الرغم من قضايا البيئة والاستدامة العالمية المتزايدة حول التحكم في استخراج النفط ومعالجته والأنشطة الرامية إلى تخفيف آثار التغير المناخي والاستخدام الكثيف للمنتجات البتروكيماوية في ظل النمو السكاني وتحسن الأنشطة الاقتصادية، سوف يبقى الطلب على البتروكيماويات قوياً. والبتروكيماويات هي مكونات مهمة لأنشطة التصنيع حيث تمثل خمس صناعات فقط من صناعات الاستخدام النهائي نحو 75% من السوق العالمية للبلاستيك. وتحظى آفاق صناعة البتروكيماويات بمزيد من التعزيز من خلال الآفاق الإيجابية للصناعات والأسواق الرئيسة للمستخدم النهائي، وهي التعبئة والتغليف والسيارات والإلكترونيات والمنسوجات والبناء.

(أ) التعبئة والتغليف

من المتوقع نمو الدخل في صناعة التعبئة والتغليف بنسبة 3.3% سنوياً بحلول عام 2024، ويعزى ذلك إلى حد بعيد إلى زيادة الطلب الاستهلاكي العالمي. ويعني تشبع السوق في الاقتصادات المتقدمة ضرورة النظر في عمليات تطوير مستقبلية لإضافة قيمة أكبر. وفي الاقتصادات النامية، يشهد الطلب على السلع المعبأة تزايداً، ولكن يجب أن تبقى التعبئة ميسورة التكلفة وعملية. وينبغي على صناعة البتروكيماويات الموازنة بين الطلب المتزايد على المواد البلاستيكية العالية القيمة والسلع من جهة، والاهتمام المتنامي بالمنتجات المستدامة والمتجددة من جهة أخرى. وسوف تؤدي الاستدامة إلى تقليل التعبئة لكل وحدة، وبالتالي تقليل محتوى البتروكيماويات لكل وحدة، على الرغم من أن هذا يفترض تعويضه بالنمو الشامل في الحجم.

وإضافة إلى ذلك يجب أن تكون حلول التعبئة والتغليف أكثر استدامة، كما يجب أن تحسن العمليات الجديدة والأصماغ المبتكرة من كفاءة إعادة التدوير. وسوف يفيد الطلب المتزايد للمواد الأولية للتعبئة المتجددة دول منظمة التعاون الإسلامي القادرة على الوصول إلى هذه المواد الأولية.

(ب) السيارات

من المتوقع أن يشهد الدخل نمواً سنوياً بنسبة 3.3% بحلول عام 2024، مدعوماً بالطلب على التقنيات الجديدة وكفاءة الوقود في الأسواق المتقدمة، والدخل المتاح المرتفع (ونمو الطلب على السيارات) في الدول النامية. وفي الصناعة الناضجة للسيارات اليوم، تتطلب فرص النمو القوي استثماراً كبيراً في خمسة اتجاهات، هي: خدمات التنقل، والقيادة الذاتية، والرقمنة، والكهرباء، وخفة الوزن. ومن المتوقع أن تشكل خدمات التنقل من 10% إلى 15% من دخل مصنعي المعدات الأصلية بحلول عام 2025، بناءً على الإنفاق الاستهلاكي المقدر بنحو 1.3 تريليون دولار أمريكي. وسوف يرتفع الطلب على مادة البوليمر تماشياً مع النمو المرتقب في صناعة السيارات، وفي الوقت نفسه يمكن أن يؤدي استبدال الصلب بالبلاستيك وزيادة محتوى البلاستيك لكل مركبة إلى معالجة اتجاه الوزن الخفيف بشكل فعال من حيث التكلفة. وسوف تضيف اللدائن الهندسية أيضاً قيمة كبيرة لمصنعي المعدات الأصلية وستجد طريقها إلى السيارات بجميع فئات الأسعار.

(ج) الإلكترونيات

من المنتظر أن يؤدي ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي إلى نمو الدخل بنسبة 2.7% سنوياً طوال السنوات الثلاث أو الخمس القادمة. ويرتبط هذا الاتجاه بالارتفاع المتسارع لمستويات الدخل، وانخفاض اختراق المنتج نسبياً في مناطق مثل جنوب شرق آسيا. وستشكل زيادة استخدام الإنترنت على نطاق العالم، وتزايد اشتراكات الهاتف المحمول باستمرار، جزءاً كبيراً من هذا النمو. وسوف يسمح المشهد الإيجابي للإلكترونيات باستمرار النمو المعافي للطلب على البتروكيماويات، خصوصاً في ظل عدم وجود بدائل حالية للبلاستيك قابلة للتطبيق في الأجهزة الإلكترونية. وعلى العكس من ذلك، فقد حلت خدمات البث محل الأقراص المضغوطة والأقراص الرقمية المتعددة الاستخدامات لتُظهر كيف يمكن للرقمنة أن تؤثر سلبياً على قطاع البتروكيماويات. ومع ذلك، سوف يستمر النمو الواسع النطاق الطويل الأجل للأجهزة المحمولة في دفع الحجم (وربما الابتكار) في مجال البتروكيماويات. والمملكة العربية السعودية وإيران هما فقط دولتا منظمة التعاون الإسلامي اللتان توفران طاقة إنتاجية لأجهزة الحاسوب في العالم (6%). ومع ذلك، تظل منطقة الشرق الأوسط مصدرة صافية للمواد الصمغية الخاصة بأجهزة الحاسوب.

(د) المنسوجات

تشير التوقعات إلى أن النمو السكاني العالمي وارتفاع الدخل المتاح سيفضيان إلى زيادة في دخل المنسوجات بنسبة 3.5% سنوياً بحلول عام 2024. وسيستمر النقل إلى الخارج نحو البلدان ذات الأجور المنخفضة على المدى القصير أو المتوسط، ومن ثم تصنيع المزيد من المنسوجات بالقرب من الأسواق المستهدفة، وبالتالي

خفض التعريفات الجمركية والوقت المستغرق للوصول إلى السوق. وعلى الرغم من أن الابتكار الفني سوف يستمر في دفع الأمتة في مجال الإنتاج، سوف يستمر التوظيف في قطاع المنسوجات في النمو بقوة في السنوات القادمة. وسيرتفع الطلب على الألياف الاصطناعية تماشياً مع النمو المتوقع في قطاع المنسوجات، ولكن يعزى ذلك أيضاً للتكاليف المنخفضة والأسعار الأكثر استقراراً مقارنة بالقطن على وجه الخصوص. وسيعزز الاتجاه الوليد نحو الأقمشة الذكية الطلب على ألياف البوليستر والنايلون. ومن المتوقع أن تحسن الابتكارات في هذه الألياف قدرات إعادة التدوير استجابة لمخاوف الاستدامة، على الرغم من أن بعض الأطراف الفاعلة سوف تتبع أفضليات المستهلك بالعودة إلى الألياف الطبيعية.

(هـ) المنظفات

سوف يؤدي النمو السكاني العالمي، وتوقعات تواصل نمو نصيب الفرد من الدخل المتاح، إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي على السلع المنزلية (بما فيها المنظفات) بنسبة 2.8%، على مدى السنوات القليلة القادمة. ويشهد الطلب على التغليف المناسب (بتقنية البودات) أيضاً زيادة كبيرة، كما هو الحال بالنسبة لحصة المنظفات السائلة المركزة (خصوصاً في أوروبا الغربية). وسيحافظ نمو صناعة المنظفات على الطلب المتزايد على المكونات البتروكيماوية الأساسية وفقاً لتأثير الاتجاهات الموضحة آنفاً. ومع ذلك سوف يجبر الوعي بالاستدامة المنتجين على الخروج بتركيبات تستخدم كميات أقل من المياه، وتسمح بدرجات حرارة منخفضة للغسيل، وهي أقل ضرراً للبيئة. وهذا الأمر سوف يغير النوع المطلوب من خافضات التوتر السطحي، مما قد يستحث الابتكار في صناعة البتروكيماويات. وسوف تفيد أسعار النفط المنخفضة جوانب البتروكيماويات في صناعة المنظفات، غير أن ارتفاع أسعار النفط قد يدفع بالطلب نحو خافضات التوتر السطحي الطبيعية.

(و) البناء

يبدو أن جميع قطاعات البناء مهيأة لتحقيق نمو كبير حتى عام 2030، بما في ذلك الإسكان (مدفوعاً بالنمو السكاني والتوسع الحضري)، والمباني غير السكنية (مدفوعة بالتصنيع)، والبنية التحتية (مدفوعة بالتنمية الاقتصادية). وسوف يصبح القطاع خاضعاً أيضاً، في جميع أنحاء العالم، للتقنيات الذكية وكفاءة الطاقة. وسوف يؤدي هذا النمو المستمر - محاطاً بمخاوف الاستدامة - إلى تنشيط مزيد من الطلب على مواد البناء الجيدة الأداء القائمة على البتروكيماويات (على سبيل المثال الدهانات والطلاءات الواقية، ومواد العزل مثل رغوة البولي يوريثين). وعلى الرغم من ذلك، وفي ظل النمو السكاني الكبير في إفريقيا جنوب الصحراء وآسيا، يتعين على الأطراف الفاعلة في مجال البتروكيماويات إعادة النظر في بصمتها وقرنها من السوق، حيث إن إندونيسيا ونيجيريا وباكستان وبنغلاديش سوف تحتل مكانها بين الدول العشر الأكثر كثافة من حيث السكان بحلول عام 2030، كما أن لهذه الدول الإمكانيات التي تجعلها قادرة على أن تصبح محاور كبيرة للتصنيع.

(ز) المواد الكيميائية الأساسية

قدرت قيمة سوق الكيماويات السلعية، البالغ حجمها 515 مليون طن في عام 2018، بنحو 290 مليار دولار أمريكي. ومن المتوقع أن تحافظ بيئة السوق الموازية بشكل عام، والطلب الحالي المتزايد، على نمو سنوي في القيمة بنسبة 4%، في السنوات القليلة القادمة. ومن المرجح تقاسم هذه الزيادة بين آسيا والمحيط الهادئ (الصين بشكل ملحوظ)، والولايات المتحدة، والدول الشرق أوسطية القادرة على الوصول إلى النفط. وتشكل المواد الأوليفينية 60% تقريباً من الطلب الكلي على الكيماويات السلعية.

وغالباً ما يدمج تكرير المواد الأولية وإنتاج المواد الكيميائية الأساسية والمعالجة الثانوية في موقع واحد، مما يجعل مشهد العرض العالمي متجانساً لدى كل المستويات الثلاثة، وذلك لأن التجارة الخارجية في المواد الكيميائية الأساسية محدودة. وبشكل الاستخراج والمعالجة الأولية معاً نحو 30% من إجمالي إنشاء القيمة. وتضيف المعالجة الثانوية - ذات الدرجة الأقل من حيث كثافة رأس المال لكنها تتطلب خبرة فنية وخبرة في المنتج - حوالي 70% من القيمة الكلية. وتشكل أهم الصناعات النهائية لسلسلة القيمة هذه، وهي التعبئة والتغليف والبناء والسيارات والإلكترونيات والمنسوجات، نحو 80% من إجمالي الطلب على المواد الكيميائية الأساسية.

وتُعدّ دول منظمة التعاون الإسلامي أطرافاً فاعلة أساسية في سلسلة القيمة العالمية للمواد الكيميائية الأساسية. ففي المملكة العربية السعودية تعتبر أرامكو وسابك مؤسستين رائدتين عالمياً تبحتان عن المزيد من القوة لدورهما العالمي. وتحتضن منطقة الشرق الأوسط ما يقدر بنسبة 20-30% تقريباً من الطاقة الإنتاجية العالمية للمواد الكيميائية الأساسية، فضلاً عن أن إندونيسيا وماليزيا أيضاً تستفيدان من قدرة الوصول إلى الغاز الطبيعي. وتستهلك دول منظمة التعاون الإسلامي محلياً معظم إنتاجها من المواد الكيميائية الأساسية، مع تركيز بسيط على التطبيقات الكبيرة في التعبئة والتغليف والبناء. وتحتاج دول المنظمة إلى مزيد من الاستثمار في التكنولوجيا المتطورة، للمحافظة على ميزة التكلفة العالمية التي لديها، وتطويق المخاطر التي تجلبها المواد الأولية الحيوية. وعلاوة على ذلك، فإن من شأن التكامل الرأسي تقوية دور دول المنظمة في سلسلة القيمة العالمية للبتروكيماويات. أما فيما يتعلق بالدول ذات القدرة المحدودة على الوصول إلى النفط والغاز فقد يكون من المجدي استكشاف إمكانات المواد الأولية البتروكيماوية الحيوية.

(ح) البولي إثيلين

بلغ حجم السوق العالمية للبولي إثيلين حوالي 100 مليون طن في عام 2018، ومن المتوقع نموه بنسبة 3.8% حتى عام 2030. وتمثل القوة الدافعة لهذا السوق جزئياً في الطلب النامي للمواد البلاستيكية المنخفضة التكلفة في الدول الناشئة، مع نمو أقوى في آسيا والمحيط الهادئ (6%)، وأقل في الأمريكيتين (3%)، وأوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا (2%). ومن المتوقع أن يشهد البولي إثيلين العالي الكثافة متوسط معدل نمو مركب سنوي أسرع مقداره 4.6% حتى عام 2030. ويمكن تقسيم سلسلة القيمة العالمية للبولي إثيلين إلى ثلاث مراحل. ففي المرحلة الأولى يتم إنتاج الإثيلين من النفط والغاز (يشكل 27-29% من القيمة الإجمالية)، ثم

يعالج لتحويله إلى راتنجات (45-47%)، وتؤدي المعالجة الثانوية إلى الحصول على الراتنجات في هيئتها النهائية (25-27%). وترتكز عمليات الاستخراج والمعالجة الأولية بدرجة مكثفة في أيدي قليل من الأطراف الفاعلة بما في ذلك الشركات القائمة على البنك الإسلامي للتنمية مثل سابك. وعلى نقيض ذلك، فإن المعالجة الثانوية مجزأة بشدة وبعبدة جداً عن متناول الأطراف الفاعلة لدى البنك الإسلامي للتنمية. وعلى الرغم من أن حجم البولي إيثيلين الإجمالي كاد أن يتضاعف في العقد الماضي، وأن نحو 50% منه تم التداول فيه عالمياً، هناك حالات من عدم التوازن على المستوى الإقليمي، إذ إن لدى الولايات المتحدة طاقة زائدة، في الوقت الذي تحتاج فيه أمريكا اللاتينية وآسيا إلى واردات لتغطية حالات النقص في العرض. وبينما الصين هي المستورد الأكبر، فإن المملكة العربية السعودية هي المصدر الأكبر على نطاق العالم.

وعلى الرغم من أن دول منظمة التعاون الإسلامي منخرطة على نحو جيد في إمدادات المواد الأولية الحالية وعملية التكرير/الإنتاج، إلا أنها تغطي أقل من 10% من السوق العالمية للمعالجة الثانوية ذات القيمة المضافة العالية. وتختلف أيضاً مواقع دول المنظمة في سلسلة القيمة العالمية. وتشكل الدول الشرق أوسطية الأعضاء 80% من إجمالي حصة البولي إيثيلين لدول المنظمة، مع استثناء المملكة العربية السعودية وحدها بنحو 50% من إجمالي طاقة إنتاج البولي إيثيلين لهذه الدول. أما دول آسيا الوسطى الأعضاء بالمنظمة فلها بصمة أولية في إنتاج الإيثيلين والبولي إيثيلين، مع ظهور إندونيسيا وماليزيا طرفين إقليميين فاعلين مهمين. وهنا، قد تؤدي الاستثمارات الكبيرة مؤخراً في الوصول إلى الغاز الطبيعي إلى خفض الاعتماد على الواردات (Islamic Development Bank, 2020). وبينما تتبوأ دول المنظمة الآن موقعاً جيداً بصفتها دولاً مصدرة صافية للبولي إيثيلين، فإن الصين والولايات المتحدة تخططان لزيادة الطاقة.

وتحتاج دول منظمة التعاون الإسلامي إلى مراجعة موقعها في سلسلة القيمة العالمية للبولي إيثيلين لتنظر كيف يمكنها أيضاً توسيع حصتها من الطاقة المتاحة. وينبغي على دول المنظمة أيضاً تعزيز الاستثمار في المعالجة الثانوية عن طريق جذب صناعات الاستخدام النهائي (التعبئة والتغليف والبناء والسيارات) لدعم إنشاء القيمة في جميع المراحل ذات الصلة من سلسلة قيمة البولي إيثيلين، وجعل توسيع الطاقة مستقبلاً أكثر استدامة ذاتية. وبالفعل قد أعلنت إيران ومصر وعمان وأذربيجان والكويت وماليزيا خططاً لبناء أكثر من 30 مصنعاً جديداً على مدى السنوات الثلاث أو الخمس القادمة. ومن المؤكد أن هذه الاستثمارات سوف تساعد على إبقاء دول المنظمة في الحلقة العالمية. وإذا حذت الدول الأعضاء الأخرى حذو هذه الدول الست، فقد يؤدي ذلك إلى تقوية موقعها في السوق العالمية للبولي إيثيلين، الشديدة المنافسة. وتستطيع التقنيات الجديدة مثل تقنية تحويل الفحم والميثانول إلى الغاز، والتطبيقات الجديدة للبولي إيثيلين، أن تتيح أيضاً فرصاً حتى للوافدين إلى السوق.

(ط) المطاط الاصطناعي

من المتوقع نمو إنتاج المطاط الاصطناعي بحوالي 6% سنوياً نتيجة للطلب القوي المستمر من قبل صناعة السيارات، والاتجاهات المواتية للاقتصاد الكلي مثل النمو السكاني وارتفاع مستويات الدخل في الدول

النامية. وتُعد مشاركة دول منظمة التعاون الإسلامي في المطاط الاصطناعي محدودة في الوقت الراهن حيث تقدر بنحو 5% سنوياً من الطاقة الإنتاجية العالمية. وقد تؤدي صناعة السيارات الناشئة في دول المنظمة إلى تعزيز نمو إنتاج المطاط الاصطناعي، إلى جانب دعم الدول ذات القدرة الجيدة على الوصول إلى المطاط الطبيعي. وتبقى إعادة التدوير هي التحدي الأساسي لصناعة المطاط.

وتشير التوقعات إلى نمو سوق المطاط الاصطناعي بنسبة 6% سنوياً حتى عام 2030. ومع بقاء الطلب على السيارات قوياً، بجانب مجموعة من التطبيقات غير الهوائية في العديد من صناعات الاستخدام النهائي، يحظى المطاط الاصطناعي بالترتيب المتزايد على المطاط الطبيعي على الرغم من اتجاه الاستدامة. وشكلت حصة آسيا والمحيط الهادي وأمريكا الشمالية وأوروبا 84% من السوق العالمية للمطاط في 2018، بينما كانت حصة الشرق الأوسط 9%.

ويشكل مجموعة من منتجي المواد الخام المستخدمة في إنتاج المطاط الاصطناعي منبعاً موحداً للوصول إلى هذه المواد. وهناك العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي المشمولة في سوق المطاط الاصطناعي بمساهمة إجمالية بنسبة 25% من إجمالي إنشاء القيمة. وبدأت قضايا الوعي بالاستدامة وإعادة التدوير تحظى بالزخم في سوق المطاط. وفي الوقت الذي منحت فيه خصائص المادة المتفوقة وتكلفة المعالجة المنخفضة الأفضلية مؤخراً لإنتاج المطاط الاصطناعي مقارنة بالمطاط الطبيعي، سوف يستمر تقلب أسعار النفط في تثبيط هذا الاتجاه.

وفي نطاق دول منظمة التعاون الإسلامي، مكنت القدرة على الوصول إلى النفط كلاً من إيران والمملكة العربية السعودية من دخول سلسلة قيمة المطاط الاصطناعي. أما إندونيسيا وماليزيا فهما الدولتان الرائدتان في مجال إنتاج المطاط الطبيعي في العالم. وقد تستفيد هاتان الدولتان من التحول إلى المطاط الطبيعي إذا ارتفعت أسعار النفط. وقد تستفيد أيضاً دول المنظمة المنتجة للسكر من تقدم المواد الخام الحيوية. وتبقى إعادة تدوير السلع التامة التصنيع عموماً، والإطارات على وجه الخصوص، تحدياً أساسياً في سوق المطاط. وحين يتم إحكام أنظمة حرق الإطارات والتخلص منها، قد تؤدي تقنيات جديدة إلى تقدم إعادة التدوير، التي تقودها حالياً أطراف فاعلة مثل "غرين ديسولوشنز تكنولوجي" في أستراليا. وقد يشكل تحويل الإطارات المطاطية إلى وقود حيوي وكرتون مساراً لإعادة التدوير في دول منظمة التعاون الإسلامي.

المضي قدماً في استثمارات دول منظمة التعاون الإسلامي لتوطيد الفوائد من القطاع

ينبغي على دول منظمة التعاون الإسلامي ترتيب أولويات استثماراتها من أجل تطوير صناعة البتروكيماويات التي تتطلب إنفاقاً رأسمالياً كبيراً، كما تتطلب التنسيق الفعال لإنشاء الروابط مع سلاسل القيمة العالمية للعديد من صناعات الاستخدام النهائي الأخرى. وتحتاج دول المنظمة التي لديها ميزة إستراتيجية في صناعة البتروكيماويات إلى صياغة خارطة طريق لشبكة تعاون للكيانات الخاصة والعامة على مستوى المنظمة، لإتاحة حجم السوق المطلوب وتعزيز الفرص لصناعات الاستخدام النهائي المزدهرة. وسيدفع هذا بدوره الابتكار في البتروكيماويات والصناعات الأخرى. وبإضافة قيمة أكبر في هذه الصناعات العالية التأثير، سوف

تتمكن الدول المنتجة للنفط مجتمعة من التحرك نحو تطوير التكنولوجيا، في الوقت الذي تستطيع فيه تنويع محافظ منتجاتها وتوسيعها.

إن صناعة البتروكيماويات ذات أهمية كبيرة في الوقت الراهن لدول منظمة التعاون الإسلامي، وستظل كذلك مستقبلاً. وتتطلب الخطوة الأولى للدخول في صناعة البتروكيماويات استثمارات كبيرة وإستراتيجية أصول طويلة المدى، ومن ثم يستغرق ترسيخ الأقدام في هذه الصناعة وقتاً طويلاً. ومع ذلك، تلوح في الأفق فرص جاذبة للعديد من دول المنظمة، لتنمية قطاع البتروكيماويات لديها عن طريق الاستفادة من المواد الأولية المحلية أو المستوردة أو كليهما. وهناك دول مثل الإمارات العربية المتحدة وقطر وماليزيا تتخذ بالفعل هذا الاتجاه. وتستطيع هذه الدول وغيرها من دول المنظمة إضافة مزيد من القيمة عن طريق تنويع ما لديها من قدرات المعالجة.

وتستطيع دول منظمة التعاون الإسلامي أيضاً، عن طريق تعزيز الطلب المحلي وجذب صناعات الاستخدام النهائي مثل صناعات البناء والتعبئة والتغليف والسيارات، تكثيف قدراتها المحلية على الصياغة والتشطيب ومن ثم خفض الواردات في الوقت نفسه. ومن الواضح أن دول المنظمة تتمتع في الوقت الراهن بقدرات في الإنتاج والمعالجة الأولية. ومع ذلك، هناك إمكانية كبيرة لإضافة القيمة تكمن في أعلى سلسلة القيمة، خصوصاً في مرحلة المعالجة الثانوية، حيث تبدو دول المنظمة في الوضع الأضعف حالياً.

ومنطقياً تحتاج دول منظمة التعاون الإسلامي إلى بذل المزيد من الجهود لتنويع تكاملها الرأسي وتعميقه وتنشيط الطلب الكافي من صناعات الاستخدام النهائي لدفع هذا التطور. وهذا يتطلب صياغة سياسات استباقية وتنفيذها من أجل تعزيز النمو، والابتكار، وإنشاء القيمة، والتوظيف، والاستدامة، والمساواة، في جميع دول منظمة التعاون الإسلامي. إن دول منظمة التعاون الإسلامي طرف فاعل جاد، حيث تسيطر على 20% من الإنتاج العالمي للمواد الكيميائية الأساسية، كما أن لديها حصة كبيرة من المعالجات الأولية، لكنها قد تستطيع الأداء على نحو أفضل في مضمار المعالجة الثانوية من خلال التنويع في مجال المواد الكيميائية المتخصصة.

ومن المتوقع زيادة الطلب على المواد الكيميائية الأساسية حتى عام 2030، في ظل الأفاق المواتية لصناعات الاستخدام النهائي ذات الصلة والإنتاج الحالي للبتروكيماويات، ويمكن لدول منظمة التعاون الإسلامي القدرة على الوصول إلى المواد الأولية الاستفادة من هذه الإمكانيات.

وينبغي على دول منظمة التعاون الإسلامي استكشاف فرص التطوير التكنولوجي مثل تحويل النفط الخام إلى مواد كيميائية، لكي تعزز ميزة تفوقها على الولايات المتحدة والصين من حيث التكلفة.

5. قطاع المنسوجات والملابس

1.5. أهمية قطاع المنسوجات والملابس والاتجاهات الأساسية

أهمية قطاع المنسوجات والملابس

بلغت القيمة العالمية لسوق تجزئة صناعة المنسوجات والملابس 2.2 تريليون دولار أمريكي في عام 2018، ومن المتوقع زيادتها بمتوسط معدل نمو مركب يبلغ 3.5% لتصل إلى 3.3 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2030 (Islamic Development Bank, 2020b). ومن المتوقع أن يكون الطلب في المستقبل مدفوعاً بالنمو السكاني، وزيادة الدخل المتاح، وتسارع وتيرة التمدن في الدول النامية. وتقدر مساهمة الصناعة العالمية للمنسوجات والملابس في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنحو 2%.

وغالباً ما يكون قطاع المنسوجات والملابس عامل دفع أساسي للتنمية الوطنية والاقتصادية الطويلة المدى للدولة. وفي كثير من الأحيان يعتبر قطاع المنسوجات والملابس صناعة ناشئة بسبب تكاليفه الثابتة المنخفضة وتركيزه على التصنيع الكثيف العمالة. وتشكل هذه الصناعة، أثناء نموها، أساساً لصناعات أكثر تطوراً تقنياً.

الاتجاهات العالمية الأساسية لقطاع المنسوجات والملابس

لقد أدت جائحة فيروس كورونا إلى إرباك الصحة العامة، ودفع الاقتصاد العالمي إلى أحضان الفوضى. وبصرف النظر عن القضايا المتعلقة بالصحة، فقد أدى الانتشار الواسع لاستخدام إجراءات الاحتواء والحجر الصحي والتوقف المفاجئ للتنقل العالمي إلى إغلاق منافذ التجزئة وإيقاف إنتاج مختلف السلع والخدمات حول العالم. وكانت المنسوجات والملابس إحدى أكثر الصناعات تأثراً بجائحة فيروس كورونا نظراً لارتباطها بكثافة العمالة، وغلبة الأجور المنخفضة، بالإضافة إلى الدور الأساسي للدول النامية في العملية الإنتاجية. ونتيجة لذلك، قد يتطلب الأمر من الشبكات المعقدة لسلسلة القيمة العالمية الخاصة بالمنسوجات والملابس، التكيف مع هذه الصدمات كي تصبح أكثر مرونة. وسوف تؤدي هذه الصدمة الخارجية لقطاع المنسوجات والملابس، إلى تسريع وتيرة التغير التي جلبتها الاتجاهات العالمية الكبرى، والاتجاهات الخاصة بالصناعة، والتحول إلى الابتكار التكنولوجي.

وعلى المدى المتوسط والطويل، يبدو أن الدول والأعمال القادرة على التكيف السريع مع هذه التغيرات هي المستفيد الأكبر. وفي هذا السياق، هناك العديد من الفرص أمام دول منظمة التعاون الإسلامي لإعادة تموضعها في سلسلة القيمة العالمية للمنسوجات والملابس، وزيادة قدرتها على المنافسة في السوق العالمية، ودعم تنميتها الاجتماعية والاقتصادية عن طريق زيادة القيمة المضافة لاقتصاداتها، وإنشاء فرص التوظيف. وكما هو موضح في الجدول 1.5 فقد شهد الاقتصاد العالمي صدمة خارجية بسبب جائحة فيروس كورونا التي تسببت في أزمة غير مسبوقه في مجال الصحة العامة. وبالتالي فسوف تؤدي الأزمة الخارجية لقطاع

المنسوجات والملابس إلى تسريع وتيرة التغيير التي جلبتها الاتجاهات العالمية الكبرى، والتغيرات الخاصة بالقطاع، والتحول إلى الابتكار التكنولوجي. وعلى المدى المتوسط والطويل، تكون الأمم والأعمال القادرة على التكيف السريع مع الاتجاهات التي سيتم إيضاحها لاحقاً هي القادرة على جني الفائدة الأكبر.

وبحلول عام 2030 من المتوقع أن يبلغ عدد سكان العالم 8.6 مليار نسمة. ونتيجة لذلك، من المنتظر أن تنمو صناعة المنسوجات والملابس بنسبة 3.5% على مدى السنوات العشر القادمة.

وتشير التقديرات إلى أن نحو 60% من سكان العالم سيقومون في المدن بحلول عام 2030، مقارنة بنسبة سكان المدن البالغة 56% اليوم. ومن المتوقع أن يكون لهذا التطور سلسلة من التأثيرات على صناعات المنسوجات والملابس في دول منظمة التعاون الإسلامي. فوفاً سيكون الوصول إلى الأعداد الكبيرة من العمال ذوي القدرات المختلفة متاحاً في المناطق الحضرية. وثانياً يمكن أن توفر المدن الكبيرة - التي تتركز فيها مجموعات من ذوي المهارات المتنوعة - الدعم لمجموعات الابتكار. وأخيراً سوف يزيد التحضر من الحاجة إلى المتاجر الصغيرة ويغير نمط الأعمال القائم على صناعة التجزئة الثابتة.

وعلى الرغم من أن من المسلم به على نطاق واسع في الدوائر العلمية أن النشاط البشري يساهم في التغيير المناخي، إلا أن الآثار الإقليمية المحددة قد تختلف كثيراً. ومن المنتظر أن يكون لزيادة المعرفة، واللوائح الأكثر صرامة، والإنفاذ القوي، تأثير كبير على الصناعة، خصوصاً في المراحل الكثيفة الموارد مثل التشطيب.

وبخلاف الاتجاهات العالمية الكبرى المذكورة آنفاً، هناك عدد من الاتجاهات الخاصة بصناعة المنسوجات والملابس سوف تؤثر أيضاً على النمو المستمر للقطاع.

البصمة وهيكل السوق

تُعد الصين مورداً أساسياً للمنسوجات والملابس بحصة تزيد عن 30% من الصادرات العالمية. ومع ذلك، من المتوقع أن تؤدي الثروة المتزايدة إلى زيادة تكاليف العمالة والإنتاج في الصين، مما سيؤديها على الاستعانة بمصادر خارجية لمراحل التصنيع ذات القيمة المضافة المنخفضة من دول مجاورة مثل بنغلاديش وإندونيسيا، وكلتاهما من دول منظمة التعاون الإسلامي. وستسعى الشركات الكبيرة أيضاً إلى تقليل اعتمادها على الصين عن طريق تنوع أنشطتها الإنتاجية.

الشراكات الإستراتيجية

العلامات التجارية المطلوبة لتشكيل تحالفات إستراتيجية مع موردي الدرجة الأولى الأكبر حجماً، والأكثر قدرة، لتلبية الطلب المتزايد وتقليل المهل الزمنية. وتسريع تدفق البيانات بين مراحل التصميم والاختبار والإنتاج، وتعزيز الشفافية، ستؤدي الرقمنة إلى تحسن كبير في فاعلية هذا التعاون الإستراتيجي. وسوف تتغير متطلبات التوظيف نتيجة للرقمنة، متجاوزة الخياطة البسيطة لتشمل مراقبة وحدات الماكينات الأكثر تعقيداً.

تأثير الشبكة الخارجية

من المتوقع أن تكون تنافسية منتجي المنسوجات والملابس عرضة للمزيد من تأثير الشبكات الخارجية، خصوصاً في دول منظمة التعاون الإسلامي. وسوف تحتاج الحكومات المحلية إلى العمل مع الصناعة لضمان إنشاء البنية التحتية المطلوبة، وتقديم الدعم المالي لاستثمارات مثل تطوير الماكينات، وتنفيذ سياسات تعرفه فعالة واتفاقيات ثنائية للتجارة الحرة، لتنشيط الصادرات وتقديم الدعم للطلب. وبالتالي يمكن أن تصبح المناطق الاقتصادية الخاصة، ومناطق تجهيز الصادرات مهمة. وإضافة إلى ذلك، فقد يستفيد القطاع من المزيد من التعاون مع أصحاب المصلحة الخارجيين.

المسؤولية الاجتماعية للشركة

سوف تحظى المسؤولية الاجتماعية للشركة بالزخم في ظل حماسة الأجيال الشابة للقضايا الاجتماعية والبيئية، فضلاً عن رغبة هذه الأجيال المتزايدة في إدراك تأثير اختياراتهم للأزياء. ويجب على كل المشاركين في سلاسل القيمة العالمية، بما في ذلك الشركات المصنعة بدول منظمة التعاون الإسلامي، تقييم مستوى الاستدامة والتأثير البيئي لسلسلة وممارسات تصنيعها. وسيشكل كل هذا، أساساً للابتكار في صناعة المنسوجات والملابس من أجل زيادة كفاءة الموارد وإمكانات إعادة التدوير. وينتظر من جميع أعضاء سلاسل القيمة العالمية القيام باستثمارات في الأنشطة التالية:

رقمنة تجارب تسوق العملاء

تُحدث التكنولوجيا تغييراً متسارعاً في طريقة تفاعل العملاء مع العلامات التجارية، والحصول على المعلومات، وشراء سلعهم المفضلة. ويستخدم تجار التجزئة على نحو متزايد أحدث إستراتيجيات الاتصال القائم على وسائل التواصل الاجتماعي. ومن خلال تسهيل الاتصال الثنائي الاتجاه، والتخصيص، والثقة، تعمل هذه الوسائط على تغيير العلاقة بين العلامة التجارية والعميل بشكل جذري. وتنشأ إمكانية نمو المبيعات في صناعة المنسوجات والملابس من التجارة الاجتماعية، أي عملية شراء السلع مباشرة عن طريق رسائل أو تطبيقات على وسائل التواصل الاجتماعي.

الجدول 1.5: الاتجاهات التي تشكل صناعة المنسوجات والملابس

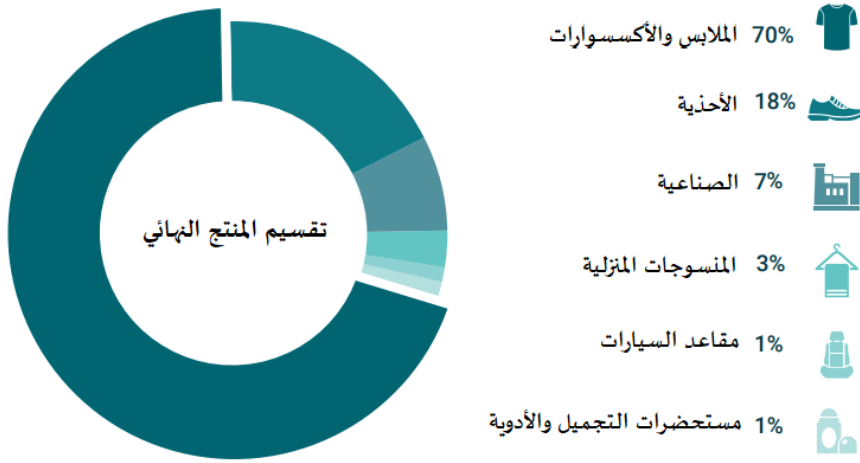
الاتجاهات التي تشكل صناعة المنسوجات والملابس	الدلالات
اتجاهات الابتكار والتكنولوجيا	إنشاء فرص استثمارية ملموسة
• ابتكار التكنولوجيا	
• ابتكار المادة	
الاتجاهات الخاصة بالصناعة	دفع إستراتيجية الأعمال
• البصمة وهيكل السوق	
• آثار الشبكة الخارجية	
• الشراكات الخارجية	
• المسؤولية الاجتماعية للشركة	
• رقمنة تجارب تسوق العميل	
الاتجاهات العالمية	وضع الإطار الاقتصادي
• السكان والطلب على المنسوجات/الملابس	
• التمدن	
• الوعي البيئي	

المصدر: البنك الإسلامي للتنمية (Islamic Development Bank, 2020b).

2.5. وضع قطاع المنسوجات والملابس في دول منظمة التعاون الإسلامي

حددت منظمة التعاون الإسلامي قائمة بالصناعات الرئيسة التي تتمتع دولها الأعضاء بميزات تنافسية فيها. وتبين من ذلك أن دول المنظمة من بين الدول الرائدة في مجال تصنيع المنسوجات والملابس في العالم، وأن لها دوراً مهماً في توريد المواد الخام، وفي مراحل مختلفة من سلسلة القيمة العالمية.

الشكل 1.5: آفاق قطاع المنسوجات والملابس في دول منظمة التعاون الإسلامي



المصدر: البنك الإسلامي للتنمية (Islamic Development Bank, 2020b).

وتعتبر الصناعة مهمة للعديد من دول منظمة التعاون الإسلامي. ولذلك، لهذه الدول دور أساسي في توفير المواد الخام والمواقع الصناعية للشركات العالمية. وتشكل حصة دول منظمة التعاون الإسلامي 15% من حجم السوق العالمية للمواد الخام - كالقطن والصوف - البالغة قيمتها 190 مليار دولار أمريكي، وكذلك 15% من السوق العالمية لصادرات المنسوجات والملابس البالغة قيمتها 807 مليار دولار أمريكي. وتشكل الملابس والإكسسوارات أكبر فئات منتجات الاستخدام النهائي بحصة تبلغ 70% من القيمة الإجمالية (الشكل 1.5). ونتيجة لذلك، أصبح لصناعة المنسوجات والملابس تأثير كبير على الاقتصاد، وفرص العمل، والبيئة، والاستثمار.

ومن الممكن اختلاف المرحلة الدقيقة للإنتاج ومستوى المشاركة اختلافاً كبيراً من دولة إلى أخرى. فأوزبكستان وتركمانستان والسودان على سبيل المثال تنتج المواد الخام بصفة أساسية، لكنها تسعى إلى تعزيز القيمة المضافة لصناعة النسيج المحلية الخاصة بها. وفيما يتعلق بالمواد الخام، تشكل حصة دول منظمة التعاون الإسلامي 25% من إجمالي الإنتاج العالمي للقطن الخام، و26% من إجمالي الإنتاج العالمي للصوف، و15% من الإنتاج العالمي للجلود الخام. وهناك ثماني دول، من بين أكبر خمس عشرة دولة منتجة للقطن في العالم، منتمة لمنظمة التعاون الإسلامي. وإن باكستان وتركيا لا تتمتعان فقط بإمدادات وفيرة من الموارد الخام، بل

أن سلاسل القيم الخاصة بهما تصبح متكاملة رأسياً أيضاً على نحو متزايد، حيث تقوم هاتان الدولتان بتصنيع ألياف النسيج إلى منتجات مصنعة. ومن ناحية أخرى هناك بنغلاديش الواسعة الشهرة في إنتاج الملابس التي تستورد موادها الخام قبل تحويلها إلى قمصان وسترات. وهي المصدر الأكبر الثاني للملابس في العالم، حيث تبلغ حصتها 7% من صادرات الملابس.

3.5. التحديات الأساسية

تواجه صناعة المنسوجات والملابس، بحكم طبيعتها، مجموعة فريدة من التحديات. ويتناول هذا الجزء من التقرير تداعيات أربعة تحديات أساسية، ومعالجاتها المحتملة⁶.

(أ) أولاً، في العديد من الدول ذات الإنتاج المنخفض التكلفة لا يتم إنفاذ لوائح العمل الأساسية على نحو صحيح، بما في ذلك ساعات العمل، والأجور، ومتطلبات السلامة. وعقب توالي حالات كارثية، شرعت عدة حكومات في مراقبة معايير مكان العمل باهتمام أكبر. ومع ذلك، لا تزال أغلبية الحوادث المرصودة ناجمة عن العيوب الهيكلية، تلمها الحرائق. وبإمكان الدول التي تمارس قدرأ محدوداً فقط من إنفاذ اللوائح الاستمرار في سعيها الدؤوب إلى وضع معايير عمل أقوى. وتبقى عمالة الأطفال والعمل القسري هي المشكلة. ومن المتوقع أن تؤدي الرقمنة والأتمتة إلى تحسين ظروف العمل، بجانب التقليل من حوادث مكان العمل والمخاطر الصحية. وسوف تكون للمساواة في الوصول إلى حقوق العمال والتدريب والضمان الاجتماعي لكل العاملين، أهمية متزايدة.

(ب) التحدي الأساسي الثاني لصناعة المنسوجات والملابس هو النفايات. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من نصف ملابس الموضة السريعة يتم إلغاؤها خلال عام من تاريخ الشراء، وهو اتجاه من المتوقع استمراره. وقد تساعد مواد إعادة التدوير والمزيد من نماذج الأعمال الدائرية، في تقليل كمية نفايات المنسوجات وتأثيرها البيئي في المستقبل.

(ج) التحدي الثالث هو السوق الثانوية للمنسوجات المستعملة في إفريقيا. فقد أصبح المنتجون المحليون وتجار التجزئة في قلق متزايد من هذا الوضع، حيث لا تستطيع منتجاتهم وعلاماتهم التجارية منافسة المنسوجات المستعملة الزهيدة الزمن. وتتطلب مكافحة السوق الثانوية هذه تنشيط التصنيع وتوفير القوى العاملة الماهرة.

(د) التحدي الرابع هو الحساسية للاقتصاد العالمي المتأثر بتتابع الأحداث. ففي المقام الأول، كان لحالات الركود والأزمات المالية تأثير مباشر على العرض والطلب على مدى سلسلة القيمة. وثانياً، فقد أظهرت الحرب التجارية مؤخراً بين الصين والولايات المتحدة، أهمية اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية في استقرار التجارة بين الدول وتوسيعها. وثالثاً، تؤثر الكوارث الصحية العالمية تدريجياً على ترابط الاقتصاد العالمي. وقد يساعد الإعداد لمثل هذه الاحتمالات - عن طريق تنوع سلسلة القيمة مثلاً - على منع الاضطراب.

⁶ تم إضاح ملخصات التحديات بشكل كبير في تقرير البنك الإسلامي للتنمية: "Realizing Opportunities for the 21st Century Through Resilient Global Value Chains: Textiles & Apparel. The Future Volume 5"

4.5. فرص الاستثمار في قطاع المنسوجات والملابس لدول منظمة التعاون الإسلامي

اختار البنك الإسلامي للتنمية قطاعات متعددة أساساً لفحص الإمكانيات والفرص والتحديات والمخاطر الخاصة بصناعة المنسوجات والملابس (IsDB, 2020). وكان القطن والصوف والحريير والجلود والألياف الاصطناعية ضمن سلاسل القيمة التي اختيرت لمزيد من الدراسة.

ولكي تكون دول منظمة التعاون الإسلامي، التي لم تصبح بعد راسخة في مضمار تجارة القطن مشمولة في سلسلة القيمة العالمية لزراعة القطن ومعالجته بشكل مستدام، يتعين عليها الاستثمار في البنية التحتية وزيادة معرفتها. وفيما يتعلق باستكشاف الفرص في السوق العالمية للصوف، يمكن لدول المنظمة المحافظة على مواقعها وتطويرها على المدى الطويل. أما في سوق الحريير، فقد يتيح الطلب الاستهلاكي النامي وابتكار المنتجات آفاقاً مثيرة للاهتمام، بالنسبة لدول المنظمة، لاستغلال منافذ السوق غير المستغلة. وفي صناعة الجلود، قد تبرز دول المنظمة بوصفها دولاً موردة رائدة للحقائب والاكسسوارات الجلدية، وهي شريحة السوق الأكثر نمواً. وقد تحتاج أيضاً إلى تطوير البنية التحتية اللازمة للمعالجة. وفي قطاع الألياف الاصطناعية، قد تستطيع الدول الآسيوية الأعضاء في المنظمة الاستفادة من إغراء الاستثمار المباشر من قبل شركات المصادر العالمية وكذلك الاستثمار في القدرات المحلية، في إنشاء بنية تحتية للمزودين. وأخيراً وليس آخراً، قد تشجع شبكات المزودين المحلية الإنتاج للسوق المحلية، ومن ثم تقلل الاعتماد على الواردات. ووفقاً للتحليل (Islamic Development Bank 2020b) فإن هناك بعض صناعات المنسوجات والملابس التي تميزت في أسواق بعض دول منظمة التعاون الإسلامي:

- القطن هو المادة الخام الطبيعية الأكثر استخداماً في قطاع المنسوجات والملابس في جميع أنحاء العالم، مما أكسبها أهمية خاصة للمستثمرين. وفي عام 2018 ساهمت دول منظمة التعاون الإسلامي بأكثر من 25% من الإنتاج العالمي، وكانت باكستان وأوزبكستان وتركيا هي الدول الأكثر مساهمة.
- الصوف هو أحد المواد الخام التقليدية الأكثر استخداماً في صناعات المنسوجات والملابس. وهو في غاية الأهمية لاقتصادات دول منظمة التعاون الإسلامي، وعلى وجه الخصوص للمغرب وإيران وتركيا، التي تعتبر الدول الرائدة في المجموعة، بحصة بلغت نحو 26% من الإنتاج العالمي في عام 2018، وهي أعلى سلاسل القيم في هذه الصناعة.
- للحريير الكثير من إمكانيات النمو، حيث قدر متوسط معدل نموه المركب بنسبة 8% سنوياً بين عامي 2016 و2021. وتحتل أوزبكستان - المنتج الأكبر بين دول منظمة التعاون الإسلامي - مكانها بين أكبر ثلاث دول منتجة عالمياً، تليها إيران وأفغانستان. وتستطيع كل دولة لديها بالفعل برامج تنمية قيد التنفيذ لزيادة الإنتاج والابتكار مثل برامج حريير العنكبوت، المساهمة في إعادة تشكيل المشهد، وفتح الفرص الجاذبة للمستثمرين في دول المنظمة.
- وتعتمد صناعتا الأحذية والملابس الفاخرة معاً بدرجة كبيرة على الجلود. وفي عام 2015 ساهمت دول منظمة التعاون الإسلامي بأكثر من 15% من الإنتاج العالمي من الجلود الخام، مع بروز

السودان وباكستان وأوزبكستان بوصفها أكبر ثلاث دول منتجة بين دول المنظمة. وهناك مجال لإضافة القيمة، خصوصاً فيما يتعلق بتوسيع البنية التحتية للمعالجة.

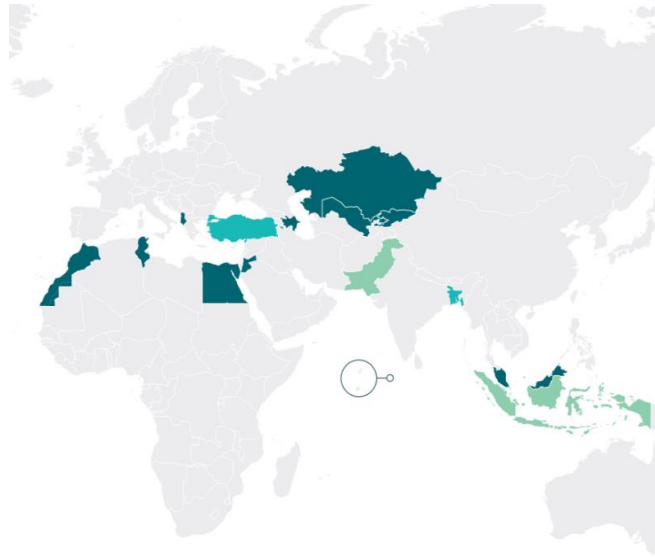
وتعتبر الألياف الاصطناعية مصدراً قوياً للنمو التطلعي في مجال الملابس والمنسوجات المنزلية، نظراً لسعرها التنافسي وجودة أدائها المطلوبة، كقوتها ومرونتها. ومن المتوقع أن تنمو قيمة سوق الألياف الاصطناعية والسليولوزية بنسبة 4% سنوياً بين عامي 2018 و2030. وتساهم حالياً دول منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 7% من الإنتاج العالمي، ومن ذلك مساهمة إندونيسيا بنسبة 3% وتركيا بنسبة 2%.

الأطراف الكبرى الراسخة في السوق في منطقة منظمة التعاون الإسلامي

تم تحديد ثلاث مجموعات ذات صلة في منطقة منظمة التعاون الإسلامي، وفق منهجية البنك الإسلامي للتنمية. وهذه المجموعات هي:

- (أ) الجهات الرائدة الراسخة في السوق، وهي أطراف فاعلة مهيمنة تساهم بنسبة 20% من قيمة صادرات دول البنك الإسلامي للتنمية من المنسوجات والملابس والجلود والمنتجات الجلدية⁷.
- (ب) النجوم الصاعدة، وتساهم بنسبة 10% من قيمة صادرات دول البنك الإسلامي للتنمية من المنسوجات والملابس والجلود والمنتجات الجلدية، ولديها أهداف نمو عالية.
- (ج) الدول ذات الإمكانيات الواعدة، وهي دول وافدة حديثاً إلى السوق ب بدايات ضعيفة، وهي مدرجة في القائمة (انظر الشكل 2.5).

الشكل 2.5: مجموعات قطاع المنسوجات والملابس في منطقة منظمة التعاون الإسلامي



الجهات الرائدة الراسخة في السوق

بنغلاديش
تركيا

النجوم الصاعدة

إندونيسيا
باكستان

الدول ذات الإمكانيات الواعدة

مصر
المغرب
تونس
أذربيجان
كازاخستان
قيرغيزستان
ماليزيا
أوزبكستان
ألبانيا
الأردن

المصدر: البنك الإسلامي للتنمية، (Islamic Development Bank, 2020b).

⁷ يتضمن الملحق 3 نقاشاً مستفيضاً عن تركيا وبنغلاديش.

ملاحظة:

يهيمن على قيمة صادرات دول البنك الإسلامي للتنمية من المنسوجات والملابس والجلود والمنتجات الجلدية عدد قليل من الدول الرائدة الراسخة في السوق، بحيث تشكل حصة كل منهم 20% من قيمة الصادرات. فعلى سبيل المثال، بنغلاديش هي الدولة الرائدة من بين دول منظمة التعاون الإسلامي فيما يتعلق بقيمة صادرات المنسوجات والملابس، وتقوم باستمرار بتحسين قدراتها على إنتاج فئات السلع المتزايدة التعقيد.

ولدى النجوم الصاعدة - التي تستأثر حالياً بنسبة 10% من قيمة صادرات المنسوجات والملابس والجلود والمنتجات الجلدية - تطلعات نمو عالية. وبالنظر إلى النطاق الكامل لسلسلة القيمة العالمية التي تشمل المواد الخام كالقطن وكذلك المعالجة الأولية والثانوية، تعتبر بنغلاديش طرفاً فاعلاً في القطاع.

وتشمل فئة الدول ذات الإمكانيات الواعدة الدول الوافدة حديثاً إلى السوق ببدايات ضعيفة؛ فمثلاً شهدت أوزبكستان ومصر معدلات نمو للصادرات لا تقل عن 10% بين عامي 2017 و2018 على الرغم من حصولهما على أقل من 5 مليارات من الدولارات الأمريكية من قيمة الصادرات كل عام.

6. قطاع الزراعة والغذاء

1.6. أهمية قطاع الأغذية الزراعية والاتجاهات الأساسية

يشكل قطاع الأغذية الزراعية مجال أعمال عالمي واسع النطاق بأنشطة تمتد من الزراعة إلى المعالجة الثانوية ومن عمليات السعي إلى بلوغ حد الكفاف إلى عمليات الشركات العملاقة، بالإضافة إلى وظيفة القطاع الزراعي الظاهرة في إطعام البشر. ونتيجة لذلك، أصبح لهذا القطاع تأثير كبير على الاقتصاد، والتوظيف، والاستثمار، والبيئة برمتها. ويضطلع قطاع الأغذية الزراعية أيضاً بدور مهم في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، من محاربة الفقر والجوع إلى التطلع إلى العمل اللائق والنمو الاقتصادي، وتعزيز التنوع والمساواة بين الجنسين.

ومع ذلك، في ظل توقعات النمو السكاني العالمي من 7.6 مليار نسمة في عام 2022 إلى 8.6 مليار نسمة في عام 2030، وإلى 9.8 مليار نسمة بحلول عام 2050، تصبح زيادة إنتاج الأغذية الزراعية أمراً مهماً لتفادي ندرة الغذاء (Islamic Development Bank, 2020c).

وفي معظم الاقتصادات المتقدمة، أصبحت الزراعة اليوم نشاطاً ألياً قائماً على التكنولوجيا. ويتم تعديل بعض المحاصيل جينياً قبل زراعتها لجعلها مقاومة لمبيدات الأعشاب وتفشي الحشرات، كما تتم أعمال الإنبات والري والتسميد والحصاد كلها ألياً، مع التحكم فيها عن طريق البيانات السحابية. ومع ذلك، ليس هذا هو الوضع في الدول الأقل نمواً، حيث لا يزال المزارعون يعتمدون بدرجة كبيرة على العمل البشري واستخدام المبيدات الحشرية. وهذا يعني أنه على مدى العقود القادمة سوف تكون هناك العديد من التحديات المتعلقة بسد فجوات التقنيات المبتكرة في مجال الصناعات الزراعية الخاصة بالدول النامية.

إن تحسين تكامل التقنيات الآلية قد يزيد من كفاءة مجموعة واسعة من المهام الزراعية، كما قد يزيد من إنتاجية تلك المهام. وتشكل الروبوتات والسيارات الذاتية القيادة مثلاً للإمكانات التي من الممكن أن توفرها هذه التقنيات. وبالمثل سوف تؤثر الرقمنة والبيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي على سلسلة القيمة الغذائية بأكملها. وسوف تؤدي الزراعة الذكية والدقيقة عبر استخدام التقنية الآلية والبيانات الضخمة، إلى تعزيز اتساع السوق في السنوات القادمة، من خلال تحسين النمو والعوائد إلى أقصى حد ممكن.

ومنذ وقت مبكر من عام 2020 تسببت جائحة فيروس كورونا والإغلاق الكبير في فوضى وعدم يقين غير مسبوقين في الاقتصاد العالمي. ولم يكن العالم عندئذ مستعداً للتعامل مع فوضى في الطلب والعرض في قطاع الزراعة والغذاء. ففي عام 2020 وحده بلغت الفجوة الغذائية السنوية لدول منظمة التعاون الإسلامي 67 مليار دولار أمريكي (Islamic Development Bank 2020c). وقد أظهرت الجائحة والإغلاق للعالم أن قطاع الأغذية الزراعية، مثل العديد من الصناعات الأخرى، مترابط في سلاسل قيمة معقدة من المدخلات إلى المخرجات، وأن المخاطر التي تنشأ على مدى سلسلة القيمة تتطلب من الدول وصانعي السياسات القيام بما يلزم من أجل بناء سلسلة قيمة زراعية مرنة. وعلى مدى العقود القليلة الماضية تطورت الأعمال

التجارية الزراعية إلى صناعة مؤتمتة كثيفة التكنولوجيا. ومع ذلك، بحلول عام 2030 سوف تحتاج تلك الأعمال إلى أن تشهد تحولاً كبيراً. وثمة ثلاث قوى أساسية تدفع هذا التحول هي: ارتفاع معدلات استهلاك الغذاء، وارتفاع مستوى توقعات المستهلكين، واستنزاف المواد. وبالمثل، قد تؤدي التطورات الخاصة بالصناعة وكذلك الاختراقات الفنية وغيرها، إلى تسهيل الانتقال. (الجدول 1.6).

الجدول 1.6: الاتجاهات الأساسية التي تشكل صناعة الأغذية الزراعية

العوامل المؤثرة		
إنشاء فرص استثمارية ملموسة	<ul style="list-style-type: none"> ● الهندسة الوراثية ● الميكنة والأتمتة ● الرقمنة والبيانات الضخمة ● الزراعة البديلة و"الزراعة" ● الزراعة المتجددة 	التكنولوجيا وابتكار نموذج الأعمال
دفع إستراتيجية الأعمال	<ul style="list-style-type: none"> ● اللوائح ● تكامل سلسلة القيمة 	الاتجاهات الخاصة بالصناعة
وضع الإطار الاقتصادي	<ul style="list-style-type: none"> ● الطلب على الغذاء ● متطلبات المستهلك ● استنزاف الموارد 	الاتجاهات الكبرى

المصدر: البنك الإسلامي للتنمية (Islamic Development Bank 2020c).

2.6. وضع قطاع الأغذية الزراعية في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي

تشمل الدول السبع والخمسون المكونة لمجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي العديد من الاقتصادات الأسرع نمواً في العالم. ويقدر الناتج المحلي الإجمالي لدول المنظمة بنحو 7 تريليون دولار أمريكي. وتتمتع اقتصادات دول المنظمة بإمكانات كبيرة لزيادة حصتها السوقية في الاقتصاد العالمي، مع الاستئثار بمعدلات نمو للناتج المحلي الإجمالي تصل إلى 8% سنوياً.

وقد حدد تحليل أجراه البنك الإسلامي للتنمية مؤخراً مجموعة من الصناعات الأساسية التي تتمتع فيها دوله الأعضاء بميزات تنافسية محددة. ومن هذه المجالات الزراعة، حيث إن لدى دول منظمة التعاون الإسلامي إمكانات هائلة لقيادة العالم في مضمار إنتاج الحبوب الغذائية والمنتجات البستانية واللحوم ومعالجتها. وتعتبر الزراعة أداة أساسية للنمو ومساراً للتحول الوطني عبر التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومع ذلك، ونظراً لتركيز دول المنظمة على الإنتاج، بقيت القيمة الحقيقية للزراعة في دول المنظمة غير مستغلة إلى حد

كبير. ونتيجة لذلك، تشهد تلك الدول حالياً معالجة أولية وثانوية ناشئة، بينما تحجم عن الاستفادة مما لديها من إمكانات لتوليد قيمة أعلى.

وفي عام 2018 بلغت مساهمة قطاع الأغذية الزراعية في الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي السبع والخمسين 650 مليار دولار أمريكي. وفي بعض الاقتصادات الصغيرة في المنطقة بلغت مساهمة هذا القطاع نسبة 57% من إجمالي الناتج المحلي (غينيا بيساو) ونسبة 71% من فرص التوظيف الكلية (جيبوتي)، بينما جاءت هذه الإحصاءات أقل من ذلك في الدول الأكثر تقدماً والتي لها اقتصادات متنوعة (مثل تركيا). وإجمالاً، تأوي دول منظمة التعاون الإسلامي أكثر من ربع سكان العالم، وتستأثر بنسبة 9% من إجمالي الناتج المحلي العالمي و21% من إجمالي القيمة المضافة في القطاع الزراعي.

وتقع دول منظمة التعاون الإسلامي في بعض أخصب مناطق العالم، وهي تمد المستهلكين في العديد من مناطق العالم بالعناصر الأساسية والكماليات اليومية مثل القهوة والشكولاتة. وقد أفلحت دول المنظمة في إنشاء منافذ تنافسية، نتيجة لموقعها الجغرافي وجودة تربتها، الأمر الذي أدى إلى محدودية المنافسة بين الأعضاء. وعلى سبيل المثال، فإن كوت ديفوار هي أكبر منتجي الكاكاو في العالم حيث يشكل إنتاجها نحو 40% من الإنتاج العالمي، كما أن إندونيسيا هي رابع أكبر منتجي البن عالمياً تلتها أوغندا التي هي في المرتبة العاشرة. أما إندونيسيا فهي أكبر منتجي زيت النخيل في العالم تلتها ماليزيا، حيث تنتج هاتان الدولتان معاً نحو 85% من الإنتاج العالمي. وفي الوقت نفسه، نجد أن تركيا أكبر مصدري البندي في العالم، بينما تحتل أذربيجان المرتبة الرابعة من حيث صادرات البندي العالمية.

ومن أجل النظر في الفرص والتحديات المحتملة في قطاع الأغذية الزراعية اختار البنك الإسلامي للتنمية ثماني عشرة صناعة أساسية حددت خمساً منها على أنها ذات أهمية خاصة لدول منظمة التعاون الإسلامي وهي: الكاكاو وزيت النخيل والأرز والأسماك والدواجن. ومن شأن هيمنة دول المنظمة في مجال زراعة الكاكاو أن يكسب الصناعة أهمية فريدة. وتستأثر كوت ديفوار وإندونيسيا ونيجيريا والكاميرون بثلاثي محصول حبوب الكاكاو، كما أن هذه الدول الأربع هي من ضمن أكبر خمس دول منتجة للكاكاو في العالم. ولدى الدول الأعضاء إمكانات كبيرة للعمل على روابط متعددة من سلسلة القيمة، بما في ذلك المعالجة الثانوية، حيث لا يزال تمثيل تلك الدول ضعيفاً، بسبب تركيزها القوي على الإنتاج والمعالجة الأولية.

وبحلول عام 2030، سوف يكون لتجارة زيت النخيل إمكانات نمو هائلة. ويدل موقف الدولتين المصنعتين الأكبر، أي إندونيسيا وماليزيا، على هيمنة دول منظمة التعاون الإسلامي في السوق العالمية. ومع ذلك، يتعين على القطاع كي يبقى واقفاً على قدميه، النأي عن طرق الزراعة غير المستدامة.

إن الأرز محصول مستقر في دول منظمة التعاون الإسلامي، حيث يوفر الغذاء وفرص العمل معاً. ويجري الآن استكشاف إمكانات حدوث تطورات معطلة، مثل زراعة الأرز الهوائي، في سياق زيادة شح المياه.

وقد أصبحت إندونيسيا بالفعل هي ثاني أكبر مصدري الأسماك في العالم. ومع ذلك، فإن انتشار تربية الأحياء المائية، والتقنيات الجديدة التي سوف تغير ديناميكيات السوق الحالية، بينما تحسن الاستدامة، توحى بأن على دول منظمة التعاون الإسلامي الأخرى الاهتمام بالأمر.

ويتمتع إنتاج الدواجن في دول منظمة التعاون الإسلامي بفرصة كبيرة للتوسع، بسبب الطلب المحلي المتزايد. وهناك طرف فاعل بالمملكة العربية السعودية حل في المرتبة التاسعة لأفضل المنتجين في العالم. وعندما يزداد الطلب على منتجات الدواجن المعالجة الجاهزة للأكل أو الجاهزة للتسخين، سيكون لاتجاهات المستهلكين الجدد أثر على مراحل المعالجة.

3.6. التحديات الأساسية لقطاع الأغذية الزراعية في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي

وفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، هناك ملياري شخص على نطاق العالم يعانون - بشدة أو إلى حد ما - من انعدام الأمن الغذائي.

وتنطوي صناعة الأغذية الزراعية، بحكم طبيعتها، على مجموعة من العقبات عند مقارنتها مع الصناعات الأخرى. ويتناول هذا الجزء من التقرير ثلاثة جوانب مهمة.

(1) التزوج من الأرياف

أولاً، تشهد دول منظمة التعاون الإسلامي نزوحاً واسع النطاق من المناطق الريفية، ونقصاً في القوى العاملة نتيجة للنمو الحضري، وندرة المياه، وتدهور الأرض (Islamic Development Bank 2020c). وتشمل العوامل الدافعة لهذه الهجرة الشائعة في الاقتصادات النامية التي تمر بمرحلة التوسع الحضري المتسارع التفاوت بين مستويات الدخل المرتبطة بالمزارع ورواتب المدينة، وصعوبة ظروف العمل، ونموذج التشغيل المحفوف بالمخاطر المتأصل في مهنة موسمية شديدة التقلب مثل الزراعة. وبسبب هذه المخاوف، يقرر العديد من المزارعين نقل عائلاتهم إلى المناطق الحضرية. وفي الوقت نفسه، نظراً لحاجة المزارعين إلى الموارد التي يمكن استثمارها في التكنولوجيا والمدخلات والخبرة، بقيت إنتاجية المخرجات راكدة. وهذا يفضي إلى مزيد من التدهور في جاذبية القطاع الزراعي للأجيال القادمة. ومن المتوقع أن يؤدي تناقص عدد المزارعين وانخفاض الإنتاج الزراعي إلى نقص الغذاء والاعتماد المتزايد على الواردات المكلفة. وهناك ثلاثة تدابير أساسية يمكن استخدامها للتخفيف من نقص العمالة، فيمكن للمزارعين الذين يبقون في أرضهم الاستفادة من الدعم المالي والتدريب لميكنة عملياتهم وأتمتتها. وسوف ينخفض الطلب على العمالة اليدوية عندما ينخفض مقدار العمل الذي يتطلب الأداء اليدوي. ثانياً، يمكن أن تؤدي التقنيات الزراعية الجديدة إلى تعزيز الإنتاجية والمساعدة على بناء روابط أعمال بين المدينة والريف. وفي الواقع سيتسنى تعزيز جاذبية صناعة الأعمال التجارية الزراعية للجيل الشاب المتمرس في التكنولوجيا المدفوع بالبيانات، من خلال ضخ

التكنولوجيا والابتكار. وأخيراً، سوف يؤدي تشجيع المزارعين على إنشاء التعاونيات والتفاوض الجماعي إلى تعزيز عائدات المزارع، ومن ثم تمكين القطاع من الاحتفاظ بذوي الخبرات وتعيينهم.

(2) فجوات الاستثمار

المسألة الثانية هي نقص الاستثمار في الزراعة. ووفقاً لتقديرات "رابوبنك" سوف تواجه صناعة الأغذية الزراعية الآسيوية نقصاً في الاستثمار بنحو 800 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2030. وعلى الرغم من الثروات الإفريقية المتزايدة، يبدو أن مشكلة الأمن الغذائي الإفريقي تزداد سوءاً. ويمكن عزو هذا إلى الاستثمارات في قطاع الأغذية الزراعية التي كثيراً ما تؤول نظراً لتركيز المانحين الدوليين على الأنشطة الإنسانية، وميل الأطراف الفاعلة الاقتصادية المتفادية للمخاطر، إلى توجيه استثماراتها إلى الدول ذات البيئات السياسية والاقتصادية الأكثر أماناً. وعادة ما يتجنب المستثمرون مشاريع المزارع بسبب هوامشها الضيقة بالمقارنة مع الصناعات الأخرى، فضلاً عن ارتفاع مخاطرها الطويلة المدى مثل تقلبات الجو والمناخ. ولذا فإن قدرات صغار المزارعين على استخدام التقنيات الجديدة والابتكار مقيدة بعقبات الاستثمار هذه.

وهناك ثلاث مبادرات قد تساعد في معالجة هذه المشكلات. فمن الممكن تشجيع الاستثمار الخاص عن طريق حوافز تقاسم المخاطر المالية، مثل تأمين ائتمان التجارة وضمانات الاستثمار. وقد يتمكن صغار المزارعين عبر الحوافز من تجميع مواردهم لتوحيد السوق وإنشاء التعاونيات. وإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي الاستثمار العام في تقنيات تحسين الإنتاجية، إلى إنشاء حلقة قوية، مما يولد تدفقاً نقدياً من شأنه السماح للمزارعين بشراء معدات إضافية.

(3) تدهور الأراضي الزراعية

المسألة الثالثة هي تدهور الأراضي المزروعة. ويتسبب التغير المناخي في درجات حرارة مرتفعة وندرة في المياه، كما يتسبب في تقنيات إنتاج غير مستدامة، مما يؤثر على الإنتاج الزراعي وما هو متاح من مساحات الأرض الصالحة للزراعة. ووفقاً للأمم المتحدة، تؤدي الزراعة المكثفة إلى تدهور 24 مليار طن من التربة المنتجة كل عام.

وقد تم تحديد ثلاثة حلول ممكنة لهذه المسائل. أولاً، قد تساعد الاستثمارات في البحث والتطوير المتعلق بنظم الزراعة المقاومة للمناخ في تحسين الإنتاجية. وثانياً، يمكن تعليم المزارعين كيفية استخدام المواد الكيميائية بطريقة أكثر فاعلية. وثالثاً، تستطيع دول منظمة التعاون الإسلامي دعم أساليب الزراعة العضوية التي من شأنها تعزيز التنوع الحيوي والمرونة النباتية على المدى الطويل.

ويعتبر غياب الأمن الغذائي عاملاً أساسياً في تقييم التحديات الزراعية المستقبلية. ووفقاً للأمم المتحدة يعرف الأمن الغذائي بأنه يعني "الوصول غير المقيد إلى أغذية كافية وأمنة ومغذية تلي الاحتياجات والتفضيلات الغذائية لحياة نشطة وصحية". ونظراً لأربعة أسباب أساسية سوف يستمر انعدام الأمن الغذائي مستقبلاً.

(أ) التغير المناخي: يتفق العلماء على أن المناخ العالمي أخذ في الاحترار، وأن أحداث الطقس المتطرفة أصبحت أكثر تكراراً. وأحداث الطقس المتطرفة لها تأثير كبير على الزراعة يتراوح بين المزيد من ملوحة التربة والمياه إلى الجفاف وتدهور الأراضي.

(ب) شيخوخة سكان الأرياف: يعتبر الشباب الزراعة مهنة لا مستقبل لها، ومن ثم يفرون من المجتمعات الريفية بحثاً عن العمل في المدن. ونتيجة لذلك، لا يتبقى العدد الكافي من الناس للقيام بفلاحة الأرض.

(ج) ندرة المياه: في العديد من أنحاء العالم يصبح الوصول إلى المياه العذبة محدوداً على نحو متزايد، إما بسبب ندرة المياه أو نتيجة لتلوث مصادر المياه الجوفية.

(د) الأزمة الشرق أوروبية: يفرضي تأثير النزاع الراهن بين روسيا وأوكرانيا إلى زيادة مستمرة في أسعار الغذاء التي من المتوقع بقاؤها مرتفعة حتى عام 2024. ويحدث هذا في الوقت الذي تعاني فيه العديد من الدول من انخفاض الدخل، وتكبد المزيد من النفقات العامة، وزيادة معدلات الفقر، بسبب الجائحة الطويلة الأمد.

وبالفعل قد أدت أزمة الغذاء المستمرة إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي الهيكلي في دول منظمة التعاون الإسلامي الأكثر ضعفاً وهشاشة وتأثراً بالنزاعات، مثل سوريا ودول منطقة الساحل. وتشكل أزمة الغذاء الحالية مصدر قلق خاص للدول الأعضاء بالبنك الإسلامي للتنمية، التي منها 36 دولة مصدرة صافية للغذاء. ولعل دول إفريقيا جنوب الصحراء ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي الأضعف أمام تفاقم انعدام الأمن الغذائي وتفشي سوء التغذية. وبالإضافة إلى ذلك، من بين 47 دولة تُعد من دول العجز الغذائي المنخفضة الدخل، هناك 26 دولة عضو بالبنك الإسلامي للتنمية. وتضم مناطق عضوية البنك الإسلامي للتنمية العديد من الدول المتأثرة بالنزاعات المطولة وعدم الاستقرار، وهي موطن لعدد كبير من السكان المعرضين لخطر الانزلاق إلى مزيد من الفقر. وإذا ما استمرت الاتجاهات الراهنة، فسوف تعجز الدول الأعضاء بالبنك الإسلامي للتنمية عن تحقيق هدي التنمية المستدامة الأول والثاني، أي الحد من الفقر والجوع على التوالي.

4.6 فرص الاستثمار في قطاع الزراعة والغذاء

تم تشكيل ثلاث مجموعات وطنية من دول منظمة التعاون الإسلامي من أجل تكييف أفضل لخطط العمل وفرص الاستثمار. وقد بني تكوين مجموعات الدول على مساحات الأراضي الزراعية المتاحة، ومعدلات العمالة في مجال الزراعة، وإنتاجية الأراضي الزراعية، والموقع الجغرافي، وإمكانات إنشاء القيمة لدول المنظمة، فيما يتعلق بسلاسل القيمة التي تم تقييمها مسبقاً (الجدول 2.6).

الجدول 2.6: المجموعات الأساسية ذات الخصائص السوقية المتشابهة، لدول منظمة التعاون الإسلامي

دول إمكانات السوق المحلية	دول التركيز على الإنتاج	رواد الإنتاجية
❖ دول بها كثافة عمالية عالية وتحتاج إلى تقنيات إنتاج أساسية	❖ دول لها إنتاجية زراعية دون المتوسط، وتشهد، في المقام الأول، توظيفاً منخفضاً للقوى العاملة في الزراعة.	❖ دول لها قطاعات زراعية ذات أهمية عالمية
❖ وهي ذات إنتاجية أدنى، تصحبها معدلات عالية للعمالة الزراعية.	❖ لهذه الدول قطاعات زراعية راسخة، لكنها تعاني في كثير من الأحيان من عدم كفاية العمود الفقري للبنية التحتية.	❖ ولها إنتاجية زراعية فوق المتوسط، مع إمكانات لإنشاء القيمة عبر المعالجة، لم يتم بعد استغلالها بالكامل، في كثير من الأحيان.
- الصومال	- غيانا	- مصر
- الكاميرون	- الجزائر	- باكستان
- تشاد	- نيجيريا	- المملكة العربية السعودية
- جيبوتي	- أفغانستان	- قيرغيزستان
- غينيا بيساو	- إيران	- ماليزيا
- الغابون	- موريتانيا	- بنغلاديش
- غينيا	- المغرب	- ألبانيا
- مالي	- كوت ديفوار	- أذربيجان
- موزمبيق	- كازاخستان	- إندونيسيا
	- النيجر	- العراق
	- السنغال	- السودان
	- سيراليون	- طاجيكستان
	- توغو	- تركيا
	- تونس	- أوزبكستان
	- أوغندا	- عمان
	- اليمن	
	- ليبيا	
	- سوريا*	
	- تركمانستان	

المصدر: البنك الإسلامي للتنمية (Islamic Development Bank 2020c). * علقت عضوية هذه الدولة في منظمة التعاون الإسلامي.

وقد تساعد المبادرات الرامية إلى تعزيز التعليم والابتكار في دول منظمة التعاون الإسلامي على توليد ميزات تنافسية في قطاع الأغذية الزراعية، مع الاستفادة من الخبرات الحالية، لتحسين الجودة وتسريع تطوير الحلول المستدامة.

وهناك دول أعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي مثل البحرين وعمان والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية تشكل أمثلة للإمكانات غير المستغلة، حيث تصنف نسبة 2% فقط من مساحاتها الجغرافية ضمن الأراضي الصالحة للزراعة. وثمة طرق بديلة أخرى، مثل الزراعة الرأسية ومشروع مكافحة التصحر، تبشر بالكثير، غير أنها هي أيضاً تتطلب قدرًا كبيراً من المال.

وهناك أيضاً مناطق أخرى، مثل إفريقيا جنوب الصحراء، لديها مساحات شاسعة من الأراضي، لكن تنقصها الخبرة والموارد اللازمة لتطويرها. وحين تتقدم دول منظمة التعاون الأخرى للمساعدة في تطوير الإنتاج وطاقات التصدير قد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً حاسماً.

ومن الممكن الاستفادة كلا الطرفين من الإمدادات الغذائية الثابتة من خلال التعاون الناجح. وعلى سبيل المثال، استثمرت الإمارات العربية المتحدة في مبادرات زراعية في أكثر من 20 دولة - في شرق إفريقيا في المقام الأول - لإنشاء ممرات للغذاء والصادرات، من أجل ضمان إمدادات الصادرات مستقبلاً، وعلى وجه الخصوص للسلع المستقرة كالأرز. وتصلح دراسة الحالة هذه للاستخدام نموذجاً، من قبل دول منظمة التعاون الإسلامي الأخرى ذات الطاقات الإنتاجية المنخفضة، كي تبين لها كيف يمكنها تحسين أمنها الغذائي عن طريق الاستثمار في الأراضي الصالحة للزراعة والطاقات الإنتاجية داخل منظمة التعاون الإسلامي⁸.

⁸ يتضمن الملحق 4 نقاشاً تفصيلياً عن تركيا ونيجيريا واندونيسيا.

7. قطاعا التعدين والبناء

1.7. أهمية قطاعي التعدين والبناء والاتجاهات الأساسية

التعدين

يعد التعدين من الأنشطة التاريخية التي شهدت الكثير من التطور والتحول لتعكس التقدم التكنولوجي الحديث، وتصبح عوامل أساسية لتلبية الاحتياجات البشرية المتزايدة. وقطاع التعدين هو المصدر الرئيس لكل المواد الخام التي تزود البشرية بالمعادن والعناصر الطبيعية الأخرى الضرورية للعديد من المعدات التكنولوجية، وعلى وجه الخصوص تلك التي تتعلق بالإلكترونيات. فعلى سبيل المثال، نجد أن حوالي ربع كتلة جهاز "الآي فون" من الألمنيوم، في حين أن حوالي 14% منها من الحديد، مع احتوائها على مكونات أخرى أصغر من النحاس والزنك والذهب والعناصر الأخرى. وتشير التقديرات الحالية إلى أن هذه الصناعة تشكل نحو 1-2% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، أو أكثر من تريليون واحد من الدولارات الأمريكية (Islamic Development Bank 2020f).

إن تطوير صناعة التعدين كفيل بزيادة معدلات التوظيف، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتنشيط النمو الاقتصادي، خصوصاً في الدول منخفضة الدخل. وإضافة إلى ذلك، من الممكن أن يؤدي دمج أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في الطريقة التي يتم بها التعدين إلى تحقيق فوائد فورية كبيرة لمجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة. وبالتركيز إستراتيجياً على الجوانب الأساسية التي يكون فيها للتعدين بعض التأثير، مثل الهدف السابع للتنمية المستدامة (الطاقة المتجددة) والهدف الثامن (فرص العمل والنمو الاقتصادي) والهدف التاسع (الابتكار والبنية التحتية)، يمكن تحقيق التأثير الاقتصادي المباشر مع تخفيف الآثار غير المباشرة، مثل الهدف الخامس عشر للتنمية المستدامة (الحياة على الأرض). فعلى سبيل المثال، لم يقتصر أثر مزرعة الرياح الهجين خارج الشبكة ومحطة الطاقة الشمسية التي تزود أحد المناجم في موريتانيا، على معالجة نقص البنية التحتية الكهربائية وجعل المنجم مكتفياً ذاتياً فحسب، بل خففت أيضاً جزءاً من البصمة الكربونية وأدت إلى إنشاء فرص عمل للمجتمع المحلي.

البناء

البناء نشاط لا غنى عنه في الوجود الإنساني المعاصر، وهو صناعة في غاية الترابط مع قطاعات أخرى، وكذلك مع النمو الاقتصادي العالمي. ولهذه الصناعة مستقبل إيجابي نظراً لأن النمو السكاني وزيادة الرخاء يؤديان إلى ارتفاع الطلب على المساكن والمكاتب ومباني الإنتاج والمستودعات ووحدات التوزيع. وفي عام 2018 شكلت صناعة البناء على نطاق العالم 13% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، بقيمة قدرت بنحو 11 تريليون دولار أمريكي، كما أتاحت صناعة البناء فرص عمل لحوالي 200 مليون شخص، ومن المتوقع بلوغها قيمة إجمالية تقدر بنحو 17 تريليون دولار أمريكي تنمو بنسبة 4% سنوياً، متجاوزة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بدرجة مئوية واحدة.

وقد كانت أكبر أسواق البناء في عام 2018 هي الصين والولايات المتحدة واليابان. وعلى مدى العقد القادم، من المتوقع أن تشهد الصين زيادة طفيفة في حصتها من 21% من السوق العالمية في عام 2018، إلى 23% من السوق العالمية في عام 2030. ومن المتوقع أيضاً حدوث تحول مماثل في الولايات المتحدة التي سوف ترتفع حصتها من السوق العالمية من 13% إلى 15%. ومن المرجح أن تثب الهند إلى المركز الثالث بما يتجاوز ضعف حصتها التي سوف تزداد من 4% إلى 9% من السوق العالمية. أما إندونيسيا، عضو منظمة التعاون الإسلامي، فمن المتوقع صعودها إلى المركز الرابع بحصة تبلغ 4% من السوق، مقارنة بحلولها في المركز الثامن في عام 2018.

وتذهب مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى مدى أبعد من إنتاجه المباشر المتمثل في أعمال البناء. فالاستثمار في صناعة البناء أمر بالغ الأهمية للدول النامية، حيث لا يتوقف أثر مشاريع العقار والبنية التحتية عند جلب الفوائد الكبيرة في حياة المواطنين، بل يتجاوز ذلك إلى تحسين آفاق الاستثمار في الدولة المعنية. وكذلك في الاقتصادات الناضجة، سوف تكون لتطوير المناطق التجارية والسكنية الجديدة وتحسين البنية التحتية، مساهمة كبيرة في النمو الاقتصادي.

ومن حيث الشرائح، يمكن تقسيم صناعة البناء إلى ثلاث فئات أساسية هي: المباني السكنية، والمباني غير السكنية، والبنية التحتية. وشريحة المباني غير السكنية هي الأكبر من حيث القيمة السوقية، حيث شكلت 36% في عام 2018، تليها شريحة المباني السكنية بنسبة بلغت 34%، ثم شريحة البنية التحتية بنسبة 30%. وبحلول عام 2030، تشير التوقعات إلى أن معدل النمو الأعلى سوف يكون من حظ شريحتي المباني غير السكنية والبنية التحتية.

وفي عام 2018، شكلت مواد البناء ومدخلات الصناعة الأخرى نحو 40% من القيمة الإجمالية لهذه الصناعة، وبلغت القيمة الكلية لتلك المواد والمدخلات - على مستوى العالم - أربعة تريليونات من الدولارات أمريكية. وكان أكبر مكوناتها الحديد والصلب، يليهما الإسمنت ومنتجات السيراميك والزجاج. وقد بلغت القيمة الإجمالية للصناعة العالمية لتعدين الحديد - الذي يستخدم حوالي 90% منه مادة خام للصلب - نحو 180 مليار دولار أمريكي في عام 2018. وتبلغ قيمة صناعة الصلب نفسها، على نطاق العالم، 780 مليار دولار أمريكي. ويضطلع الصلب بدور أساسي في قطاع البناء نظراً لمزيج مزاياه الفريدة من القوة، وقابلية إعادة التدوير، والتكلفة المنخفضة نسبياً. وأكثر ما يباع من أنواع الصلب هو الفولاذ الكربوني الشديد التنوع الذي يشكل حوالي 80% من العرض الكلي. والصين هي المنتج الأكبر للصلب في العالم حيث توفر أكثر من نصف العرض العالمي، كما أن هذه الدولة مسؤولة بشكل رئيس عن زيادة إنتاج الصلب الخام الذي تضاعف تقريباً منذ عام 2000.

الاتجاهات الأساسية

على الرغم من تأثير عمليات الإغلاق التي صاحبت جائحة فيروس كورونا في عام 2020 على الاقتصاد العالمي، وآثارها غير المباشرة على جميع القطاعات تقريباً، يبقى مشهد قطاعي التعدين والبناء قوياً على المدى

المتوسط والطويل بعد التعافي من الآثار القصيرة المدى للجائحة. وقد تضررت صناعة البناء كثيراً من التراجع الاقتصادي الناجم عن الجائحة، من خلال الآثار السلبية الفورية التي وقعت على شريحتي البناء السكني وغير السكني معاً بسبب الصعوبات الناجمة لمتعاملي التجزئة والأعمال الصغيرة. وتباطأت أيضاً إنشاءات البنية التحتية، حين نما الدين العام في وجه الإنفاق الكبير المرتبط بالركود. وتأثر الطلب على مواد البناء كالإسمنت والحديد والصلب والزجاج وغيرها. وأدى إغلاق المناجم إلى اضطرابات في الطلب كان لها تأثير على العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي المنتجة للمعادن مثل النيكل والألمنيوم والمنغنيز والزنك والكوبالت والتنجستن والرصاص والنحاس والقصدير، والمعادن الأرضية النادرة من المعادن الثمينة (الذهب والفضة والبلاتين)، والألماس.

إن قطاعي التعدين والبناء هما المسؤولان عن جزء كبير من الاقتصاد العالمي، حيث يشكلان معاً نحو 15% من إجمالي الناتج المحلي العالمي السنوي لتبلغ مساهمتهما نحو 13 تريليون دولار أمريكي. وعلى مدى العقد القادم، من المتوقع أن تتشكل كلتا الصناعتين وفق بعض الاتجاهات الكبرى المختلفة التي تتراوح من النمو السكاني وزيادة الوعي البيئي إلى التقدم المتسارع في التكنولوجيا والرقمنة. وفي نهاية الأمر، سوف تفضي هذه الاتجاهات إلى إعادة تشكيل هيكل الطلب وطريقة الشركات في إنشاء القيمة.

وحتماً لن تؤدي الاتجاهات الكبرى إلى زيادة التحديات أمام هذه الدول فحسب، بل سوف تفتح أيضاً سبلاً أو فرصاً جديدة لأصحاب المصلحة على مدى سلسلة القيمة. وفي العديد من الحالات، سوف تحتاج دول منظمة التعاون الإسلامي إلى إجراء تغييرات هيكلية من باب الاستجابة، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر، التكامل الرأسمي، وتحويل التركيز إلى شرائح ذات قيمة مضافة أعلى، وتطوير نماذج الأعمال الجديدة.

ويؤدي النمو السكاني إلى زيادة عدد الأشخاص، ومن ثم زيادة الطلب على المساكن والسلع الاستهلاكية، وكذلك على العناصر المعززة مثل البطاريات القائمة على النيكل، والإلكترونيات القائمة على النحاس، والبنية التحتية القائمة على الصلب. وبالمقابل، تترجم زيادة الطلب إلى زيادة كبيرة في الاستثمار الرأسمالي الكلي في مرافق التصنيع. ويشكل سكان دول منظمة التعاون الإسلامي نحو ربع سكان العالم، وتحظى تلك الدول بنسبة 44% تقريباً من الزيادة المتوقعة. ولوضع هذه الأرقام في السياق، فإن كل زيادة شخص واحد في الدول المتقدمة، تقابلها زيادة نحو 60 شخصاً في الدول النامية.

زيادة التوسع الحضري: تشير التوقعات إلى أن نحو 60% من سكان العالم سوف يعيشون في المدن بحلول عام 2030، بدلاً من 56% منهم اليوم. وتحتل المدن 3% فقط من مساحة سطح الأرض غير أنها تستأثر بنسبة 60% إلى 70% من استهلاك الطاقة وتسبب فيما لا يقل عن 70% من انبعاث الكربون. وتنتج المدن أيضاً أكثر من ثلاثة أرباع الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وتتطلب أهداف التنمية المستدامة تحولاً في إمدادات المواد الخام المطلوبة للمساحات الحضرية وإعادة التفكير في كيفية القيام بعملية البناء. وتعتمد المدن السريعة النمو على البنية التحتية الكافية، الأمر الذي أسفر عن ضغوط على قطاع البناء. وفي الوقت نفسه، يتطلب

رفع مستوى الخدمات الأساسية - كالوصول إلى المياه النظيفة وإمدادات الطاقة المستقرة على سبيل المثال - المزيد من المعادن ومواد البناء. وبالنظر إلى المستقبل، سوف تؤدي الحاجة المتزايدة إلى التنقل داخل المدن وفيما بينها إلى زيادة الطلب على المركبات الكهربائية، والقطارات، والطائرات، وأخيراً الطائرات المسيرة، مما يفضي إلى مزيد من الحاجة إلى المعادن.

زيادة الوعي البيئي: على الرغم من اتفاق العلماء على أن النشاط الإنساني هو عامل رئيس في التغيير المناخي، إلا أن التأثيرات تختلف. ففي إفريقيا من المرجح زيادة ندرة المياه، بينما في أوقيانوسيا من المتوقع زيادة حجم الكوارث الطبيعية وتكرارها. ومن المرجح أن يكون لزيادة الوعي البيئي، واللوائح الأكثر صرامة، والإنفاذ الأكثر فاعلية، أثر قوي على صناعات التعدين والبناء. وإضافة إلى ذلك، فقد يؤدي انتشار الآثار البيئية السلبية للأنشطة الصناعية إلى اضطراب اجتماعي، من شأنه أن يصبح عامل حفز للتغيير. ويتجه المستهلكون صوب سلوك الاستهلاك المستدام نتيجة لتنامي الوعي البيئي. وبالمثل، تواجه الشركات ضغطاً متزايداً من السلطات لتحسين البصمة البيئية. وسوف يؤدي نمو معدلات إعادة التدوير بسبب الحوافز الاقتصادية (مثلاً، الصلب أكثر ربحية في إعادة التدوير) إلى تحويل ميزان إنشاء القيمة نحو المعالجة بدلاً من الاستخراج، في قطاع التعدين. وفي قطاع البناء، من الممكن أن تزيد تعديلات الطاقة من تنوع تدفقات الدخل، وتساهم في نمو القطاع.

التغيرات في سلوك المستهلك: وهي تؤثر على صناعات التعدين والبناء، فإن القوة الشرائية الأعلى تتطلب قدراً أكبر من مدخلات المعادن لتصنيع الإلكترونيات والسلع المعمرة، بينما تؤدي نماذج الأعمال المستدامة إلى تحويل القيمة المحتملة نحو المعالجة والتجديد. وعلى المستوى العالمي، ارتفع معدل الإنفاق الفردي بأكثر من 30% في العقد الماضي. ويتم توجيه جزء من هذا الإنفاق على نحو متزايد نحو الإلكترونيات. وإضافة إلى ذلك، يزيد انتشار نماذج الاقتصاد التشاركي في النقل الحضري الطلب على المركبات الكهربائية (السيارات الكهربائية، والدراجات البخارية الكهربائية، والدراجات الكهربائية). ويتطلب كل هذا مزيداً من المعادن كالنيكل للبطاريات، والنحاس للأسلاك ولفات المحركات، والألمنيوم للعناصر الهيكلية.

التقدم في التكنولوجيا والرقمنة: إذ يتغلغلان بشكل متزايد في جميع جوانب الحياة في مختلف أنحاء العالم. وبحلول عام 2030 من المتوقع أن يصبح حوالي ثلاثة أرباع سكان العالم مرتبطين بالإنترنت مقارنة بارتباط نصف السكان فقط اليوم. وستعمل تقنيات الوصول أثناء التنقل، مثل الأجهزة اللوحية والهواتف الذكية، على تكريس هذا الاتجاه فقط.

ومن منظور قطاعي التعدين والبناء، هذا يعني شفافية أكبر ووصولاً غير مقيد تقريباً إلى المعلومات بالمواقع، مثل موقع "نظام تحديد المواقع العالمي (جي بي إس)" لعمال المناجم. ويؤدي الاتصال أيضاً إلى تسهيل تنقل القوى العاملة بشكل كبير عندما يتم إطلاع عمال البناء في الدول النامية، مثلاً، على فرص العمل المتاحة في الدول الأكثر تقدماً التي تعاني من نقص العمالة. وهكذا تعمل الرقمنة على تغيير نسق عمليات الأعمال في التعدين والبناء، كما هي الحال في العديد من الصناعات الأخرى. وفي الوقت الراهن، في معظم الدول

المتقدمة يشتمل التعدين على تنسيق معقد بين الآلات والمشغلين البشر، غير أن المسؤولية لا تزال تقع على عاتق البشر. ويعني التقدم في التكنولوجيا والرقمنة ازدياد اتخاذ القرارات تلقائياً باستخدام الذكاء الاصطناعي بناء على خوارزميات البيانات، ومن ثم إعادة تشكيل العمليات بشكل أساسي.

2.7. وضع قطاعي التعدين والبناء في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي

يشكل استخراج المعادن العمود الفقري لاقتصادات العديد من الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، كما أن فهم الوضع الحالي لدول المنظمة من حيث سلاسل القيمة العالمية للمعادن، يعد شأناً ذا صلة بالسعي إلى تكوين الرؤي اللازمة لاستكشاف الطريق إلى الأمام. وتمتع كل من إندونيسيا وكازاخستان بأهمية عالمية في إنتاج معادن بعينها (الذهب والنحاس والقصدير) بينما تعمل في هذا المجال العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي الأخرى بحجم أصغر ومعادن أقل، ولكن بأهمية وطنية عالية في العديد من الحالات (الغابون في المنغنيز، أو غينيا في البوكسيت). وعموماً، فإن دول المنظمة تتمتع بثروة كبيرة من النيكل والألمنيوم والقصدير والمنغنيز والذهب، تتراوح بين خمس إلى ربع الإنتاج العالمي لأي من هذه المعادن. ومع ذلك، هناك اختلال شامل لدى العديد من دول المنظمة يتمثل في التركيز بشكل أكبر على التعدين مقارنة بالمعالجة. وبعد الذهب أهم المعادن في دول المنظمة نظراً لانتشار إنتاجه على نطاق واسع وقيمه العالية، وتشكل حصة دول المنظمة نحو 20% من الإنتاج العالمي، كما أن الذهب هو القوة الدافعة الأساسية للاقتصاد في دول مثل بوركينا فاسو، وتوغو، وسورينام، ومالي. وتعد إندونيسيا أكبر منتج للنيكل في العالم حيث يشكل إنتاجها ربع العرض العالمي، غير أنه لا يشكل سوى 13% فقط من سوق المعالجة. وفي عام 2020، أعادت إندونيسيا فرض الحظر على صادرات خام النيكل، لأجل مزيد من التوسع في المعالجة المحلية.

وتشكل دول منظمة التعاون الإسلامي مجتمعة نحو 26% من الإنتاج العالمي لمناجم النيكل، وتستأثر إندونيسيا نفسها بنسبة 25% من الإنتاج العالمي. والمنتج الأكبر الثاني في منطقة المنظمة هي تركيا التي تأتي في المرتبة الحادية والعشرين عالمياً. وتعد دول المنظمة موطناً لما يقرب من ربع احتياطي النيكل في العالم. وفي يناير من عام 2020 أعادت إندونيسيا تفعيل حظرها على صادرات النيكل الذي عملت به لأول مرة في عام 2014، ويستهدف الحظر دعم مرافق المعالجة المحلية. وقد نتجت عن استخدامه المبدئي في عام 2014 خسارة 30000 وظيفة تقريباً في صناعة التعدين الوطنية، غير أن ذلك اقترن بإنشاء تسعة مرافق جديدة للصهر، تولد بالمقابل 17500 وظيفة جديدة بمستويات مهنية أعلى، ومزيد من الاستقرار المتصور. وقد كان تأثير الحظر المبدئي كبيراً، حيث أدى إلى زيادة المعدل الوطني لإنشاء القيمة من 1.1 مليار دولار أمريكي في الصادرات إلى 1.5 مليار دولار أمريكي.

وتحتاج دول منظمة التعاون الإسلامي إلى السعة اللازمة (المصانع والآلات والبنية التحتية)، ولذلك فهي تصدر خامات المعادن للمعالجة. وفي مسار سلاسل القيمة العالمية، نجد أن المعالجة هي المرحلة التي يتم فيها توليد الكثير من القيمة المضافة، مما يعني أن دول المنظمة لا تجني حالياً الفوائد الكبيرة المتأتية من المعالجة. فعلى سبيل المثال، غينيا هي إحدى الدول الرائدة في إنتاج البوكسيت في العالم، الذي هو ضروري

لإنتاج الألمنيوم، بينما لديها مرافق معالجة جد محدودة. بيد أن امتلاك طاقة تعدين أكبر من طاقة المعالجة، لا يشكل بالضرورة معضلة في كل المعادن. ففيما يتعلق بالمعادن الثمينة والماس والنحاس والزنك، فإن سوق الإنتاج في الواقع أكبر بحوالي ثلاث مرات من سوق المعالجة. وفي حين أن تطوير طاقات المعالجة هو في الواقع موضوع متكرر لمعظم دول منظمة التعاون الإسلامي، هناك أيضاً فرص إضافية. فعلى سبيل المثال، تقوم إندونيسيا بتطوير عدة مرافق لمعالجة المعادن، وهي الآن في وضع جيد للمضي في التوسع في مجال المعالجة. وتستطيع إندونيسيا، من خلال وضع الاعتبار للأهمية الإستراتيجية للنيكل والاستفادة من احتياطياتها الكبيرة، الدخول في فئة التصنيع، وجني المزيد من فوائد القيمة المضافة. ولعل تقدم إندونيسيا في هذا الاتجاه قد أصبح واضحاً حيث من المتوقع امتلاكها قدرات إنتاج بطاريات الليثيوم بحلول عام 2023.

وتركيا هي رابع أكبر منتجي الإسمنت في العالم، حيث يبلغ إجمالي إنتاجها السنوي 84 مليون طن. وتشمل دول منظمة التعاون الإسلامي الأساسية الأخرى في مجال إنتاج الإسمنت إندونيسيا ومصر وتريبيهما في المركزين السادس والعاشر على التوالي، تليهما في مراكز قريبة إيران والمملكة العربية السعودية. أما فيما يتعلق باستهلاك الفرد من الإسمنت في منطقة إفريقيا، وبالنظر إلى متوسط الاستهلاك الفردي السنوي المقدر بنحو 120 كيلوغراماً للفرد في غرب إفريقيا، نجد أن ذلك أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 520 كيلوغراماً. وعلى نقيض ذلك، تشهد الدول في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، مثل إندونيسيا، نمواً فوق المتوسط بسبب زيادة الناتج المحلي الإجمالي والنمو السكاني، مما يتطلب مشاريع بناء سكني وغير سكني.

وعلى الرغم من أن الوضع يختلف بحسب الدولة على المدى القصير، سوف تتسم الصناعة بالطاقة المفرطة العالمية. وسيؤثر هذا الاتجاه أيضاً على دول منظمة التعاون الإسلامي. فعلى سبيل المثال، لدى المملكة العربية السعودية في الوقت الراهن طاقة فائضة بنحو 40% نتيجة لتوسع الأطراف الفاعلة الراسخة. ومع ذلك، يظل إنتاج الإسمنت عملاً محلياً بدرجة كبيرة كما يمكن أن يكون جزءاً من العمود الفقري الصناعي لمعظم دول منظمة التعاون الإسلامي، ومن ثم يساهم في إنشاء الوظائف الماهرة.

وقد يكون التنوع في معادن أخرى (النيكل مثلاً) لإنتاج البطاريات مفيداً أيضاً للغاية. وتتيح إعادة التدوير كذلك فرصة مثيرة للاهتمام لدول منظمة التعاون الإسلامي التي تركز على الاستخراج في الوقت الراهن. وعبر الاستثمار المناسب، سوف تتمكن الدول فرادى من تطوير قدراتها على المعالجة ودخول الشريحة النامية لإعادة التدوير، شريطة أن تتمكن - بالطبع - من تحقيق "الكتلة الحرجة" اللازمة لجعل ذلك ممكناً اقتصادياً.

إعادة التدوير مسألة أساسية في صناعة التعدين، ومن المنتظر زيادة أهميتها على مدى العقد القادم وما بعده. ومعظم المعادن قابلة للتدوير بلا حدود، مع مكاسب كبيرة في الطاقة في هذه العملية. وعلى سبيل المثال، تولد إعادة تدوير الألمنيوم توفيراً في الطاقة بنسبة 95% مقارنة باستخراجه ومعالجته. ومع ذلك، يعاد تدوير المعادن المختلفة بمعدلات مختلفة في الدول المختلفة. وتعني هذه الحقيقة، بالإضافة إلى الطلب

الاستهلاكي النامي للمعادن عموماً، أنه حتى إذا كانت إعادة التدوير ستصبح أكثر أهمية، ليس من المتوقع انخفاض استخراج المعادن في المدى القريب.

والتعدين واسع الانتشار في دول منظمة التعاون الإسلامي، لكن لا تزال هناك فرص للتطور في الاستخراج قد تجذب المستثمرين. ففي حالة الألمنيوم، على سبيل المثال، تبين نسبة الاحتياطيات إلى الإنتاج في دول المنظمة حالياً، أن احتياطيات المعادن لا تزال غير مستغلة بالكامل. ويُظهِر إجراء هذا التحليل في غينيا، مثلاً، أن الإنتاج بالمستويات الحالية يمكن استمراره لمدة 150 سنة أخرى. وعلى نقيض ذلك، فإن احتياطيات النيكل والمنغنيز التي تم تحديدها حالياً كبيرة، ولكن ينبغي النظر في استدامتها على المدى الطويل، عند تخطيط الإنتاج.

وفيما يتعلق بالبناء، فإن دول منظمة التعاون الإسلامي قوية نسبياً في جانب الإسمنت حيث استأثرت بنحو 12% من إنتاجه العالمي، مولدة فائضاً تجارياً بلغ 180 مليون دولار أمريكي في عام 2018. ومع ذلك، تعاني دول المنظمة في مواد البناء الأخرى، مثل الزجاج والصلب، من عجز تجاري بنحو 2.6 مليار دولار أمريكي، مما يدل على نقص في القدرة على تلبية الطلب المحلي. وفي العديد من دول المنظمة، نجد أن قدرة المعالجة لبعض مواد البناء أكثر تطوراً بقدر كبير، من تلك الخاصة بالتعدين. وتركز بعض الدول حصرياً على المعالجة التي تستورد لها المواد الخام. ففي صناعة الحديد والصلب، مثلاً، نجد أن مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة مشاركة محدودة في الاستخراج، مع مستويات ضئيلة من إنتاج الحديد الخام، لكن هذه الدول قوية في المعالجة. ومن ناحية أخرى، فإن لكل من تركيا وإيران نشاط في جانبي الاستخراج والمعالجة، مما يظهر أن لديهما إمكانات قوية للتطور في الجانبين. وتنتج دول المنظمة 12% من الإسمنت في العالم، وتحظى جميعها بالقدرة على الإنتاج باستثناء أربع دول.

إن المشهد العام لصناعات التعدين والبناء في دول منظمة التعاون الإسلامي إيجابي، وهناك فرص استثمارية كبيرة. وهكذا يمكن تطوير قدرات الاستخراج والمعالجة على نحو انتقائي ومستدام. والمهمة الملقة على عاتق الدول الآن هي تهيئة البيئة الجاذبة للأطراف الفاعلة الخارجية للمشاركة في الصناعات المحلية. وتستطيع الدول القيام بذلك عبر تقديم الحوافز للاستثمار الأجنبي المباشر، وتسهيل التعاون بين أصحاب المصلحة الوطنيين والمستثمرين الأجانب، وضمان البيئة التنظيمية الداعمة القائمة على أفضل الممارسات العالمية. وينبغي أن يكون لدى أصحاب المصلحة في صناعات التعدين والبناء تركيز واضح على التنمية المستدامة، مع إعطاء الأولوية لأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

ويوجد في دول منظمة التعاون الإسلامي نحو 17% من إجمالي الاحتياطيات العالمية المؤكدة من خام الحديد، حيث تتبوأ سيراليون المرتبة الرابعة عالمياً وفقاً لأحدث التقديرات. وفي الوقت الراهن، تنفرد إيران من بين دول المنظمة بالظهور ضمن أكبر عشر دول في العالم في مجال تعدين خام الحديد بحصة إنتاج تبلغ 2%، تلتها كازاخستان في المرتبة الحادية عشرة. وتنتج موريتانيا وتركيا وسيراليون معاً أقل من 1% من الإنتاج العالمي، بينما يبلغ حجم الإنتاج الكلي لدول المنظمة نحو 5%. وفيما يتعلق بإنتاج الصلب، تظهر تركيا فقط،

من بين دول المنظمة، في المرتبة التاسعة من قائمة الدول العشر الأكثر إنتاجاً في العالم، ثم تأتي إيران في المرتبة الحادية عشرة.

وتستأثر دول منظمة التعاون الإسلامي بنحو 30% من الاحتياطات العالمية من البوكسيت، غير أنها أقل قوة من حيث إنتاج الألمنيوم. وتحظى غينيا بأكبر احتياطات البوكسيت في العالم، بينما يكتسب الشرق الأوسط أهمية في المعالجة. وتستأثر دول المنظمة بحوالي 30% من تقديرات الاحتياطات المؤكدة من البوكسيت، التي تبلغ أكثر من 30000 طن. وتأتي غينيا في الصدارة باحتياطات مقدرة تبلغ 7400 مليون طن من خام البوكسيت، أي حوالي ربع الاحتياطات العالمية، كما أن لإندونيسيا أيضاً احتياطات كبيرة تبلغ حوالي 1200 طن.

3.7. التحديات الأساسية لقطاعي التعدين والبناء في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي

يشهد قطاعا التعدين والبناء بدول منظمة التعاون الإسلامي تحديات في أربعة جوانب أساسية هي:

(1) عدم كفاية رأس المال المادي هي الأمر السائد، مما يسفر عن محدودية الميكنة التي تشكل تحدياً للتعدين الجرفي وعمليات مواد البناء المؤقتة، وغالباً ما يترتب على ذلك سوء ظروف الصحة والسلامة للعمال. ولدى العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي تقنيات قديمة أو غير كافية مقارنة بالاقتصادات المتقدمة، مما يؤدي إلى فجوات إنتاجية كبيرة وفقد في القيمة. وتشكل محدودية قدرة المعالجة أيضاً مشكلة تقود العديد من الدول إلى التركيز على تصدير المواد الخام بدلاً من معالجتها محلياً، مع ما ينجم عن ذلك من خسارة في القيمة. وأخيراً تعاني العديد من دول المنظمة أيضاً من ضعف البنية التحتية، مثل شبكات الطاقة غير الموثوق بها، والوصول المحدود إلى محاور النقل، مما يعيق فاعلية العمليات.

(2) ضعف رأس المال البشري هو تحدٍ أساسي يستغرق حله وقتاً طويلاً. وتعاني العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي من نقص فرص التوظيف للعمال المحليين، الناتج عن تزايد الأتمتة والتوسع الديمغرافي معاً. وإضافة إلى ذلك، ليس لدى العمال الوقت أو المهارات للتحويل إلى تقنيات جديدة. ولمشكلة "الأمية التكنولوجية" هذه تداعيات تتعلق بالتطور المستقبلي للصناعات في العديد من المناطق.

(3) عدم كفاية رأس المال الاستثماري لتمويل المبادرات الأساسية مثل تحديث معدات الإنتاج أو إعادة تدريب القوى العاملة. وتواجه بعض دول منظمة التعاون الإسلامي مشكلات تتعلق بظروف الإطار الأساسي، مثل الحاجة إلى استقرار الحوكمة والتنظيم، مما يسمح للمستثمرين في نهاية المطاف بالتنبؤ بالعوائد المتوقعة على المدى المتوسط إلى الطويل. ويُعد الاستقرار ذا أهمية خاصة للتعدين والبناء نظراً لكونهما صناعتين كثيفتي رأس المال ولهما فترات استرداد تمتد لسنوات عدة.

(4) الاستدامة غير المؤكدة على المدى الطويل الناشئة عن الرابطة الهش بين استغلال الموارد الطبيعية واستخراج القيمة المضافة الكافية للمستثمرين، مع السماح للمجتمعات المحلية بتحسين مستويات

معيشتها دون تأثير بيئي سلبي. وفي قطاع التعدين يعني هذا وضع الأولوية للممارسات المفيدة بيئياً، مثل تعدين الذهب الخالي من السيانيد، بدلاً من الربحية على المدى القصير. وفي صناعة البناء، يكمن التحدي الرئيس في التحكم في كمية النفايات المتولدة طوال دورة حياة البناء، وكذلك في كفاءة الطاقة الشاملة لمراحل معالجة المواد. ويعني ضمان الاستدامة الطويلة المدى أيضاً ضمان المكاسب المباشرة ليس فقط للمساهمين، وإنما للمجتمعات المحلية التي يعملون فيها أيضاً. وفي قطاع التعدين، يؤدي هذا إلى نشوء "عقود اجتماعية" بين مشغلي المناجم والمجتمعات أو الحكومة، ويتوقع أن تقوم الشركات بموجها بتحويل المزيد من القيمة المتولدة إلى المناطق المحلية.

4.7. فرص الاستثمار في قطاعي التعدين والبناء

هناك ثمانية عشر مجالاً أساسياً لإمكانات سلسلة القيمة العالمية مرتبطة بالفرص والتحديات والمخاطر الكامنة في صناعات التعدين والبناء لدى المستويات المختلفة. ومع ذلك، ثمة خمسة من تلك الجوانب تعد إستراتيجية بدرجة عالية لدول منظمة التعاون الإسلامي من حيث أولويات الاستثمار وفرصه، وهي الإسمنت، والحديد والصلب، والذهب، والألمنيوم، والنيكل. وسوف يتم تحليل كل مجال من هذه المجالات لإلقاء الضوء على المسائل والتحديات.

الإسمنت، تلك المادة المستقرة لكل شرائح البناء الثلاث (السكني، وغير السكني، والبنية التحتية) هو عامل جذب مشترك للمستثمرين. وقد بلغت القيمة التقديرية لسوق الإسمنت العالمية 310 مليار دولار أمريكي في عام 2018، مع اشتراك 160 دولة في الإنتاج. وتتسم هذه الصناعة بانجذاب إقليمي كبير من حيث الإنتاج والسوق نظراً لأنّ ترحيل الإسمنت لمسافات طويلة سيكون مكلفاً للغاية، وغير مربح. وتتيح سلسلة القيمة العالمية العديد من فرص التطوير بسبب وفرة المدخلات المحلية، بجانب نمو استهلاك الإسمنت في العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي.

الصلب هو الأكبر قيمة بين مواد البناء. وفي عام 2018 قدرت قيمة السوق العالمية للصلب بنحو 780 مليار دولار أمريكي، مما يعني أنها شكلت حوالي ثلثي قطاع التعدين العالمي. ويشكل الحديد والصلب أيضاً جسراً بين صناعة التعدين وقطاع البناء، حيث يشمل استخراج خامات الحديد ومراحل المعالجة المتعددة التي ينطوي عليها إنتاج الصلب.

ومن حيث المعادن، يشكل الألمنيوم (180 مليار دولار أمريكي) والذهب (170 مليار دولار أمريكي)، أكبر الأسواق. ويعد الذهب المعدن الأهم لدول منظمة التعاون الإسلامي بسبب قيمته العالية وحقيقة أن تعدينه يتم على نطاق واسع. ولدى دول المنظمة أيضاً احتياطات كبيرة من الذهب والبوكسيت (الخام الرئيس المحتوي على الألمنيوم)، ولذا فإن هذان هما المجالان اللذان لهما إمكانات مستدامة على المدى الطويل.

وعلى الرغم من أن القيمة السنوية لسوق النيكل هي 30 مليار دولار أمريكي، إلا أن هذه الصناعة مثيرة للاهتمام إذ إن من المرجح تطورها بشكل ديناميكي بحلول عام 2030 وما بعده. ويستخدم النيكل في إنتاج البطاريات للمركبات الكهربائية، ولذا فهو قطاع مرشح للنمو السريع. ومن المرجح أن تشكل البطاريات ما

يصل إلى 30% من إجمالي الطلب على النيكل بحلول عام 2030، مقارنة بحصتها الحالية البالغة 5% فقط. ويتعين على المستثمرين ملاحظة أن دول منظمة التعاون الإسلامي تحتل مركزاً قوياً في السوق العالمية للنيكل، مستأثرة بحوالي ربع العرض العالمي.

وفي قطاع التعدين، من المرجح أن يشكل اتجاهان أساسيان القوة الدافعة للطلب، وهما: الاستخدام المتزايد للإلكترونيات المبنية حول إنترنت الأشياء، والتوسع في التنقل الإلكتروني والطاقة المتجددة. ومن المتوقع تسارع التوجه المطرد نحو دمج المزيد من الإلكترونيات في السلع المصنعة، مدفوعاً بما يسمى "الثورة الصناعية الرابعة"، وتنطوي هذه الثورة الرابعة للتصنيع على استخدام الأنظمة الذكية المدمجة، والتعلم الآلي، والتحليلات المتقدمة، والواقع المعزز، والذكاء الاصطناعي، وما إلى ذلك. ويتطلب الاتصال المعزز الذي تتيحه تقنية الجيل الخامس، على سبيل المثال، معادن ذات مقاومة كهربائية منخفضة.

ومع استمرار التوسع الحضري والاتجاه نحو "المنازل الذكية" سوف يستمر دمج الإلكترونيات في مجموعة دائمة الاتساع من العناصر. وقد بدأ بالفعل إجراء الاختبارات على مجموعة من المبادرات الرامية إلى حل المشكلات اليومية للحياة الحضرية كازدحام المرور، والتلوث، والجريمة، وتكاليف المعيشة المرتفعة. ومن المرجح اتساع نطاق مثل هذه الحلول على مدى العقد القادم وما بعده. وتشكل "الأجهزة القابلة للارتداء"، أي الأجهزة الإلكترونية المدمجة في الملابس أو التي تُرتدى مباشرة على الجسم، مجالاً آخر للنمو. وقد تضاعف حجم هذه الشريحة تقريباً بين عامي 2018 و2019 حيث نمت من 180 مليون إلى 300 مليون وحدة مشحونة، أي زادت بأكثر من 70%. واليوم، تباع ساعة ذكية واحدة أو سوار معصم ذكي واحد مقابل كل عشرة هواتف ذكية. وقد أصبحت الإلكترونيات الذكية حاضرة في كل جوانب النشاط البشري، وجزءاً من نسيج حياتنا.

وإضافة إلى ذلك، يتنبأ خبراء الصناعة بتغيرات أساسية في الاستهلاك تتعلق بالتنقل الإلكتروني والطاقة المتجددة. وستدفع هذه التطورات الطلب على وسائل تخزين الطاقة، أي البطاريات، التي تتطلب بالتالي زيادة إنتاج المعادن كالكوبالت، والنحاس، والنيكل، والعناصر الأرضية النادرة. وتتطلب السيارات الكهربائية ضعفاً إلى ضعفين من النحاس، وعشرة أضعاف كمية النيكل لكل مركبة مماثلة لمركبات الاحتراق الداخلي التقليدية، بينما تتطلب كمية أكبر بكثير من الكوبالت، قد تصل إلى تسعة كيلوغرامات لكل مركبة. وبحلول عام 2030، من المتوقع تسجيل 20 مليون سيارة كهربائية جديدة على نطاق العالم كل عام. ويعني ذلك الحاجة إلى زيادة طاقة البطاريات بنحو عشرين مرة كل عام لقطاع النقل وحده، ناهيك عن القدرة الإضافية المطلوبة لتخزين الطاقة الهجينة على نطاق واسع والطاقة المتجددة.

وهناك اتجاهان أساسيان من المتوقع تأثيرهما الكبير على اتجاهات صناعة البناء وممارساتها على مدى العقد القادم هما: ارتفاع معدل انتشار المكونات الجاهزة، فضلاً عن التركيز المتزايد على كفاءة الطاقة في المباني وتصنيع مواد البناء. ويعني التصنيع المسبق تجميع المكونات بدءاً من الأجزاء الفردية إلى غرف المبنى الكامل في المصنع بدلاً من الموقع، ثم نقل هذه الأجزاء الجاهزة إلى موقع البناء كي يتم تجميعها وتكديسها. ويواجه

المطورون ضغطاً متزايداً على الإنتاجية حيث يطالب العملاء بزيادة الكفاءة وقصر مدة الإنشاء. ونتيجة لذلك برز الاتجاه نحو الهياكل المعيارية المؤدية إلى توفير ما بين 30% إلى 40% من الوقت مقارنة بالطريقة التقليدية للبناء من المواد الخام. ومن شأن استخدام الأجزاء الجاهزة أيضاً زيادة السلامة في مكان العمل.

ووفقاً لذلك، من المتوقع نمو سوق التصنيع الجاهز سنوياً بحوالي 10 مليار دولار أمريكي، أي بمتوسط معدل نمو تراكمي بنسبة 6-7%، بحلول عام 2025. وفي الوقت نفسه، يركز العملاء والمنظمون والمطورون أنفسهم بشكل متزايد على كفاءة الطاقة طوال دورة حياة المبنى. وقد حظي هذا الموضوع مؤخراً بالأولوية لدى جميع أصحاب المصلحة مدفوعين بالاتجاه العام نحو زيادة الوعي البيئي. وعلى المستوى العالمي، تشير التقديرات إلى أن المباني مسؤولة عن 40% من استهلاك الطاقة (تستأثر المباني السكنية بنحو 70% من هذه الحصة)، وأكثر من ثلث انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وفي حالة المباني السكنية، يعتمد استهلاك الطاقة إلى حد كبير على عدد الأشخاص الذين يعيشون في المبنى وإجمالي مساحته الأرضية، وتشمل التحسينات الأساسية التي تتم حالياً جوانب التدفئة والإضاءة والطهي.

ولتحقيق أهداف اتفاقية باريس للتغير المناخي، ستحتاج المباني إلى تقليل الطاقة بنسبة 30% لكل متر مربع بحلول عام 2030. ويعني هذا، من منظور الصناعة، تركيزاً أكبر على كفاءة الطاقة في التجديدات والبناء الجديد، كما يحتاج المطورون إلى النظر في البصمة البيئية للمباني طوال عمرها.

وهناك 35 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي من أصل 57 دولة تعد مواردها المعدنية محدودة أو معدومة. ومع ذلك، لا تزال العديد من هذه الدول تفتقر إلى البيانات الشاملة عن الموارد، كالدراسات التحليلية الشاملة التي تبين الموارد التي تمتلكها الدولة. ويمكن أن يساعد التحليل المتقدم في فهم البيانات المعقدة مثل بيانات الأقمار الاصطناعية المتعددة الأطياف المترابطة، أو نتائج صور الأرض العميقة التي تجمع بين الصور السيزمية (الزلزالية) والكهرومغناطيسية والتقنيات المتقدمة لمعالجة البيانات.

والأتمتة والروبوتات هي ابتكارات تشمل المركبات المستقلة، والآلات التي يتم التحكم فيها عن بعد، والمعدات الروبوتية. وهذه ليست سوى عدد قليل من الابتكارات التي تعمل على تحويل صناعة التعدين. فعلي سبيل المثال، إن منجم سياما للذهب في مالي هو أحد أوائل المناجم في العالم التي تستخدم شاحنات ومحملات روبوتية ومثاقب مستقلة بالكامل. ويشير المشغلون إلى فوائد قابلة للقياس ناجمة عن تنفيذ هذه التقنيات، منها زيادة الإنتاجية، وخفض تكاليف الصيانة، وإطالة عمر الآلة. وثمة حالات تقدم تجري في مجال المعدات على الأرض وتحتها وفوقها.

وقد أثارت الطاقة المتجددة مسائل، مثل ارتفاع تكلفة طاقة المصادر التقليدية، وزيادة التيار الكهربائي وانقطاع الإمداد بسبب ضعف البنية التحتية وتقلب الطلب، الأمر الذي يهدد الطريق لمزيد من التطوير للطاقة المتجددة. وهذا الطلب يعزز الضغط البيئي المتزايد على مشغلي المناجم. وتقع معظم دول منظمة التعاون الإسلامي في مناطق ذات إشعاع شمسي عال، ولذلك فإن لديها إمكانات كبيرة لدمج الخلايا الكهروضوئية في مزيج منتجات الطاقة في مواقع التعدين الخاصة بها.

وتستطيع الإدارة البيئية المبتكرة في مجالات مثل معالجة النفايات وانبعثات الهواء وتلوث المياه، تقليل التأثيرات البيئية السلبية بدرجة كبيرة. وتركز الابتكارات على ثلاثة جوانب أساسية هي: التخزين/العزل، والتحويل (مثل تحويل النفايات إلى طاقة)، والاستعادة. وفي الوقت نفسه، يمكن أن يؤدي انخفاض تكاليف البطاريات لمركبات التعدين ومعداته إلى تحسن كبير في جودة الهواء في المناجم. وأخيراً تولد شاحنات النقل الكهربائية أيضاً انبعاثاً كربونياً أقل بنسبة 95%. ويتوقع خبراء الصناعة مزيداً من التقدم العلمي في العلوم الجزيئية والهندسة الحيوية. وعلى سبيل المثال، بينت التجارب إمكانية استخدام بكتيريا متخصصة لاستعادة المعادن من نفايات النحاس.

وقد تصبح تطبيقات الواقع المعزز والافتراضي فعالة للعديد من دول منظمة التعاون الإسلامي التي تعاني من نقص في مهارات القوى العاملة في استخدام التقنيات الجديدة. وبإمكان المشغلين ببساطة اتباع تعليمات البرنامج عند أداء العمليات الحقيقية، وإذا دعت الحاجة، يمكنهم الوصول فعلياً إلى المساعدة البشرية المتخصصة. ويمكن أن تتجاوز الفوائد لدول المنظمة زيادة كفاءة عمليات الصيانة. فقد تؤدي محاكاة المواقف التي قد تكون قاتلة مثل وضع العبوات الناسفة وتفجيرها، مثلاً، إلى التقليل من معدلات الخطأ وتعزيز السلامة العامة. ويستطيع عمال المناجم بعد ذلك مراقبة كيفية تفاعل بيئة المناجم مع أفعالهم، وتحديد الأخطاء المحتملة ومعالجتها بشكل فردي. ويمكن أن يؤدي إعداد عامل المنجم أيضاً إلى توفير كبير في تكاليف التنظيف وتأخير الإنتاج.

وتتم العديد من عمليات التعدين، خصوصاً في إفريقيا، في مناطق بعيدة ومن ثم تعتمد على إمدادات الطاقة المستمدة من حلول توليد في الموقع مثل مولدات الديزل. وتنتج هذه المولدات أكثر من ألف طن من ثاني أكسيد الكربون لكل ميغاوات من طاقة المولد، أي ما يعادل شخصاً واحداً يطير حول العالم 250 مرة دون توقف. يضاف إلى ذلك، التأثيرات البيئية للخدمات اللوجستية ذات الصلة، وتعقيد عملية نقل الوقود.

ونظراً لأن العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي واقعة في مناطق الإشعاع الشمسي العالي، قد يشكل تنفيذ التقنية الكهروضوئية - الطاقة الشمسية - حلاً واضحاً. وبالفعل، فقد شهدت بعض دول غرب إفريقيا، مثل مالي وبوركينا فاسو، على سبيل المثال، العديد من محطات الطاقة الشمسية التي خطط لها وتم تشغيلها مؤخراً. وبالإضافة إلى فوائدها البيئية، فإن التقنية الكهروضوئية جاذبة اقتصادياً. فهي تمنح معدلات عوائد بنسبة 20% تقريباً، وتتيح انخفاضاً في تكلفة التشغيل قد يصل إلى 40%، اعتماداً على مزيج الطاقة الحالي. ولا ينبغي الاستهانة بالتأثير الاجتماعي أيضاً، وعادة ما تُمنح محطات الطاقة الشمسية "رخصة اجتماعية للعمل" من المتوقع أن يترتب عليها دعم مشغلي المناجم للمجتمعات المحلية، مقابل حقوق استخراج المعادن، وهذا يعني توظيف العمالة المحلية. ومثال ذلك، محطة الطاقة الشمسية بقدرة 15 ميغاواط في منجم الذهب المفتوح في منطقة إسكان ببوركينا فاسو التي توظف من 75 إلى 100 عامل محلي خلال مرحلة البناء، بالإضافة إلى 40 آخرين يخطط لتوظيفهم في مرحلة التشغيل. وتزعم المحطة أيضاً توليد طاقة منخفضة التكلفة للمجتمعات المحلية بعد إغلاق الموقع، كما حدث في منجم الذهب بمنطقة لولو.

ونظراً للاعتماد المتأصل على ضوء النهار المرتبط بمحطات الطاقة الشمسية، فقد تكون القدرة على العمل لمدة 24 ساعة في اليوم مشكلة. ولحل هذه المشكلة يمكن إنشاء هذه المحطات بجانب مولدات تقليدية لتشكيل ما يسمى محطات الطاقة الهجينة. ومع ذلك، فمن أجل الاستفادة الكاملة من مزايا إنتاج الطاقة المستدامة، يمكن أن يكون اختيار سعة تخزين البطارية بديلاً.

وتحتاج دول منظمة التعاون الإسلامي إلى الاستفادة من الفرص من خلال إنشاء بنية تحتية مترابطة للطاقة لشركات التعدين عبر اتفاقيات شراء الطاقة، إذا أتيحت لها التمويل. وهذا الأسلوب يقلل من مخاطر الاستثمارات الكثيفة في رأس المال بضمان مشتريات الطاقة لفترات أطول، مع توليد الأرباح مبكراً نسبياً. وعلى سبيل المثال، تم تشغيل محطة طاقة شمسية بقدرة 5 ميغاواط في منجم الذهب بروسيل في سورينام بعد أن أبرم مشغل المنجم اتفاقية لشراء الطاقة مدتها 10 إلى 15 عاماً، مع توقع تحقيق التعادل بعد خمس أو سبع سنوات. وقد تشكل الطاقة الشمسية حلاً عملياً أيضاً لشركات التعدين التي تواجه شبكات طاقة ضعيفة التطور وغير موثوق بها. ومن شأن الاستثمار في محطات الطاقة الشمسية إتاحة استقلالية الطاقة، فضلاً عن خفض تكاليف التشغيل.

إن صناعة البناء مدفوعة بالاتجاهات السكانية؛ فمع نمو سكان المدن في العالم بمعدل 200 ألف شخص يومياً، تصبح الحاجة إلى المساكن الجديدة لإيواء هذا العدد من السكان الجدد واضحة. ومع ذلك، يتطلب توسع مدن العالم أيضاً تطوير بنية تحتية جديدة للمرافق الاجتماعية ومرافق النقل والخدمات لاستيعاب المجموعات الوافدة. وتاريخياً، كان قطاع البناء بطيئاً من حيث تبني التقنيات الجديدة وتنفيذها، ومن ثم بقي متخلفاً وراء العديد من الصناعات العالمية الأخرى. ويعزى هذا جزئياً إلى طبيعة هذا القطاع المجزأة المعتمدة على المشروع. ونتيجة لذلك، بقيت إنتاجية القطاع دون تغيير يذكر للعديد من العقود.

وعند مواجهة التأخر في استخدام التقنيات الجديدة، بدأت صناعة البناء اتخاذ خطوات جريئة نحو المستقبل، حيث تم استثمار أكثر من 10 مليار دولار أمريكي في تقنيات جديدة على مدى العقد الماضي. وتتركز الأهداف الأساسية حول تخفيض تكاليف البناء، وتحسين كفاءة الموارد. وهناك خمسة أبعاد لابتكارات الصناعة الحالية، لها أهمية خاصة لدول منظمة التعاون الإسلامي. وتلك هي المجالات التي بدأ التحول فيها بالفعل، وسوف تشهد توسعاً سريعاً في المستقبل، وهي: الإنتاج الذكي، وتعزيز القوى العاملة، والمواد الذكية، ومواقع البناء المتصلة، وأنواع الوقود البديلة وتوليد الطاقة المنخفضة الانبعاثات.

ويشمل "الإنتاج الذكي" التصنيع الجاهز (مثل التجميعات الجاهزة خارج الموقع)، وزيادة استخدام الروبوتات (كالطائرات المسيرة المستقلة)، وتقنيات التصنيع الجديدة (كالطباعة الثلاثية الأبعاد). وعلى سبيل المثال، استخدمت ماريوت العالمية أسلوباً معيارياً للبناء في أحد المشاريع مؤخراً لإنتاج أكثر من 600 غرفة فندقية خارج الموقع في بولندا، وشحنها إلى موقع البناء في لندن. وقد قدر الانخفاض في أعمال الموقع نتيجة لذلك بنسبة 80-90%. وتقنية البناء المبتكرة الأخرى هي الطباعة الثلاثية الأبعاد، ومن بين دول منظمة التعاون

الإسلامي برزت المملكة العربية السعودية رائدة في هذا المجال. ففي وقت مبكر من عام 2019، استحوذت على مركز أكبر طابع إنشاءات ثلاثية الأبعاد في العالم بهدف إنتاج المنازل على نطاق واسع.

وتواجه العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي نقصاً في المساكن والبنية التحتية المتعلقة بها، مع ضغوط إضافية ناشئة عن النمو السكاني المتسارع. وبحلول عام 2030 من المتوقع أن تشهد دول منظمة التعاون الإسلامي نمواً في البناء يفوق متوسط الصناعة. وسوف تكون من النتائج الواضحة زيادة عدد المباني التجارية والسكنية معاً. ولعل الشأن الأقل وضوحاً هو ما سيكون لهذه الزيادة في الحجم من تأثير على السلطات المسؤولة عن تزويد شركات البناء بالتصاريح اللازمة وضمان انضباطها. وإضافة إلى ذلك، بينما يتم دمج التكنولوجيا في جميع أعمال البناء، يزداد تعقيد دمج الموردين أضعافاً مضاعفة. ومن المهم لدول منظمة التعاون الإسلامي الاستفادة من التقنية الثلاثية الأبعاد في البناء، نظراً لما تتيحه من فوائد، بما في ذلك انخفاض تكلفة الملكية وتسريع الجداول الزمنية للتطوير. ونتيجة لذلك، أصبح السكن ميسور التكلفة وتيسر الوصول إليه للسكان المحليين، وتلك فائدة اجتماعية كبيرة. وبالنسبة للدول النامية، بما فيها دول منظمة التعاون الإسلامي، قد تساعد الطباعة ثلاثية الأبعاد في التغلب على بعض عقبات البنية التحتية المتأصلة. وعلاوة على ذلك، ونظراً لما تمتاز به هذه التكنولوجيا القادمة من بساطة نسبية، تستطيع الأطراف الفاعلة الأصغر حجماً والأكثر إقليمية استخدامها بسهولة نسبية. وإضافة إلى ذلك، فإن من شأن العنصر "الرقمي" أن يجعل من السهل كثيراً مراقبة العمليات وتحسينها، مع السماح لأصحاب المصلحة بالوصول إلى بيانات الوقت الفعلي، وبالتالي تعزيز التعاون.

وتخطط المملكة العربية السعودية لبناء أكثر من 1.5 مليون وحدة سكنية بحلول عام 2030. وفي سياق هذه الجهود، أطلقت المملكة العربية السعودية مبادرة تحفيز تقنية البناء التي تهدف إلى زيادة العرض المحلي لمواد البناء إلى نسبة 70% وتخفيض تكاليف البناء بنسبة تتراوح بين 5 - 20% مع إبقاء أوقات البناء أقل من 90 يوماً. وتأمل الدولة من القيام بهذا منح المواطنين السعوديين أكثر من 7000 وظيفة مباشرة وغير مباشرة في مجال البناء. ويتمثل جزء من الخطة في تنفيذ تقنية مبتكرة للطباعة ثلاثية الأبعاد التي تمنح فوائد كبيرة مقارنة بالطرق التقليدية للبناء. وفي عام 2018 أجرت حكومة المملكة العربية السعودية مشروعاً استكشافياً لإنشاء منزل بمساحة 80 متراً مربعاً مستخدمة الطباعة الثلاثية الأبعاد. ونتيجة لذلك كانت المكونات الهيكلية البالغة نحو 50 مكوناً جاهزة في غضون أسبوع، وتم إتمام المنزل بكامله (بما في ذلك السقف والنوافذ والتدفئة والتهوية والكهرباء والسباكة) بحلول الأسبوع الخامس.

ويتراوح توفير التكلفة والزمن الذي تتيحه التقنية الثلاثية الأبعاد، خصوصاً عند اقترانها مع الابتكارات الأخرى على الموقع، بين 20-25%. ولكل أربعة أو خمسة منازل تبنى باستخدام الطرق التقليدية، يمكن أن تقدم التقنية الجديدة منزلاً إضافياً واحداً بالتكلفة الكلية وفي الإطار الزمني نفسه. وبدأ القطاع الخاص السعودي أيضاً اقتفاء أثر الحكومة السعودية بالاستثمار بكثافة في تقنية الطباعة ثلاثية الأبعاد. وفي وقت مبكر من العام الماضي، قامت شركة إنشاءات سعودية بشراء واحدة من أكبر طابعات البناء ثلاثية الأبعاد،

التي تتيح إنتاج أبنية بارتفاع تسعة أمتار. واستثمرت شركة شرق أوسطية كبيرة لمواد البناء أيضاً حوالي ستة ملايين من الدولارات الأمريكية في إنشاء مصنع للخرسانة الجاهزة للطباعة الثلاثية الأبعاد.

وقد أدت أخيراً نمذجة معلومات البناء أو استخدام منصة رقمية قائمة على النمذجة الثلاثية الأبعاد للأماكن والأشياء المادية مع جدواها تكنولوجياً لبعض الوقت، إلى إثارة الاضطراب في صناعة البناء. وشهدت الإمارات العربية المتحدة نمواً كبيراً في قطاع البناء في عام 2017، بعد أن استأثرت تراكمياً بأكثر من نصف أعمال البناء في المنطقة التي تغطيها دول مجلس التعاون الخليجي. ومنذ عام 2013 فرضت دبي نمذجة معلومات البناء على كل الأبنية المكونة من 40 طابقاً فأكثر، والمشاريع الكبيرة، والمرافق الخاصة كالمستشفيات والجامعات، وأية مشاريع أخرى تطلبها وزارة الخارجية. وتم توسيع هذا المتطلب في عام 2015 ليشمل جميع الأبنية المكونة من 20 طابقاً فأكثر.

ومن شأن الاستخدام الواسع النطاق لنمذجة معلومات البناء تسهيل التعاون بين أصحاب المصلحة. وفضلاً عن ذلك، يزيد استخدام نمذجة معلومات البناء الشفافية، ومن ثم يجعل التغييرات في تصميم المشروع أو تنفيذه ظاهرة للجميع. وتتضح أيضاً فوائد أخرى لنمذجة معلومات البناء، على مدى سلسلة القيمة، بما في ذلك تحسين منطقة البناء، والقدرة على تطوير منهجية بناء واضحة، بسبب القدرة على تصور الهيكل بأكمله رقمياً قبل عملية البناء وأثناءها. وفي عام 2020 أجرت دبي مزيداً من التوسع في تطبيق نمذجة معلومات البناء عبر توحيد أنظمة التصاريح بين البلدية ولجنة تطوير المباني. ويتمثل الهدف الشامل للحكومة في الاستمرار في تعزيز القطاع من خلال تحقيق توفير في التكلفة للمبادرات الراهنة، وفي الوقت نفسه جذب استثمارات جديدة. ومن المفترض أن تساعد هذه التدابير في تحرك البلاد من موقعها في المرتبة الخامسة عالمياً وفقاً لتصنيفات "سهولة ممارسة الأعمال". وبإمكان دول منظمة التعاون الإسلامي، خصوصاً تلك التي تشهد ازدهاراً سكانياً مثل مدينتي لاغوس في نيجيريا وجاكرتا في إندونيسيا، جني فوائد مماثلة من خلال الاهتمام بنهج دبي. وسوف يفيد تطبيق نمذجة معلومات البناء الدول الأعضاء التي لديها مشاريع بناء طموحة مثل مشروع نيوم بالملكة العربية السعودية. وسوف تسمح الشفافية بشأن التغييرات المقترحة والمتوقعة بالمشروع بإجراء محاكاة دقيقة للتكلفة في الوقت الفعلي، والتنبيه إلى أي نشاط محتمل غير متوافق (على سبيل المثال، اقتراح قد يؤثر على التراخيص الحالية).

التوصيات

- ◀ تركيز العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي على الاستخراج، بينما يمكن إطلاق العنان لمزيد من القيمة من خلال تطوير المعالجة، وحتى التصنيع. وهناك العديد من الفرص لتحويل التحديات الرئيسية التي تواجهها دول المنظمة إلى ميزات تنافسية.
- ◀ يتعين على الدول الغنية بالمعادن السعي إلى التكامل في التوجه، حيث إن عمق المعالجة يعتمد على الميزات التنافسية الأساسية (على سبيل المثال الطاقة الميسورة التكلفة).
- ◀ إن إنشاء مرافق التصنيع والمعالجة (أي التعاون في المنبع) قابل للتطبيق للدول ذات المستويات العالية من الاستهلاك المحلي/الإقليمي حتى في غياب الموارد المعدنية.

- ◀ سوف يؤدي توسيع شبكة القيمة لمرحلة المعالجة، إلى زيادة في تأهيل القوى العاملة المحلية بسبب المهارات الفنية المحددة المطلوبة، ومع ذلك فإن التوظيف الإضافي في المعالجة سيتم تعويضه بزيادة الأتمتة في التعدين.
- ◀ يعد توليد الطاقة المتجددة حل فعال من حيث التكلفة ومستدام لتلبية الطلب المرتفع على الطاقة لقطاعي التعدين والبناء.
- ◀ لدى دول منظمة التعاون الإسلامي إمكانات واسعة للطاقة المتجددة، كالطاقة الشمسية والمائية، ويمكن لنماذج التمويل البديلة (على سبيل المثال، صيغة البناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية، أو اتفاقيات شراء الطاقة) سد الفجوة الاستثمارية.
- ◀ ومن الممكن أيضاً إجراء تحسينات أساسية في قطاع البناء عن طريق استخدام الحلول الموفرة للطاقة، وأنواع الوقود البديلة، ويمكن أن تؤدي هذه التدابير إلى انخفاض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة تصل إلى 40% في المواد الكثيفة الطاقة (كالإسمنت مثلاً)، كما يمكن أن تؤدي إلى انخفاض التكاليف وتعزيز الاقتصاد الدائري.
- ◀ تحتاج دول منظمة التعاون الإسلامي إلى اتخاذ موقعا بين المستخدم الأوائل أو قادة الابتكار، فحلول الاختراق عادة ما تكسب الميزات التنافسية.
- ◀ يجري النظر في تطوير الخبرة الواسعة في تقنيات تكنولوجيا مسهدة، وتشكل الطباعة ثلاثية الأبعاد حلاً للمساكن ميسورة التكلفة.
- ◀ ينبغي السعي إلى الاستثمار في مراكز الابتكار، من خلال توفير منصة للتعاون، وتقديم حوافز لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الناشئة، كي تعمل.
- ◀ ثمة حاجة إلى التزام حكومي قوي لجعل الابتكار جزءاً من الإستراتيجية الوطنية للدولة. وثمة أهمية للقطاع الخاص في تطوير قطاعي التعدين والبناء لدى دول منظمة التعاون الإسلامي. وفي هذا الصدد، من الممكن أن تساعد نماذج التعاون الجديدة في تقاسم المخاطر وإطلاق العنان لإمكانات النمو.
- ◀ من شأن التعاون بين دول منظمة التعاون الإسلامي تحرير إمكاناتها الكاملة، ومن ثم تنشيط النمو الاجتماعي والاقتصادي من خلال الاستفادة من المزايا الخاصة بالدولة المعنية، والتغلب جماعياً على العوائق التنموية المتأصلة.
- ◀ وسوف يتطلب إطلاق العنان لاستثمارات القطاع الخاص تقاسم المخاطر العادل في المشاريع الكبيرة، وزيادة الاستقرار التنظيمي، والوصول الأسهل للتمويل للأطراف الفاعلة الصغرى، كما أن التخصيص الذكي للمعرفة ورأس المال ("التمويل الذكي") للقطاعات ذات الإمكانات الأعلى، سوف يعزز الابتكار.

القسم الثالث

نماذج لصناديق الاستثمار للتنمية

8. دور وأهمية صناديق الاستثمار

1.8.1 مقدمة

تعتبر صناديق الاستثمار، بمجموعة أهدافها الاستثمارية الواسعة التي تستهدف مناطق وقطاعات صناعية معينة، محركات قوية للازدهار. وعلى مدى السنين، شهد القطاع نمواً ملحوظاً على نطاق العالم، مدعوماً بطلب أكبر من المستثمرين الأفراد والمؤسسات للمنتجات الاستثمارية الجيدة التنوع المدارة باحتراف، والتي تتيح الوصول إلى أسواق رأس المال. وفي الواقع، توفر صناديق الاستثمار - التي لها أنواع مختلفة في السوق - مزايا متصلة على مستوى الأسر والشركات والدول. ويستهدف هذا الجزء من التقرير إيضاح الأنواع الأساسية من صناديق الاستثمار التقليدية، وتلك المتفقة مع الأحكام والمبادئ الشرعية، معاً، بالإضافة إلى تسليط الضوء على القنوات المختلفة، التي تستطيع صناديق الاستثمار من خلالها دعم دول منظمة التعاون الإسلامي، وخصوصاً في تحقيق التنمية المستدامة.

1.1.8 ما هي صناديق الاستثمار

إن صناديق الاستثمار تخدم أسواق التجزئة والمؤسسات معاً، وهي آليات مالية لتجميع الأموال التي يساهم بها مجموعة من الأفراد، من أجل استثمارها جماعياً في محافظ مختلفة للأدوات المالية. تشمل الأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى، وفقاً لمعايير وأهداف تنموية محددة. ومن شأن صناديق الاستثمار - بوصفها أحد أنجح الابتكارات في البنية الهيكلية المالية العالمية - أن تمنح المستثمرين الفرصة لتنوع استثماراتهم وتخصيصها بشكل منظم، عبر مجموعة واسعة من الأصول والمناطق الجغرافية والصناعات، لتقليل مخاطر تركيز الأصول، والاستفادة من وفورات الحجم، واغتنام مكاسب الفروق في العوائد. ومن خلال الاستثمار في صناديق الاستثمار المشترك، يستفيد المستثمرون من الإدارة والخبرة المتخصصة لمديري الصناديق المحترفين لتعزيز رفاحتهم المالية والتأكد من الاستجابة لأهدافهم الاستثمارية.

وتوفر صناديق الاستثمار فوائد جمة؛ فهي تضطلع بدور مهم في تراكم المدخرات، سواء كانت للاستثمارات الأساسية أو للتقاعد. وهي أيضاً مهمة لأنها تجعل المدخرات المؤسسية الشخصية متاحة بصفتها مورداً لتمويل الأعمال والمشاريع التي تسهم في النمو الاقتصادي واستحداث الفرص الوظيفية.

1.8.2 الأنواع المختلفة لصناديق الاستثمار

لصناديق الاستثمار مجموعة من الأهداف التي تلي متطلبات المستثمرين وتتسق مع المستويات المقبولة من المخاطر. ويحدد نوع الأصول التي يستثمر فيها الصندوق وتكوين تلك الأصول مستوى المخاطر والعوائد التي يتوقعها المستثمرون. وفيما يلي الفئات المختلفة للصناديق بشكل عام:

صناديق الأسهم: تستثمر صناديق الأسهم بصفة أساسية في الأسهم، أي أسهم الشركات المتداولة علناً. والأسهم أصول ملموسة، ويمكنها توفير الحماية ضد التضخم، ويصبح كل من يملك أسهماً في الصندوق شريكاً في ملكية الشركات المختلفة التي يستثمر فيها الصندوق. وبينما تستثمر بعض الصناديق في الأسهم في

جميع أنحاء العالم، يركز بعضها الآخر على مجالات أو صناعات أو دول معينة. وتؤد صناديق الأسهم مكاسبها من ارتفاع سعر الأسهم والأرباح، وعلى مدى الفترات الطويلة تُعد صناديق الأسهم من أكثر أنواع الصناديق ربحية، ومع ذلك فإن تقلبات قيمتها عالية أيضاً.

صناديق السندات: تستثمر صناديق السندات في الأوراق المالية بفائدة، مثل سندات الشركات والسندات السيادية. وتحدد صناديق السندات أولويات مختلفة فيما يتعلق بالمناطق أو العارضين أو آجال الاستحقاق. وتمثل أهم مكونات الدخل في مدفوعات الفائدة ومكاسب الأسعار.

الصناديق المتوازنة/المختلطة: تمزج الصناديق المتوازنة استثمارات مختلفة كالأسهم والسندات، أو أدوات سوق المال. وهذا يمكنها من الاستجابة بمرونة لمختلف ظروف السوق. واعتماداً على ما إذا كان الصندوق يسعى لتحقيق الأمان أو الفرص، فهو يركز بشكل أكبر على الدخل الثابت أو الأسهم.

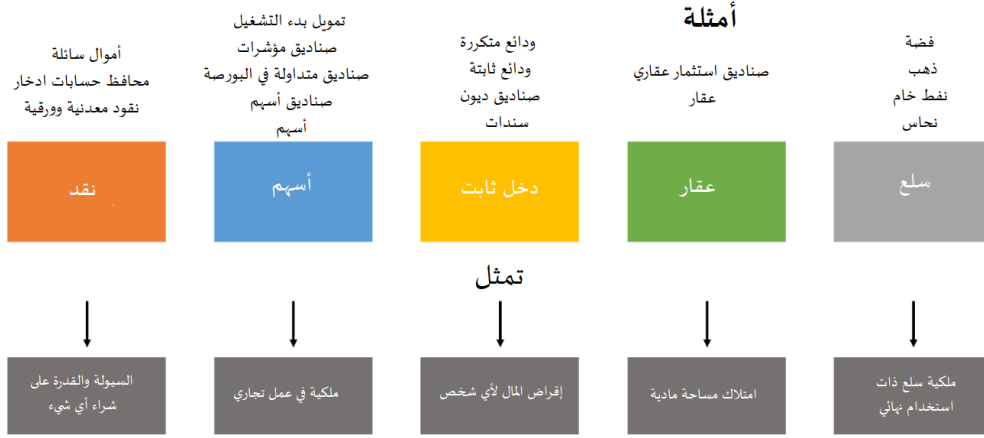
الصناديق العقارية المفتوحة: تستثمر الصناديق العقارية المفتوحة عموماً في العقارات التجارية مثل مباني المكاتب ومراكز التسوق والمباني اللوجستية والفنادق في الدولة أو خارجها. وتركز بعض الصناديق على دول أو أقاليم معينة، بينما تخصص صناديق أخرى في العقارات السكنية. ويعتمد أداء هذه الصناديق على مستوى الدخل الإيجاري وتطور قيمة العقارات. وتنطبق قواعد فترات الحيابة الخاصة والعائد على الصناديق العقارية المفتوحة.

الصناديق المتداولة في البورصة/ صناديق المؤشرات: في حالة الصناديق المتداولة في البورصة لا يختار مدير الصندوق الاستثمارات. وبدلاً من ذلك يتم تتبع مؤشر مثل "داكس" أو "تك داكس" أو "أم إس سي أي وورلد"، وبالتالي فإن أداء الصندوق يتوافق تماماً تقريباً مع أداء المؤشر الموضح. وتوجد طرق مختلفة للتكرار: تشتري معظم الصناديق الأوراق المالية الموجودة في المؤشر (المضاعفات المادية أو المكررة)، ويكرر بعضها الآخر أداء المؤشر بشكل مصطنع، على سبيل المثال عن طريق "مقايضة" أداء الأوراق المالية ودخلها تعاقدياً (التكرار التركيبي). ويستطيع المستثمرون شراء العديد من الصناديق المتداولة في البورصة وتداولها يومياً.

صناديق سوق المال: كما يوحي الاسم، تستثمر هذه الصناديق في سوق المال في الودائع المحددة الأجل، أو الأوراق المالية ذات الدخل الثابت، أو الودائع المصرفية، كما تستثمر أيضاً في بعض السندات العالية الجودة القصيرة الأجل بأسعار فائدة ثابتة لما يصل إلى 13 شهراً. وتتوافق العائدات بشكل عام مع أسعار الفائدة الحالية في السوق في المعاملات بين البنوك.

وكما ذكر آنفاً، تحتوي صناديق الاستثمار عادة على نوع واحد من الأصول. ومع ذلك يتخصص بعضها في استثمارات بديلة مثل العقارات التجارية. وهناك محافظ لها تعرض للعديد من أنواع الأصول المختلفة. فقد تحتفظ الصناديق متعددة الأصول، على سبيل المثال، بمزيج من الأسهم والسندات والعقارات والنقود والسلع والأموال الأخرى (الشكل 1.8).

الشكل 1.8: الأنواع المختلفة لفئات الأصول



المصدر: Franklin Templeton.

2.8. الصناديق المملوكة للدولة

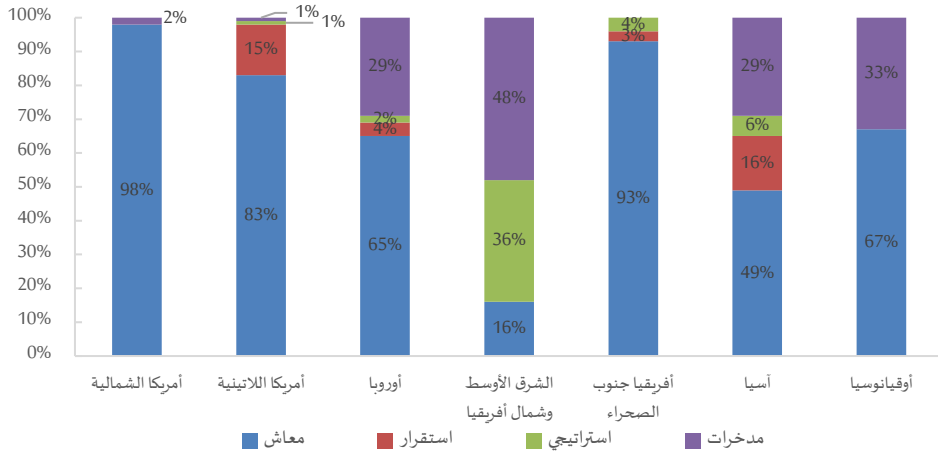
1.2.8. صناديق الثروة السيادية

تتكون هذه الصناديق التي تعرف أيضاً بصناديق الثروة الوطنية، من أموال تولدها الدولة وتستثمر في مجموعة متنوعة من الأصول المالية، لتحقيق أهداف وطنية. ونظراً لتأثيرها وآفاقها الاستثمارية الطويلة المدى تتمتع صناديق الثروة السيادية بوضع فريد من حيث إنشاء القيمة ونتائج السوق المستدامة على المدى الطويل. وعموماً، تشمل موارد الأموال المجمعة في صناديق الثروة السيادية ما يلي:

- فوائض ميزان المدفوعات.
- عمليات العملات الأجنبية الرسمية.
- عائدات الخصخصة.
- المدفوعات التحويلية الحكومية.
- الفوائض المالية.
- متحصلات صادرات الموارد.

وتختلف الأسس المنطقية لإنشاء صناديق الثروة السيادية المختلفة وفقاً لمجموعة من الهياكل والتفويضات والأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية (الشكل 2.8). ومع اختلاف هذه الصناديق من دولة إلى أخرى، تشمل أهدافها المحتملة على سبيل المثال: (1) تنوع الأصول، (2) تحقيق عائدات أعلى على الاحتياطيات، (3) تأمين معاشات التقاعد في المستقبل، (4) توليد ثروة للأجيال القادمة تحسباً لاستنزاف الموارد الطبيعية، (5) تنفيذ برامج استقرار الأسعار، (6) تعزيز التصنيع، (7) تعزيز الأهداف الإستراتيجية والسياسية.

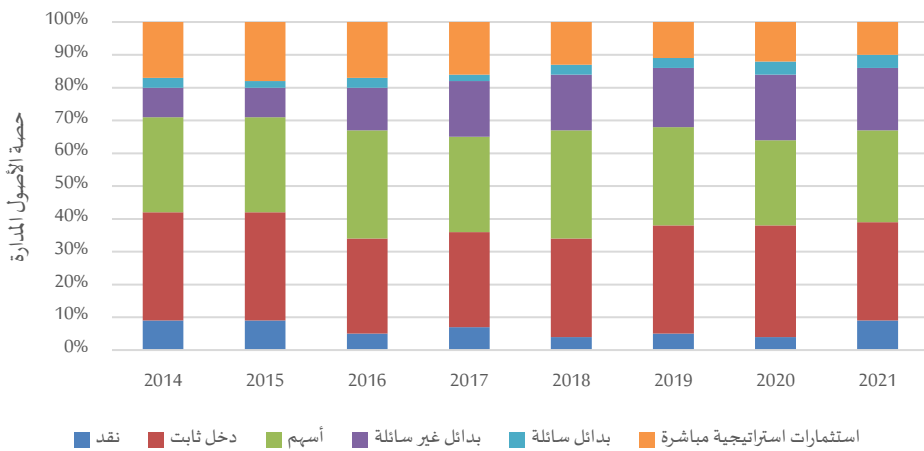
الشكل 2.8: تفويض الجهات المستثمرة المملوكة للدولة لكل منطقة (% على أساس الأصول المدارة)



المصدر: المنصة العالمية لبيانات صناديق الثروة السيادية.

ومن المتعارف على نطاق واسع أن معظم صناديق الثروة السيادية لديها هدف تجاري يتمثل في تحقيق عائد إيجابي معدل حسب المخاطر، على مجموعة أصولها. وينبغي ملاحظة أن بعض صناديق الثروة السيادية ليست شفافة كبعضها الآخر. فعلى سبيل المثال، قد تسمح سياسات صندوق معين من هذه الصناديق له بالإفصاح عن مقتنياته الاستثمارية وإستراتيجيته على أساس دوري، بينما تقتضي البنية غير الشفافة لصندوق آخر إبقاء مقتنياته الاستثمارية وإستراتيجيته شأنها شأنًا خاصًا. (الشكل 3.8).

الشكل 3.8: تخصيص الأصول، للأصول التقليدية لصناديق الثروة السيادية العالمية، حسب فئة الأصول (2014-2021)



المصدر: ستاتيسستا

إن التحدي الأساسي لدول منظمة التعاون الإسلامي المصدرة للموارد غير المتجددة هو تحويل تلك الموارد إلى إيرادات مستقبلية مستدامة مستقرة للتعويض عن واقع أسعار السلع المتقلبة والموارد المحدودة. وكما يبين الجدول 1.8، فإن أغلب صناديق الثروة السيادية في دول المنظمة أنشأتها الدول الغنية بالموارد لأغراض تتعلق بالاستقرار أو الادخار أو كليهما، مع التركيز الواضح لأكثر صناديق الثروة السيادية، من حيث الأصول الكلية، في منطقة الشرق الأوسط. وأكبر صناديق الثروة السيادية بدول المنظمة والثالث من حيث الحجم على نطاق العالم هو الهيئة العامة للاستثمار بالكويت، التي هي أيضاً أقدم صناديق للثروة السيادية في العالم، وتبلغ قيمة أصولها الإجمالية 738 مليار دولار أمريكي. وبالمقارنة، تبلغ القيمة الإجمالية للأصول التي تديرها صناديق الثروة السيادية في العالم 10.2 تريليون دولار أمريكي وفقاً للإحصاءات الصادرة عن معهد صندوق الثروة السيادية (الشكل 4.8).

الجدول 1.8: صناديق الثروة السيادية في دول منظمة التعاون الإسلامي

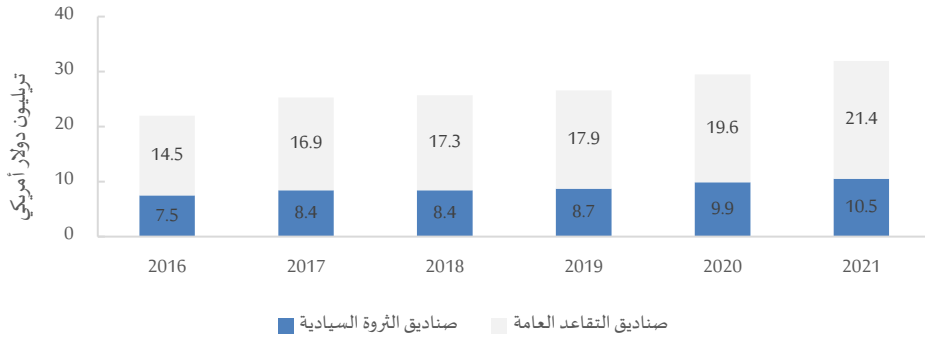
الترتيب العالمي	الاسم	الأصول الكلية التقديرية (مليون دولار)	الدولة
3	الهيئة العامة للاستثمار - الكويت	737,939	الكويت
4	جهاز أبو ظبي للاستثمار	708,750	الإمارات
6	صندوق الاستثمارات العامة - السعودية	620,000	السعودية
9	جهاز قطر للاستثمار	450,000	قطر
11	شركة دبي للاستثمار	299,713	الإمارات
12	صندوق الثروة السيادية التركي	294,093	تركيا
13	شركة مبادلة للاستثمار	284,470	الإمارات
17	صندوق التنمية الوطنية الإيراني	139,000	إيران
19	شركة أبو ظبي للتنمية القابضة	102,000	الإمارات
21	جهاز الإمارات للاستثمار	78,000	الإمارات
22	وكالة استثمار بروناي	71,406	بروناي
24	سامروك كازينا	68,384	كازاخستان
25	المؤسسة الليبية للاستثمار	67,000	ليبيا
27	صندوق النفط الوطني في جمهورية كازاخستان	55,322	كازاخستان
28	صندوق أذربيجان النفطي الحكومي	45,025	أذربيجان
32	خزانة ناشونال - ماليزيا	30,492	ماليزيا
37	صندوق إعادة إعمار وتنمية أوزبكستان	22,800	أوزبكستان
38	القابضة الأذربيجانية للاستثمار	22,000	أذربيجان
40	شركة "ممتلكات" القابضة	17,520	البحرين
42	جهاز الاستثمار العماني	17,000	عمان
45	صندوق مصر السيادي	11,959	مصر
63	هيئة الاستثمار النيجيري السيادي	2,959	نيجيريا
70	الشارقة لإدارة الأصول	1,900	الإمارات
77	هيئة الاستثمار الإندونيسية	1,039	إندونيسيا
80	صندوق الاستثمار الفلسطيني	856.2	فلسطين
81	الصندوق السيادي لإستراتيجيات الاستثمار (فونسيس)	846	السنغال
84	صندوق احتياطي الأجيال القادمة - البحرين	624	البحرين
86	صندوق غيانا للموارد الطبيعية	608	غيانا
87	الفجيرة القابضة	500	الإمارات
99	الصندوق الوطني لاحتياطيات الهيدروكربون	159	موريتانيا
100	الصندوق السيادي لجمهورية الغابون	143	الغابون
	إجمالي منظمة التعاون الإسلامي (31)	4,152,705	
	الإجمالي العالمي (100)	10,159,058	

المصدر: معهد صندوق الثروة السيادية، كما في يونيو 2020.

2.2.8. صناديق التقاعد العامة

صناديق التقاعد العامة هي مجموعات استثمارية تنشؤها الحكومات أو مؤسسات الضمان الاجتماعي لتزويد المشاركين بدخل تقاعدي كبير مستقر وتغطية حيوية ودعم في الأوقات الصعبة. ويساهم بالأموال المستخدمون أو المخدمون (أو كلاهما) أو تأتي الأموال عبر التحويلات الضريبية الحكومية المباشرة. وصناديق التقاعد هي أكبر مجموعات الاستثمار في معظم الدول. وهي تستثمر في محافظ متنوعة تشمل الأسهم والسندات ومجموعة متنوعة من فئات الأصول بما فيها الأسهم الخاصة، والعقار، والبنية التحتية. وتشتمل تلك الصناديق حالياً على 21.4 تريليون دولار أمريكي من الأصول المدارة (الشكل 4.8). وبالنظر إلى أكبر مئة صندوق تقاعد عام في العالم، نجد أن خمساً من دول منظمة التعاون الإسلامي قد أفلحت في دخول القائمة، مستأثرة بنحو 2.7% فقط من الإجمالي العالمي لأصول هذه الصناديق (الجدول 2.8).

الشكل 4.8: الأصول المدارة لصناديق الثروة السيادية وصناديق التقاعد العامة (2016-2021)



المصدر: المنصة العالمية لبيانات صناديق الثروة السيادية.

وتشير أحدث تقديرات الأمم المتحدة إلى أن عام 2050 سوف يشهد ازدياد شريحة سكان العالم ممن تجاوزوا سن الخامسة والستين إلى أكثر من الضعف، أي من 703 مليون اليوم إلى 1.5 مليار، بينما يزداد متوسط العمر المتوقع العالمي بعد سن الخامسة والستين بمقدار 19 عاماً. وتشير أحدث التوقعات أيضاً إلى أن عدد الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ثمانين عاماً أو أكثر سوف يتضاعف ثلاث مرات في السنوات الثلاثين القادمة. وفي إطار مجموعات التنمية سوف تكون الدول النامية، باستثناء الدول الأقل نمواً، موطناً لأكثر من ثلثي سكان العالم المسنين (1.1 مليار) في عام 2050، مما سيؤثر على العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي، ويؤدي إلى مجموعة من التحديات متعددة الأوجه غير المسبوقة مثل تغير أنماط الادخار والاستثمار، ونقص أنظمة الحماية الاجتماعية الكافية في الاقتصادات النامية على وجه الخصوص، وتدهور التوازن المالي، وما إلى ذلك. وتؤكد هذه التوقعات المهمة الحاجة إلى تركيز دول المنظمة على إنشاء برامج الحماية الاجتماعية أو إصلاحها بتضمينها نظم تقاعد معقولة ومستدامة، ليس من شأنها المساهمة في تعزيز المدخرات الطويلة الأجل فحسب، وإنما تتيح بجانب ذلك احتياطات رأسمال تدعم النمو المستقبلي للطاقة الإنتاجية لدول المنظمة.

الجدول 2.8: صناديق التقاعد العامة في دول منظمة التعاون الإسلامي

الدولة	الأصول الإجمالية التقديرية (مليون دولار أمريكي)	الاسم	الترتيب العالمي
ماليزيا	238,141	صندوق ادخار الموظفين الماليزي	19
الكويت	134,000	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي - الكويت	37
السعودية	115,405	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية - السعودية	45
السعودية	51,500	المؤسسة العامة للتقاعد - السعودية	80
مصر	46,363	الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي - مصر	87
585,409		إجمالي منظمة التعاون الإسلامي	
21,498,615		الإجمالي العالمي	

المصدر: معهد صندوق الثروة السيادية، كما في يونيو 2022.

الجدول 3.8: عدد الأشخاص في سن 65 عاماً فأكثر حسب المناطق الجغرافية (2019-2050)

المنطقة	عدد الأشخاص في سن 65 عاماً فأكثر في 2019 (مليون)	عدد الأشخاص في سن 65 عاماً فأكثر في 2050 (مليون)	النسبة المئوية للتغير بين عامي 2019 و 2050
العالم	702.9	1,548.9	120
إفريقيا جنوب الصحراء	31.9	101.4	218
شمال إفريقيا وغرب آسيا	29.4	95.8	226
وسط وجنوب آسيا	119.0	328.1	176
شرق وجنوب شرق آسيا	260.6	572.5	120
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	56.4	144.6	156
أستراليا ونيوزيلندا	4.8	8.8	84
أوقيانوسيا (ما عدا أستراليا ونيوزيلندا)	0.5	1.5	190
أوروبا وأمريكا الشمالية	200.4	296.2	48

المصدر: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان (2019)، التوقعات السكانية في العالم 2019.

3.8. الصناديق الإسلامية العالمية

1.3.8. الصناديق الإسلامية العالمية: لمحة عامة

الصناديق الإسلامية هي صناديق استثمار تلتزم بالأحكام والمبادئ الشرعية من حيث هيكلها وعملياتها وأنشطتها واستثماراتها. ويوجد في العادة مجلس شرعي يتولى مراقبة هذا الامتثال الشرعي واعتماده. وبإمكان كل المستثمرين الاستثمار في الصناديق الاستثمارية، سواء أكانوا مسلمين أم غير مسلمين. وهناك متطلبات محددة ينبغي تلبيتها لتفادي أي شيء حرمه الإسلام.

وتُسبَعَد الاستثمارات التي تنطوي على أنشطة أو منتجات محرمة شرعاً كالكحول ومنتجات الخنزير والمعدات العسكرية والأسلحة والميسر والتبغ والأنشطة غير الأخلاقية الأخرى. ويضمن ذلك من خلال الضوابط الشرعية المُحكّمة.

1. استبعاد الاستثمارات في الخدمات المالية التقليدية أو أدوات الدين التي تحقق عائدات مالية عن طريق تحصيل الفائدة أو الفائض (الربا). ولكي يبقى الصندوق الإسلامي متوافقاً مع الأحكام والمبادئ الشرعية يتم التبرع للأعمال الخيرية بعائدات الفائدة والأرباح الناتجة عن استثمارات أساسية "دنسة" أو مكاسب رأسمالية زائدة ناتجة عن التخلص من الأوراق المالية ذات الصلة.

2. عدم الدخول في الاستثمارات الخطرة (الغرر)، أو أي نشاط ينطوي على تكهنات تُعَد قريبة من القمار (الميسر) (الشكل 5.8).

الشكل 5.8: الملامح الأساسية للصناديق الإسلامية



المصدر: المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، والأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في التمويل الإسلامي

2.3.8. أنواع الصناديق الإسلامية

هناك عدة أنواع من صناديق الاستثمار الإسلامية، ومنها صناديق الأسهم، وصناديق سوق المال، والصناديق السلعية، وصناديق الدخل الثابت/الصكوك، والصناديق المختلطة، والصناديق العقارية. ويخضع كل صندوق من هذه الصناديق لشروط مختلفة فيما يتعلق بالضمانات ومدة الاستثمار والأسواق التي يستثمر فيها (الجدول 4.8).

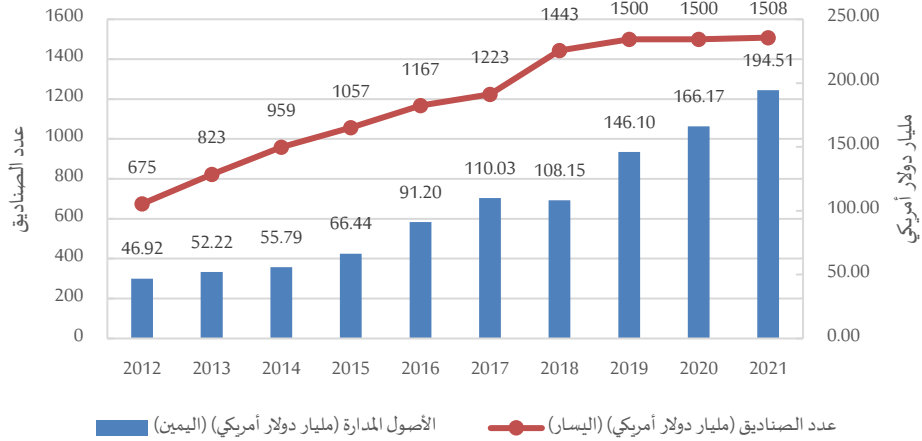
الجدول 4.8: أنواع الصناديق الإسلامية

صندوق الأسهم	في صندوق الأسهم الإسلامي تستثمر الأموال في أسهم الشركات المساهمة. وتأتي الأرباح بشكل أساسي من المكاسب الرأسمالية عن طريق شراء الأسهم ثم بيعها عند زيادة أسعارها. وتأتي الأرباح أيضاً من توزيعات الأرباح التي تقوم بها الشركات المعنية.
صندوق سوق المال	يستثمر صندوق سوق المال في أدوات سوق المال المتفقة مع الأحكام والمبادئ الشرعية. وصناديق سوق المال هي أكبر أنواع الصناديق الإسلامية من حيث الأصول المدارة، حيث تشكل نحو 41% من صناديق الأصول في العالم.
الصندوق السلعي	في هذا النوع من الصناديق تستخدم مبالغ المساهمة في شراء سلع مختلفة من أجل بيعها. وتشكل الأرباح المتولدة عن طريق بيع السلع دخل الصندوق، الذي يوزع تناسبياً على المساهمين.
صندوق الدخل الثابت/الصكوك	تستثمر الأموال في محافظ متنوعة للصكوك لتحقيق دخل سنوي وتوزيعه على حاملي الوحدات. ويمكن أن تشمل تلك الصكوك: الصكوك الحكومية، أو صكوك الشركات والبلديات، أو الصكوك القابلة للتحويل.
الصندوق المختلط	الصندوق المختلط هو صندوق يستثمر في أكثر من فئة من فئات الأصول. فهو يستثمر في مزيج من فئات الأصول المختلفة من أجل تنوع المحفظة، ومن ثم تقليل المخاطر إلى الحد الأدنى.
الصندوق العقاري	هو شبيه جداً بالصندوق العقاري التقليدي، سوى أن دخل الصندوق العقاري الإسلامي وطريقة إدارته ينبغي أن يكونا متفقين مع الأحكام والمبادئ الشرعية، كما ينبغي أن يستبعد الصندوق الأنشطة الإيجارية غير المشروعة.

وعلى الرغم من أن صناديق الاستثمار الإسلامية لا تزال صناعة ناشئة نسبياً مقارنة بنظيراتها التقليدية، فقد شهدت السوق العالمية لهذه الصناديق نمواً ملحوظاً بنسبة 300% خلال العقدين الماضيين، لتصل إلى حوالي 200 مليار دولار أمريكي من الأصول المدارة (CIBAFI, 2022). وقد عزز هذا النمو الملحوظ تزايد الاهتمام بالاستثمارات المتفقة مع الأحكام والمبادئ الشرعية، مقترناً بمجموعة متنوعة من الصناديق الإسلامية المتاحة في مناطق مختلفة في العالم. وخلال الفترة من 2012 إلى 2021 نمت السوق العالمية

للصناديق الإسلامية بمتوسط بلغ نحو 18% من الأصول المدارة. وكما هو موضح في الشكل 6.8 فقد زاد إجمالي الأصول المدارة لدى الصناديق الإسلامية في نهاية سبتمبر 2021 بنسبة 17.1% ليبلغ 194.51 مليار دولار أمريكي، وهي زيادة كبيرة من قيمته البالغة 166.17 مليار دولار أمريكي في 2020 (الشكل 6.8).

الشكل 6.8: نمو الأصول المدارة وعدد الصناديق الإسلامية (2012–2021)⁹



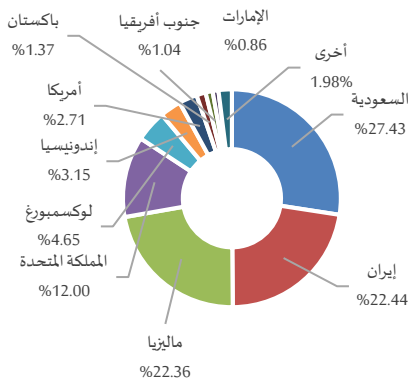
المصدر: المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، وريفينيتيف¹⁰.

وبشكل عام، فإن التركيز الأساسي للصناديق الإسلامية هو في الدول المأهولة بالسكان المسلمين في مناطق دول منظمة التعاون الإسلامي. وإلى الآن لا تزال المملكة العربية السعودية وماليزيا الموطن الرئيس للصناديق الإسلامية في العالم، مما يتبدى في قوة سوقي رأس المال في هاتين الدولتين. ومن حيث العدد الكلي للصناديق الإسلامية تحل ماليزيا في المرتبة الأولى تلتها إندونيسيا والمملكة العربية السعودية (الشكل 7.8). أما من حيث الأصول الكلية المدارة تظل السوق العالمية للصناديق الإسلامية متركزة بدرجة أكبر في أسواق المملكة العربية السعودية وإيران وماليزيا حيث تستأثر هذه الدول الثلاث على أكثر من 70% من الأصول الكلية المدارة. على أن سوق الصناديق الإسلامية لا تقتصر حصرياً على الدول الإسلامية. فكما يبين الشكل 8.8 فإن لدى المملكة المتحدة، ولكسمبورغ، والولايات المتحدة، وجنوب إفريقيا أيضاً أسواق صناديق إسلامية ناشئة، على الرغم من أن لدى هذه الدول أسواقاً ناشئة للصناديق التقليدية. وفي بعض دول المنظمة مثل بنغلاديش والعراق والسودان والأردن نجد أن القطاع المصرفي راسخ تماماً غير أن العدد المستضاف من الصناديق قليل جداً بسبب عوامل عديدة مؤثرة، ومنها: الحاجة إلى البيئة الداعمة، وغياب الأطر التنظيمية المناسبة. وفيما يتعلق بنوع الأصول، تشكل صناديق سوق المال الحصة الأكبر في السوق العالمية للصناديق الإسلامية من حيث الأصول المدارة (30.51%)، ولعل هذا من المتوقع نظراً لأن الحفاظ على رأس المال يظل أولوية لدى

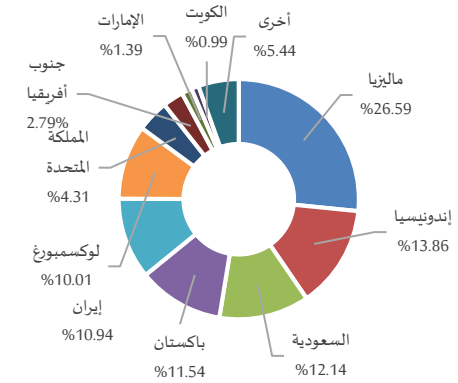
⁹ تم تحديث البيانات حتى سبتمبر 2021، ومع ذلك فقد تم تحديث البيانات لبعض الصناديق حتى يونيو أو يوليو أو أغسطس 2021.
¹⁰ تم اعتماد قاعدة بيانات المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية مصدراً لعامي 2020 و2021. أما مصدر البيانات من عام 2012 إلى عام 2019 فهو مؤشر تطور التمويل الإسلامي الصادر عن ريفينيتيف إيكون.

المستثمرين في الأدوات المتفقة مع الأحكام والمبادئ الشرعية، خصوصاً في أسواق منطقة مجلس التعاون الخليجي (الشكل 9.8). والنوع الأكبر الثاني من الأصول هو صناديق الصكوك (28.48%)، تليها صناديق سوق الأسهم (25.77%)¹¹. وعلى المستوى الفردي للدول، استحوذت المملكة العربية السعودية على الريادة من حيث الأصول الكلية المدارة في عام 2021 بقيمة بلغت 53.3 مليار دولار أمريكي، تليها إيران (43.6 مليار دولار أمريكي)، ثم ماليزيا (43.5 مليار دولار أمريكي) (الشكل 10.8).

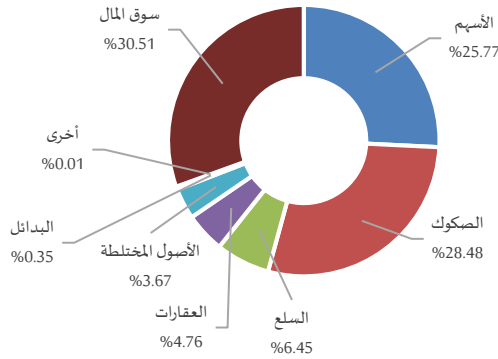
الشكل 8.8: الدول العشر الأعلى من حيث حجم الأصول المدارة للصناديق الإسلامية (2021)



الشكل 7.8: الدول العشر الأعلى من حيث موطن الصناديق الإسلامية، حسب عدد الصناديق (2021)



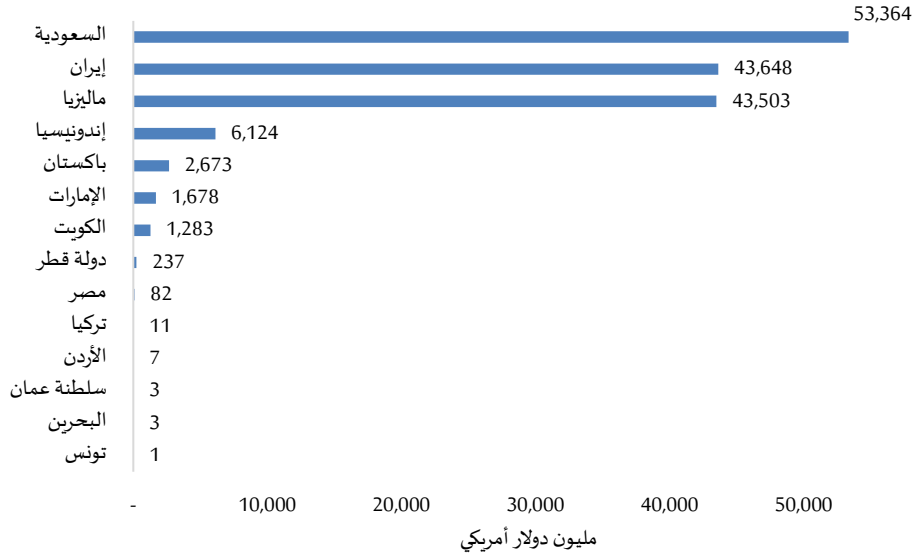
الشكل 9.8: أنواع الصناديق الإسلامية، حسب الأصول المدارة (2021)



المصدر: المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية؛ وريفينيتيف.

¹¹ يختلف نظام تصنيفات ريفينيتيف عن بعض الأنظمة الأخرى، بما في ذلك النظام الذي تستخدمه بلومبورغ. وإضافة إلى ذلك، هناك مشكلات في تصنيف بعض الصناديق التي تتوافر عنها معلومات عامة محدودة، وبعض المسائل المتصلة بتداخل البيانات عندما تستثمر بعض الصناديق في أخرى. ولذلك، ينبغي استخدام البيانات ببعض الحذر.

الشكل 10.8: الأصول المدارة لمجموعة دول مختارة من منظمة التعاون الإسلامي، بمليون دولار أمريكي (2021)



المصدر: المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية؛ وريفينيتيف.

ومن ناحية عامة، هناك عدد قليل من البنوك الإسلامية التي تشارك مباشرة في سوق الصناديق الإسلامية من خلال القيام بأدوار مديري الصناديق أو موزعي الأموال التي يديرها آخرون، ومن ثم تتيح تلك البنوك فرص الاستثمار لعملائها (من الأفراد والمؤسسات) إما مباشرة أو عبر كيانات تابعة. وتشمل أمثلة ذلك الراجحي المالية (كيان تابع لمصرف الراجحي، المملكة العربية السعودية)، وبنك إسلام ماليزيا بيرهاد للاستثمار (كيان تابع لبنك إسلام ماليزيا بيرهاد)، وميزان لإدارة الأصول – باكستان (كيان تابع لبنك ميزان، باكستان).

وعلى الرغم من وجود متسع كبير للنمو في قطاع الصناديق الإسلامية، هناك العديد من التحديات، ومنها: (1) نقص السيولة بسبب محدودية التنوع، (2) قلة الاستثمارات المتفككة مع الأحكام والمبادئ الشرعية، (3) عدم كفاية الإطار القانوني والتنظيمي للصناديق الإسلامية واعتماد المعايير التنظيمية، (4) نقص وعي المستثمرين بالصناديق الإسلامية، (5) عدم وجود معايير موحدة للتوافق والفحص الشرعي للصناديق الإسلامية، (6) بطء تقدم الابتكار وتطوير المنتج، (7) القيود التنظيمية عبر الحدود.

9. تأثير صناديق الاستثمار في دول منظمة التعاون الإسلامي

لقد سببت الأزمات العالمية الناجمة عن جائحة كوفيد-19، والتحديات العالمية المستمرة، انتكاسات خطيرة في مسار تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المهمة المشمولة في أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وحتى قبل حدوث الجائحة، فإن على الرغم مما أحرز من تقدم جدير بالثناء مع تفاوته، تؤكد التقارير أن العالم ليس على المسار الذي يمكنه من تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأن هناك حاجة إلى تسريع الجهود في الكثير من المجالات. ومن ثم تحتاج دول منظمة التعاون الإسلامي إلى تكثيف جهودها لصياغة مجموعة واسعة من سياسات التدخل الواضحة الأهداف والتدابير المالية التي تتيح الكفاءة في تعبئة الموارد وتخصيصها بغية تحقيق التنمية المستدامة الشمولية ودعم مرونة التعافي الاقتصادي عقب الجائحة. وكما هو موضح في الفصل الثاني، هناك حاجة إلى النظر في الفجوات الاستثمارية الحالية في دول المنظمة ومعالجتها للتأكد من أن الاحتياجات التنموية الملحة كالبنية التحتية قد استجيب لها.

ونظراً لكون الصناديق الاستثمارية كيانات فاعلة مهمة في الأسواق المالية العالمية، وذات قرارات تخصيص تحدد بدرجة كبيرة كفاءة عمل الاقتصاد، فإن بوسعها أداء دور مجتمعي حيوي في إعادة تشكيل مسارات التنمية في دول منظمة التعاون الإسلامي، على النحو المبين فيما يلي.

1.9. تمويل الاقتصاد الحقيقي وتنشيطه

صناديق التنمية هي وسائل وموارد بالغة الأهمية للنمو الاقتصادي. فهي تقوم بتجميع الأموال التي يقدمها ملايين المستثمرين الباحثين عن آليات الادخار المناسبة، ومطابقتها مع الطلب على رأس المال من قبل الأعمال والحكومات (على سبيل المثال، الاحتياجات التمويلية للاقتصاد الحقيقي). وعلى هذا النحو تلبى صناديق الاستثمار الاحتياجات التمويلية القصيرة الأجل ومتطلبات رأس المال الطويلة الأجل للأعمال والحكومات، بجانب توليد العائدات للمستثمرين. ومن شأن مثل هذه الكفاءة في تجميع رأس المال وتخصيصه للاستخدامات الإنتاجية، التمكين من النمو والابتكار، وتشكيل رابط مهم في قناة الادخار الاستثماري. وإضافة إلى ذلك، فقد أصبحت صناديق الاستثمار ذات أهمية كبيرة في تعزيز الإنتاجية والكفاءة في القطاعين العام والخاص من خلال رعاية النشاط الاقتصادي عبر وساطتها في حصة كبيرة من التدفقات العالمية لرأس المال عبر الحدود إلى الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية (Financial Stability Board, 2020).

2.9. تعزيز النمو المستدام والاستقرار المالي مع دفع التحول العالمي إلى اقتصاد

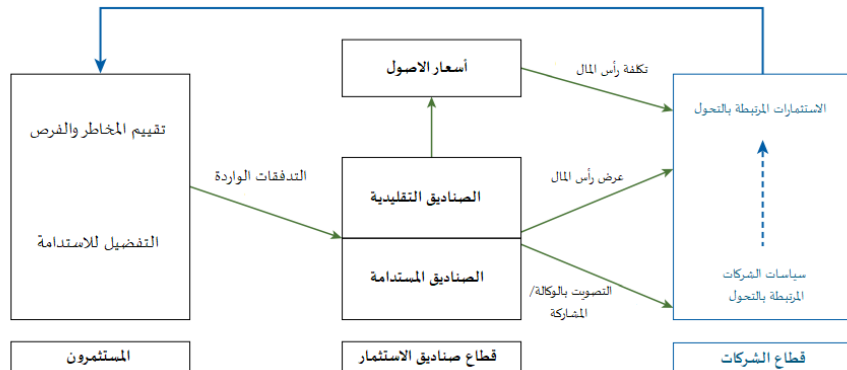
أخضر

لدى صناديق الاستثمار إمكانية دعم النمو المستدام والاستقرار المالي. وعلى وجه الخصوص، تستطيع صناديق الاستثمار التي تدمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة، وتركز على قضايا الاستدامة، تسريع التحول إلى الاقتصاد الأخضر. ويمكن القيام بهذا عن طريق قناتين أساسيتين (الشكل 1.9)، هما: أولاً يتخذ

المستثمرون القرارات المتعلقة بالمحافظ بناء على تفضيلاتهم المرتبطة بالاستدامة وتقييمهم للمخاطر والفرص، فتحدث تلك القرارات تدفقات واردة في الأموال المستدامة التي تزيد عرض رأس المال المتاح للشركات الداعمة للتحويل. وسوف يقلل هذا بدوره من تكلفة رأس المال، ويشجع على الاستثمارات الموجهة إلى التحويل، المرتبطة بخفض الانبعاثات (IMF, 2021a). ويشكل "صندوق المناخ الأخضر" مثلاً لصندوق محدد المجال مخصص لتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ومساعدة الدول على التكيف مع تغير المناخ. ويستهدف هذا الصندوق تجميع تمويل ضخم يستثمر في التنمية المنخفضة الانبعاثات المقاومة للمناخ. وحتى الآن، تظل العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي عرضة لتأثيرات مختلفة لتغير المناخ. وبالإضافة إلى الآثار الاجتماعية والبيئية المدمرة، سوف تؤثر خسائر الإنتاج الاقتصادي الناتجة عن تغير المناخ على العديد من مناطق العالم الفقيرة بدرجات متفاوتة. وقد كشف تقرير صدر مؤخراً عن "ستاندرد آند بورز جلوبال" (2022) لتقييم قابلية 135 دولة للتعرض إلى الخسائر الاقتصادية الناجمة عن المخاطر المناخية المادية، أن من المرجح أن تشهد الدول ذات الدخل المنخفض، والمتوسط الأدنى، خسائر في إجمالي الناتج المحلي تقدر في المتوسط بما يفوق خسائر الدول الأغنى بنحو 3.6 مرات. فعلى سبيل المثال، نجد أن تعرض بنغلاديش وباكستان إلى حرائق الغابات والفيضانات والعواصف العنيفة ونقص المياه يعني أن منطقة جنوب آسيا معرضة إلى مخاطر تعادل نسبة 10-18% من ناتجها المحلي الإجمالي. وتواجه آسيا الوسطى، والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وإفريقيا جنوب الصحراء أيضاً خسائر كبيرة. وفي الوقت نفسه تتسم الدول في هذه المناطق بمرونة أقل، كما أن لديها مؤسسات أضعف، وقدرة مالية أقل. وفي ظل هذه الظروف، يمكن لدول منظمة التعاون الإسلامي الاستفادة من الأموال الموجهة إلى المناخ للتكيف والصمود في وجه التغير المناخي.

ويمكن للتدفقات إلى الصناديق المستدامة تشجيع الاستثمارات الموجهة نحو الحد من الانبعاثات. ومن خلال التصويت بالوكالة ومشاركة المساهمين، يمكن للصناديق المستدامة التأثير على إستراتيجيات الشركات لاعتماد نماذج أعمال أكثر استدامة.

الشكل 1.9: يستطيع قطاع صناديق الاستثمار المستدام تسريع التحويل إلى اقتصاد الأخضر



المصدر: تجميع خبراء صندوق النقد الدولي

وصناديق الاستثمار هي أيضاً إحدى أهم الجهات المزودة بالسيولة اللازمة لتواصل عمل أسواق المال. وبإمكان المستثمرين للمدى الطويل في صناديق الاستثمار (كصناديق الثروة السيادية وصناديق التقاعد) الاحتفاظ بالأصول في محافظهم الاستثمارية في أوقات الأزمات ومن ثم القيام بدور مضاد للتقلبات الدورية. وفي الوقت نفسه، من المهم ملاحظة أنه بينما استفادت بلدان الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية على وجه الخصوص، من النمو السريع لتدفقات رأس المال بوساطة صناديق الاستثمار، من المرجح أن تؤدي الانعكاسات المحتملة للتدفقات إلى مخاطر جديدة على الاستقرار المالي للدول المتلقية (IMF, 2021b). وإن عمليات إعادة التخصيص من الأصول الخطرة إلى الأصول الآمنة التي يجريها مديرو الأصول العالميون (الأسهم التالية) لها بعد دولي في هيئة تداعيات عبر الحدود لتقلبات السوق، ومن ثم تحتاج بلدان الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية إلى إدارتها بشكل مناسب عند الاستفادة من فرص صناديق الاستثمار.

الجدول 1.9: النقاط البارزة المتعلقة بتأثير الصكوك الخضراء للبنك الإسلامي للتنمية

✓	تركيب 1,025 ميغاواط من قدرات توليد الطاقة النظيفة في قطاع الطاقة.
✓	3,233 جيغاواط/ساعة من الطاقة النظيفة المولدة سنوياً في قطاع الطاقة.
✓	291 جيغاواط/ساعة/سنة تم توفيرها عن طريق مشاريع كفاءة الطاقة.
✓	14,148,412 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون يتم تجنبها سنوياً في قطاع الطاقة.
✓	تمكين 20,000 من السكان (2,000 أسرة) من الحصول على منازل لائقة، معقولة التكلفة، مزودة بإمدادات الكهرباء والمياه الصالحة للشرب، ومحمية من مخاطر الفيضانات.
✓	حماية 69 هكتاراً من التنمية الحضرية ضد الفيضانات وكوارث المياه.
✓	إنشاء 10,000 وظيفة مباشرة وغير مباشرة في المناطق المحمية من الفيضانات.
✓	بناء 2,000 وحدة سكنية مقاومة للمناخ، لائقة، معقولة التكلفة، للفقراء بالمناطق الحضرية.
✓	خفض انبعاثات 110,000 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنوياً في قطاع النقل.
✓	انخفاض بنسبة 80% في عدد المصابين بالأمراض الناتجة عن البيئة الحضرية غير الصحية.
✓	تمت ترقية 406 هكتار من محيط الري الحالي لمواجهة مخاطر المناخ.
✓	تم إنشاء 315 هكتار من محيطات الري الجديدة لبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ.
✓	تم بناء/تركيب/تحديث 140 كم من شبكات الصرف الصحي.
✓	تمت حماية 1,400 هكتار من الأراضي الزراعية ضد مخاطر الفيضانات.
✓	تم إنشاء 2,110 وظيفة مستمرة في مجال الأنشطة الزراعية الذكية مناخياً.
✓	48,763 متراً مكعباً من مياه الصرف الصحي يتم جمعها ومعالجتها يومياً.

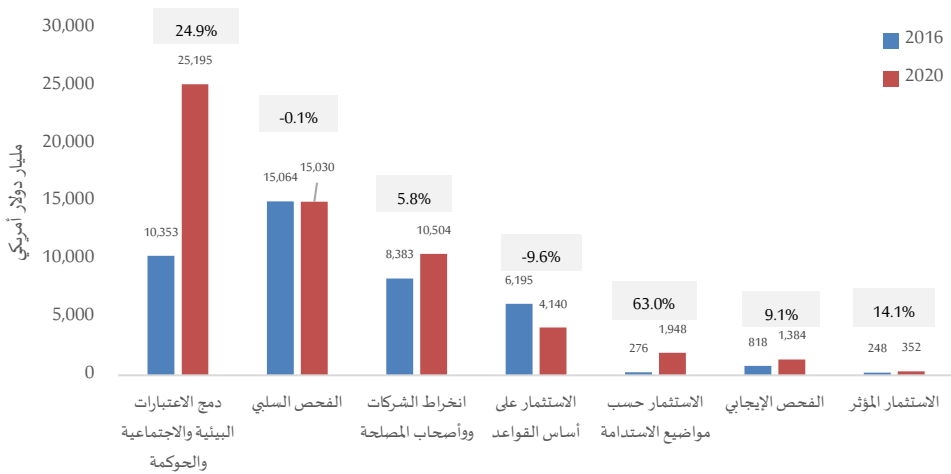
المصدر: البنك الإسلامي للتنمية (Islamic Development Bank, 2020a).

وعقب نجاح الإصدار الافتتاحي للصكوك الخضراء، وفي سياق استجابة البنك الإسلامي للتنمية الواسعة النطاق لدعم دولة الأعضاء في مواجهة جائحة كوفيد-19، أصدر البنك في شهر يونيو من عام 2020 صكوكاً للاستدامة بمبلغ أولي قدره 1.5 مليار دولار أمريكي لمساعدة الدول الأعضاء في معالجة التحديات المتعلقة بالجائحة والمساهمة في الاستثمارات المهمة، مع توجيه العائدات إلى المشاريع الاجتماعية ضمن إطار التمويل المستدام للبنك الإسلامي للتنمية (انظر الجدول 2.9). وفي مارس من عام 2021 أطلق البنك إصداره الثاني والأكبر لصكوك الاستدامة حتى الآن، بقيمة 2.5 مليار دولار أمريكي لتمويل عملية التعافي الأخضر المرين.

وسوف تخصص عائدات صكوك الاستدامة لتمويل أو إعادة تمويل المشاريع في مجالات جديدة (10%) ومشاريع التنمية الاجتماعية (90%) المؤهلة ضمن إطار التمويل المستدام الخاص بالبنك الإسلامي للتنمية. ومن شأن الصكوك، بوصفها أداة بديلة في سوق رأس المال، أداء دور مهم في تنشيط تدفقات رأس المال نحو المشاريع في مجالات جديدة والمرتبطة بالاستدامة، في دول منظمة التعاون الإسلامي.

إن تأكيد الحاجة إلى تسريع التحول إلى اقتصاد يعالج بالفعل التحديات الاجتماعية والبيئية العالمية الراهنة لا يمكن أن يكون على سبيل المبالغة. وفي السنوات الأخيرة أصبحت اعتبارات الاستدامة التي تشمل الاهتمامات البيئية والاجتماعية واهتمامات الحوكمة وكذلك الالتزام بالحد من انبعاثات الكربون، تدمج على نحو متزايد في إستراتيجيات الاستثمار وفلسفاته لدى الشركات في جميع أنحاء العالم. ومن الاهتمامات البيئية والاجتماعية واهتمامات الحوكمة الأساسية التصدي للتغير المناخي، الذي تعتبره بعض التقديرات التهديد الطويل المدى الأكبر. وينبغي خفض الانبعاثات العالمية إلى النصف بحلول عام 2030 ووصول مرحلة الصفر بحلول عام 2050، للحصول على فرصة للحفاظ على ارتفاع درجة الحرارة العالمية بأقل من 1.5 درجة مئوية، في حين تقدر إدارة معلومات الطاقة أن الاقتصاد العالمي يمكن أن يتقلص بنسبة 18% خلال الثلاثين عاماً القادمة إذا لم يتخذ أي إجراء للتخفيف من تغير المناخ (تغير المناخ، 2022). وتشمل الاهتمامات البيئية والاجتماعية واهتمامات الحوكمة الأخرى تعزيز كفاءة المياه والطاقة، وحقوق الإنسان، وتكافؤ الفرص، وأخلاق العمل، وتنوع المجلس، وغيرها من الأهداف التي تساهم في التحول إلى عالم أكثر استدامة. ويعكس اهتمام المستثمر المتزايد بالعوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة الرأي القائل بأن هذه العوامل - بكل ما تنطوي عليه من المخاطر والفرص - قد تؤثر على الأداء الطويل المدى للمُصدِّرين، ومن ثم ينبغي منحها الاعتبار المناسب في القرارات الاستثمارية. وبشكل عام، فإن من بين إستراتيجيات الاستثمار المستدام يبدو أن تضمين الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة هي الإستراتيجية الرائدة، حيث أصبحت تولد استثمارات بأكثر من 25 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2020 (الشكل 2.9).

الشكل 2.9: الاستراتيجيات العالمية للاستثمار المستدام (2016-2020)



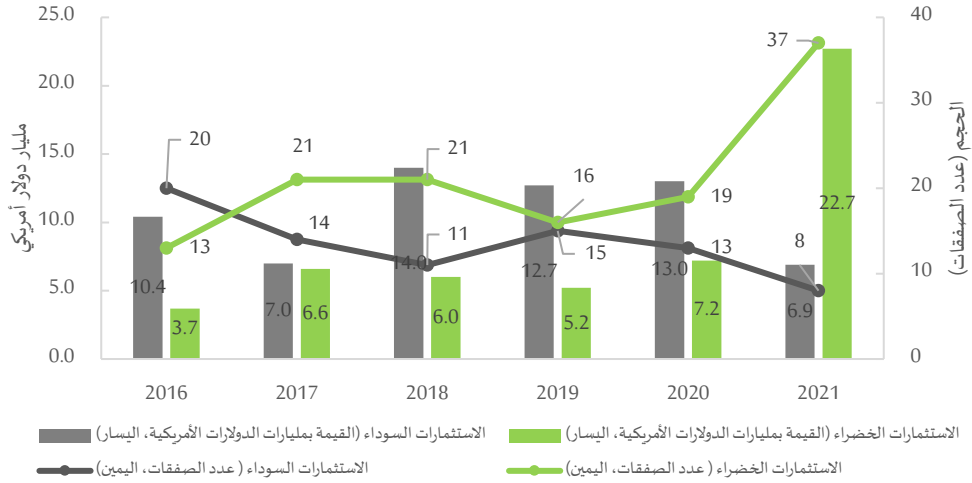
المصدر: ESG Investing: Practices, Progress and Challenges 2020, Global Sustainable Investment Review 2020, EY

ولقطاع صناديق الاستثمار أهمية خاصة في هذا المجال، حيث أدت الصناديق المستدامة دوراً مهماً في البحث عن الاستثمارات التي تولد تأثيراً بيئياً أو اجتماعياً إيجابياً قابلاً للقياس بالإضافة إلى عائدات مالية، بينما تنخرط في أنشطة إدارية أكثر فاعلية وحرماً. ومن ناحية عامة، بإمكان شركات الصناديق دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة في عملياتها من خلال طريقتين، إحداهما استخدام الصناديق ذات المجالات المحددة في هذا المضمار، والأخرى هي دمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة في تحليلها الاستثماري لكل الصناديق. والطريقة الشائعة التي تستخدمها شركات الصناديق في وضع إستراتيجيات العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة هي الفحص الذي يستخدم مرشحات لتحديد أي من الشركات ينبغي شملها في المحفظة. وعلى سبيل المثال، يستبعد الفحص السلبي الانبعاثات العالية لغازات الاحتباس الحراري، في حين يستهدف الفحص الإيجابي أقل الانبعاثات.

وحتى الآن، أصبح بعض أكبر المستثمرين في العالم قادة في مضمار الاستثمار المستدام حيث أعادوا تنظيم محافظهم لتضمينها المبادئ البيئية والاجتماعية والحوكمة. ومن أمثلة ذلك، مبادرة صندوق الثروة السيادية للكوكب الواحد الذي يقوم بمهمة الاستثمار في التحول السلس لاقتصاد منخفض الكربون، ويعالج مخاطر التغير المناخي وفرصه عبر إدارة مجتمعات أصول تتسم بالكبر وطول الأجل والتنوع. وهذه المبادرة، التي أطلقتها أربعة من أكبر صناديق الثروة السيادية بدول منظمة التعاون الإسلامي (الهيئة العامة للاستثمار بالكويت، وجهاز أبو ظبي للاستثمار، وصندوق الاستثمارات العامة بالمملكة العربية السعودية، وجهاز الاستثمار بقطر) وصندوقان آخران للثروة السيادية (صندوق السوبر النيوزيلندي، وإدارة الاستثمار في بنك النرويج)، من شأنها إرساء الأساس لربط صناديق الثروة السيادية بمعايير الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة. وقد أعلنت مؤخراً جهات استثمارية مؤسسية مثل صندوق ادخار الموظفين الماليزي (الشكل 1.9) التزامها بدمج الاستدامة في العملية الشاملة لاتخاذ القرار الاستثماري من أجل تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية واكتساب القدرة على التكيف مع تغير المناخ. ووفقاً لبيانات المنصة العالمية لبيانات صناديق الثروة السيادية فقد ارتفعت استثمارات الجهات الحكومية المتصلة بالاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة إلى 22.7 مليار دولار أمريكي في 37 صفقة مختلفة في عام 2021 مقارنة بمبلغ 7.2 مليار دولار أمريكي سجلت في عام 2020 (الشكل 3.9). ومما هو مشجع أن عام 2021 كان العام الأول الذي قامت فيه الجهات المستثمرة المملوكة للدول باستثمارات خضراء تفوق الاستثمارات السوداء بأكثر من ثلاثة أضعاف القيمة الإجمالية، كما يبين الشكل 3.9.

وتشير التوقعات إلى أن الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة، والاستثمار المستدام، سوف تزداد على نحو متسارع في المستقبل. وبحلول عام 2025 من المتوقع أن يكون لدى حوالي 33% من إجمالي الأصول المدارة العالمية تفويضات بمراعاة الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة، وأن تبلغ قيمة الأصول المفوضة بمراعاة هذه الاعتبارات أكثر من 53 تريليون دولار أمريكي، مرتفعة من قيمة بلغت 22.8 تريليون دولار أمريكي في عام 2016. وفي الوقت الراهن، تشكل الصناديق المرتبطة بالاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة 10% من الأصول العالمية المدارة وفقاً لبيانات "ليبر" التابعة لـ "ريفينيتيف".

الشكل 3.9: الاستثمارات السوداء مقابل الخضراء من قبل الجهات المستثمرة المملوكة للدولة (2016-2021)



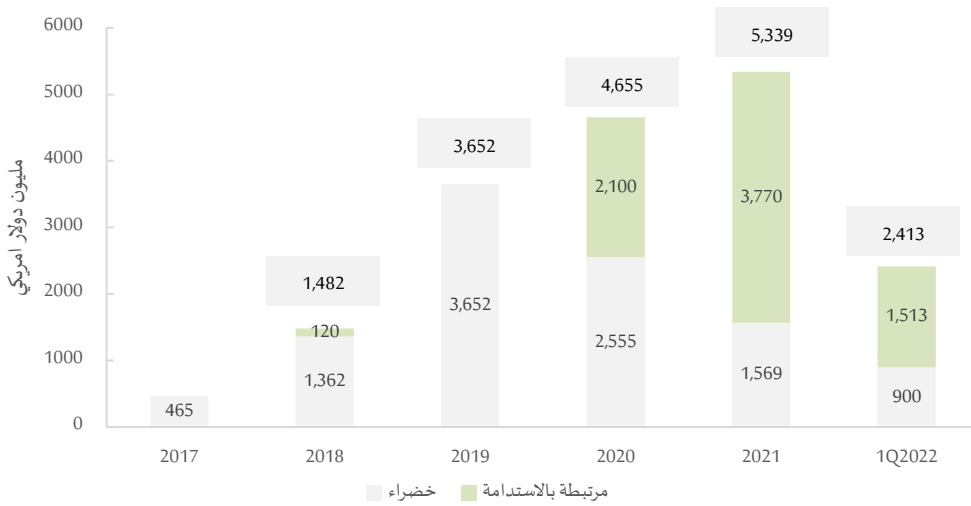
المصدر: المنصة العالمية لبيانات صناديق الثروة السيادية، التقرير السنوي للمنصة.

ومن العوامل الدافعة للنمو المستقبلي للاستثمارات المرتبطة بالاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة أداء تلك الاستثمارات الملائم مقارنة بأداء نظيراتها غير المقيدة بهذه الاعتبارات. وفي كثير من الأحيان، تظهر المحافظ التي تراعي المسؤوليات البيئية والاجتماعية والحوكمة والاستدامة أداءً أفضل على المدى الطويل مقارنة بالمحافظ التي لا تراعي ذلك (Lieberman, 2020). وقد خلصت بعض بيانات شركة الخدمات المالية الأمريكية "مورنغستار" إلى أن الصناديق التي تراعي الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة تشهد تقلبات أقل مع توفير عائد جيد، بالإضافة إلى عمرها الأطول، وأن 77% من الصناديق الملتزمة بالاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة التي ظهرت قبل عشر سنوات نجحت في الاستمرار مقارنة بنسبة 46% من الصناديق التقليدية.

وفي السنوات الأخيرة، أقدمت دول منظمة التعاون الإسلامي على التزامات وخطوات جريئة نحو تبني برامج شاملة للاستدامة، من المتوقع أن تعيد تشكيل المشهد المالي في الإقليم. فعلى سبيل المثال، تشهد أسواق دول مجلس التعاون الخليجي ظهوراً متسارعاً للفرص الاستثمارية، حيث أصبح لعمليات وتمويل الحكومات والأعمال التي تدمج المبادئ البيئية والاجتماعية والحوكمة في إستراتيجياتها للتنوع والتنمية الاقتصادية، دور مهم في الدفع نحو التوسع في المنتجات والخدمات المالية المرتبطة بالتصنيفات والمؤشرات والصناديق الخاصة بالمبادئ البيئية والاجتماعية والحوكمة. وفي هذا الصدد، استجابت صناعة التمويل الإسلامي؛ فعلى صعيد إصدار الصكوك الملتزمة بالمبادئ البيئية والاجتماعية والحوكمة، تم في عام 2021 وحده إصدار صكوك بقيمة 5.34 مليار دولار أمريكي، وهو ارتفاع قياسي مقارنة بالسنوات السابقة. وكانت المملكة العربية السعودية هي أكبر سوق للصكوك المرتبطة بالمبادئ البيئية والاجتماعية والحوكمة، تلتها إندونيسيا وماليزيا والإمارات العربية المتحدة. والجدير بالذكر أن البنك الإسلامي للتنمية، الذي يتخذ من جدة مقراً له، قد

أطلق في عام 2021 أكبر إصدار لصكوك الاستدامة والالتزام بالمبادئ البيئية والاجتماعية والحوكمة في العالم حتى الآن، حيث أتاح الإصدار البالغة قيمته 2.5 مليار دولار أمريكي للبنك فرصة الحلول في موقع المصدر الأكبر لصكوك الاستدامة، بإصدارات كلية بمبلغ 5.2 مليار دولار أمريكي (الشكل 9.4) (Islamic Development Bank, 2020a). ووفقاً لتقرير تطبيق التمويل الإسلامي المستدام الصادر عن ريفينيتيف تبلغ القيمة الحالية لسوق الصكوك الملتزمة بالمبادئ البيئية والاجتماعية والحوكمة والصكوك الخضراء أكثر من 18 مليار دولار أمريكي (الجدول 1.9). وقد بدأت بعض دول منظمة التعاون الإسلامي مثل ماليزيا منح مزيد من الاهتمام للاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة في إدارة صناديق الاستثمار (الجدول 1.9).

الشكل 4.9: الإصدار التاريخي لصكوك المبادئ البيئية والاجتماعية والحوكمة (2017 – الربع الأول من عام 2022)



المصدر: التمويل الإسلامي المستدام، وريفينيتيف.

الجدول 2.9: إصدار الصكوك المرتبطة بالمبادئ البيئية والاجتماعية والحوكمة: بعض دول منظمة التعاون الإسلامي (2017 – الربع الأول من عام 2022)

الدولة	المبلغ المصدر (مليون دولار أمريكي)
المملكة العربية السعودية	7,929
إندونيسيا	4,332
ماليزيا	2,343
الإمارات العربية المتحدة	1,800
البحرين	900
بنغلاديش	351
تركيا	350
المجموع الكلي	18,005

المصدر: التمويل الإسلامي المستدام، وريفينيتيف.

3.9. العمود الفقري لتخطيط الادخار والمعاشات التقاعدية

كما هو موضح سابقاً تؤدي صناديق الاستثمار دوراً محورياً في الادخار للأهداف المالية المهمة على مستوى الأسرة والمجتمع والدولة. وفي تخطيط المعاشات التقاعدية على وجه الخصوص، وعلى الرغم من أن الأشخاص يدخرون لتقاعدهم لدى شركات التأمين وبرامج التقاعد والمخدمين، تتم إدارة الأموال المستثمرة فعلياً، في صناديق الاستثمار بصفة أساسية. وفي هذا السياق، تضطلع صناديق الاستثمار بدور اجتماعي أساسي كآليات رئيسة لمُدخرات التقاعد، من خلال توجيه مدخرات التقاعد نحو تمويل استحقاقات التقاعد بطريقة مستدامة.

الإطار 1.9: صندوق ادخار الموظفين بماليزيا يطلق سياسات جديدة تتعلق بالاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة

أطلق صندوق ادخار الموظفين الماليزي الذي هو الجهة المؤسسية المستثمرة الأكبر في ماليزيا والحائز على المرتبة السادسة عشرة بين أكبر صناديق التقاعد العامة في العالم، سياسة الاستثمار المستدام، وسياستين إضافيتين أخريين هما: سياسة قضايا الأولويات، وسياسة قطاعات الأولوية، في شهر أبريل من عام 2022، لإرشاد الصندوق إلى اتخاذ قرارات استثمارية أكثر استنارة وشمولاً من خلال دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة مع الهدف الإضافي المتمثل في حماية العائدات الطويلة المدى للأعضاء، والمساهمة في بيئة الاستدامة الواسعة. ويتفصيل أكثر، فقد بنيت سياسة الاستثمار المستدام لصندوق ادخار الموظفين على أربعة مبادئ إرشادية أساسية لضمان الاتساق والقدرة على التنبؤ والشفافية. وتكمل سياسات قضايا الأولوية، وقطاعات الأولوية، والسياسة الأساسية من خلال تحديد موقف الصندوق من قضيتين من قضايا الأولوية (تغير المناخ ورفاهية العمال) وستة قطاعات أساسية (زيت النخيل، والنفط والغاز، والتعدين، وتوليد الطاقة، والعمل المصرفي، والبناء). وقد حدد صندوق ادخار الموظفين المبادئ الإرشادية الأربعة التالية للسياسة الأساسية:

1. دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة في عملية اتخاذ القرار الخاصة بصندوق ادخار الموظفين لتقديم عملية استثمار قوية وشاملة تقوم على تقييم الفرصة الاستثمارية ليس فقط على أساس إمكانية الصعود المالي للصندوق، وإنما من حيث الأداء المتعلق بالعوامل الأساسية البيئية والاجتماعية وعوامل الحوكمة.
 2. أداء دور قيادي نشط في ضمان ربط الاستثمارات في محفظة صندوق ادخار الموظفين بمراعاة الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة، مع التحسين المتواصل في معايير الاستدامة الخاصة بالصندوق عن طريق الممارسات المسؤولة للتصويت، ومراقبة الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة، وكذلك الارتباطات النشطة مع الشركات المستثمر فيها ومديري الصندوق الخارجيين.
 3. تحديد أولويات الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة وأهدافها ذات الصلة بصندوق ادخار الموظفين، مع الرجوع إلى الأهداف المحلية والعالمية ومنح الاعتبار لتعرضات محفظة الصندوق. ولتسريع هذه الجهود يتولى مركز الاستثمار المستدام الخاص بصندوق ادخار الموظفين رسم مسار التقدم السنوي نحو الأهداف الملزم بها، وتنفيذ ذلك المسار ورصده والإبلاغ عنه.
 4. الاعتراف بأن بناء القدرات الداخلية هو أولوية أساسية في نهج صندوق ادخار الموظفين في مجال الاستثمار المستدام، من أجل مواصلة تحوله إلى موقع الريادة في هذا المجال. وسيقوم صندوق ادخار الموظفين ببرامج التدريب والتوعية، وتطوير القدرات الاستشارية الداخلية للاستدامة، وإنشاء مكتب لإدارة التغيير لبناء ثقافة الاستدامة من أعلى إلى أسفل داخل الصندوق.
- وتمثل سياسة الاستثمار المستدام الجديدة لصندوق التقاعد هذا نقطة انطلاق نحو التحول إلى مستثمر مستدام في سياق سعيه إلى تحقيق الالتزام التام بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة بحلول عام 2030 وتحوله إلى محفظة محايدة مناخياً بحلول عام 2050. وسيقوم صندوق ادخار الموظفين أيضاً بتقديم برامج التدريب والتوعية، وتطوير القدرات الاستشارية الداخلية للاستدامة، وإنشاء مكتب لإدارة التغيير لغرس ثقافة الاستدامة من أعلى إلى أسفل داخل الصندوق. وقد وقع كل المديرين الخارجيين الستة عشر لصندوق ادخار الموظفين على تعهد الاستثمار المستدام لترسيخ التزامهم بتضمين الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة في عمليات اتخاذ القرار.

المصدر: نشرة صحفية صادرة عن صندوق ادخار الموظفين، وزارة المالية الماليزية

بشكل عام، فإن صناديق الاستثمار التي تشكل محركاً أساسياً لتدفقات رأس المال العالمي إلى الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية وتنهض بدور مهم في النشاط الاقتصادي، تعتبر هي ومنافعها المتأصلة في وضع جيد يمكنها من إحداث تأثير في دول منظمة التعاون الإسلامي على مستوى الأسر والشركات والدول. ومع ذلك فإن اتساع قطاع صناديق الاستثمار وعمقه في دول المنظمة يختلف بدرجة كبيرة، وكثيراً ما يكون مجزئاً ومتركزاً بصفة أساسية في عدد محدود من المناطق الرئيسية. ولما كان المستثمرون من الأفراد والمؤسسات يدركون ويرغبون في فوائد التنوع المحلي والعالمي الذي يمكن أن تتيحه صناديق الاستثمار، وذلك بالإضافة إلى السمات البارزة لتلك الصناديق، فسوف يصبح القطاع مهياً للنمو، خصوصاً في دول منظمة التعاون الإسلامي، حيث بقيت صناديق الاستثمار أقل حضوراً في السوق.

القسم الرابع

الاستنتاجات والآثار المتعلقة بالسياسات



10. الاستثمارات

إن لمحة عامة على أرقام الاستثمار الأخيرة في دول منظمة التعاون الإسلامي تتيح بعض الرؤى المهمة. أولاً، تبدو دول المنظمة مجتمعة بعيدة جداً عن إمكاناتها. ويعني هذا أن هناك متسع كبير للتحسين من خلال توجيه مزيد من الاستثمارات إلى دول المنظمة وتنشيط ما هو قائم فيها. ومن الممكن للعديد من هذه الدول أن تشهد زيادة في الاستثمار الخاص والأجنبي المباشر معاً من خلال الحوافز الاستثمارية الجيدة، وسياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وإستراتيجيات تعزيزه المحكمة. ومن شأن التحسينات في البيئة الاستثمارية أيضاً أن تؤدي دوراً مهماً في تشجيع نشاط القطاع الخاص وجذب المزيد من المستثمرين الأجانب إلى دول المنظمة.

ثانياً، يبين التحليل أن هناك توزيعاً غير متساو للاستثمارات، سواءً إذا قيست تلك الاستثمارات من منطلق أنشطة القطاع الخاص أو العام أو الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد قامت مجموعة قليلة من دول منظمة التعاون الإسلامي بالمزيد من الاستثمارات (العامة والخاصة) وتمكنت من جذب الكثير من مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أصبحت فئة محدودة من دول المنظمة من الجهات المستثمرة الأساسية من حيث الاستثمار الأجنبي المباشر نظراً للمستويات العالية لمدخرات تلك الدول. ومع ذلك، ظلت بعض دول المنظمة بحاجة إلى استثمارات مكثفة لمعالجة الفجوة الراهنة في البنية التحتية، والتمكن من تقديم خدمات أفضل لمواطنيها. ويؤدي هذا الوضع إلى حلقة مفرغة تتمثل في فجوة بين الاستثمار والمدخرات ينبغي سدها بمساعدة الاستثمارات العالمية والمؤسسية.

ثالثاً، لقد زادت المنافسة في مضمار الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول النامية على وجه الخصوص، في السنوات الأخيرة. ويعكف حالياً عدد متزايد من الدول النامية على تنفيذ سياسات وتطوير حوافز لجذب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، بل يعمل حتى على تطوير مشاريع لشراكة القطاعين العام والخاص لتسع المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر. وتحتاج دول منظمة التعاون الإسلامي مجتمعة بذل مزيد من الجهود كي تصبح وجهة لاستضافة الشركات المتعددة الجنسيات، التي من شأنها جلب التقنيات الجديدة، وإنشاء الوظائف الإضافية، ومن ثم المساهمة في النمو الاقتصادي. وقد يؤدي هذا بدوره إلى زيادة أهمية دول المنظمة في المشهد الدولي للاستثمار الأجنبي المباشر، وتمكينها من فوائد أخرى.

رابعاً، هناك أربعة قطاعات منتجة لها ميزات طبيعية أو نسبية تم تحديدها في التحليل القطاعي المعمق في تقرير آفاق الاستثمار. وتشمل تلك القطاعات: الزراعة والغذاء، والمنسوجات والملابس، والتعدين والبناء والبتروكيماويات، والقطاع الآخر هو قطاع الخدمات المالية الإسلامية. وهذه القطاعات الأساسية لها إمكانات سلسلة قيمة كبيرة بسبب توافر الموارد الطبيعية المطلوبة والعوامل الداعمة التي يمكن استغلالها لزيادة إنتاج السلع المصنعة والخدمات ومن ثم تعزيز التنافسية العالمية لدول منظمة التعاون الإسلامي، وجذب المزيد من الاستثمارات. وعلى سبيل المثال، تحظى بعض دول منظمة التعاون الإسلامي بوفرة موارد النفط والغاز، ومن ثم لديها تأثير حاسم على أسواق الطاقة العالمية، كما تتيح فرصاً لتطوير أنشطة صناعة

البتروكيماويات، وتشكيل أساس للتصنيع. وبالمثل، تتمتع دول منظمة التعاون الإسلامي بمساحات واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة، والظروف الملائمة للزراعة وإنتاج الغذاء، بالإضافة إلى عوامل أخرى مواتية لتطوير صناعات التعدين والبناء، كما أن المنتجات الثانوية للزراعة والنفط والغاز تمنح فرصاً هائلة لتطوير أنشطة المنسوجات والملابس.

خامساً، صناديق الاستثمار هي آليات مالية فعالة تقوم بتجميع رأس المال وممارسة الاستثمارات الجماعية من خلال محفظة من الأدوات المختلفة مثل الأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى، في مجموعة واسعة من الأسواق العالمية. وقد استفادت الشركات المتعددة الجنسيات على وجه الخصوص، من النمو السريع لتدفقات رأس المال العالمية بوساطة صناديق الاستثمار. وقد أثبتت صناديق الاستثمار - عبر قنوات انتقالية مختلفة - قدرتها على دعم النمو والتنمية المستدامة، والمساهمة في الادخار الطويل المدى، وتقوية الاستقرار المالي، بالإضافة إلى تشكيل مصدر مهم للتمويل القصير والطويل الأجل للمؤسسات المالية والشركات والحكومات. ومع ذلك، وبالنظر إلى حجم الاحتياجات الاستثمارية، فإن لدى عدد قليل فقط من دول منظمة التعاون الإسلامي صناديق استثمار راسخة قادرة على المنافسة. ومع توافر أنواع مختلفة من صناديق الاستثمار المتخصصة الساعية إلى تحقيق أهداف مالية واستثمارية محددة، يتعين على دول منظمة التعاون الإسلامي العمل على استكشاف ومعالجة الثغرات التي يعاني منها قطاع صناديق الاستثمار الناشئ، من أجل تطوير فوائده والاستفادة منها.

11. الآثار المتعلقة بالسياسات

1.11. تعزيز الاستثمار العام في دول منظمة التعاون الإسلامي

من الممكن أن يساعد الاستثمار العام الصائب التوجيه في حفز النشاط الاقتصادي وتنشيط الطلب الكلي وزيادة الإنتاجية، عن طريق تحسين رأس المال البشري والتشجيع على الابتكار والاستفادة من استثمارات القطاع الخاص من خلال زيادة العائدات. ومع ذلك، قد يفضي سوء اختيار المشاريع الاستثمارية وضعف إدارتها إلى إهدار قدر كبير من الموارد ومحدودية في آفاق النمو. ولذلك ينبغي إجراء اختيارات الاستثمار العام بناء على التقييم الحذر للتكاليف والعائدات المتوقعة وفقاً لجميع الخيارات، وإدارة الاختيارات بفاعلية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي على الحكومات حين تقدم على الاستثمارات العامة في ظل قيود الميزانيات الصارمة، التقييم الحذر للمشاريع من حيث عائداتها الاقتصادية والاجتماعية، كما يتعين على الحكومات إنشاء مؤسسات قادرة على القيام بمهام التخطيط، وتحليل التكاليف والفوائد، ومراقبة تنفيذ المشاريع وتقييم تنفيذها، على نحو صحيح.

وليس من السهل على صانعي السياسات تخصيص الموارد العامة على النحو الأمثل بين مختلف القطاعات ومختلف مشاريع الاستثمار العام. ومن ثم، فإن وضع الأهداف الإستراتيجية والمراجعة الدورية للتقدم نحو تلك الأهداف يساعد في تقييم فاعلية مختلف البرامج الاستثمارية العامة. ويجب أن تركز عمليات التخصيص النسبي داخل برامج الاستثمار وفيما بينها على زيادة الإنتاجية والتنافسية، وتحديد المجالات ذات العائدات الاجتماعية الأعلى، والتأكد من أن العوامل الخارجية والتأثيرات غير المباشرة كبيرة.

ولضمان فاعلية الاستثمارات العامة، هناك حاجة إلى تقوية الآليات المؤسسية لضمان التنفيذ السليم لمشاريع الاستثمار العام واكتساب المرونة الكافية للتكيف مع الظروف غير المنظورة. ويتطلب هذا أيضاً وضع معايير للحوكمة الرشيدة والشفافية في كل مرحلة من مراحل إدارة المشروع بدءاً بالاختيار وانتهاءً بالتعاقد والتوريد والتمويل. ويتطلب توفير مشاريع استثمارية منتجة بعد اكتمالها قدرات جيدة للتشغيل وإدارة الصيانة، وتطبيق التدابير التنظيمية. وينبغي أيضاً تحليل تأثير برامج الاستثمار العام الأساسية على الفقراء وتحديد المشاريع الأكبر مساهمة في أهداف تخفيف الفقر بتكلفة معقولة.

2.11. تنشيط الاستثمار الخاص في دول منظمة التعاون الإسلامي

من أجل تنشيط الاستثمار الخاص الطويل الأجل الواسع النطاق، هناك حاجة إلى تحسينات كبيرة في المناخ الاستثماري. وينطوي كل قطاع على تحديات مختلفة للشركات الخاصة. فمن الممكن أن يكون الاستثمار في التصنيع مقيداً بنقص العمال ذوي المهارات العالية، والتقنيات المتقدمة. وفي البناء والتجارة قد يكون الاستثمار مقيداً باللوائح التنظيمية المرهقة، ونقص المواءمة بين المعايير. وفي السياحة قد يتعثر الاستثمار والنمو بسبب الحاجة إلى التنسيق بين مزودي الخدمات المختلفين (المطارات، والفنادق، ومراكز المؤتمرات، وما إلى ذلك). وفي قطاع النقل والاتصالات ليس من السهل دائماً الحصول على التصاريح الحكومية على المستويين الوطني والمحلي.

ومع وضع هذا في الاعتبار، يصبح تحديد التحديات على المستوى القطاعي نهجاً يمكن تصور البدء به. وتكمن ميزة هذا النهج في ترتيب أولويات القطاعات ذات الإمكانيات الكبيرة لتحقيق مكاسب الإنتاجية والتأثير على نمو الاقتصاد، ومن ثم إعداد إستراتيجية لتنشيط الاستثمار في هذه القطاعات المحددة. وهناك عوامل خارجية مهمة متبادلة بين القطاعات يمكن الاستفادة منها. فقد يحفز الاستثمار في أحد القطاعات، الأنشطة الاقتصادية في قطاعات أخرى. فتعزيز البنية التحتية للمياه والطاقة يسرع كفاءة الإنتاج الزراعي والتصنيعي، بينما يقوي تحسين البنية التحتية للاتصالات والنقل التكامل الاقتصادي للمناطق الفقيرة غير الساحلية. وبالإضافة إلى تدابير تحسين ظروف الاستثمار الخاصة بقطاع معين، ينبغي القيام بالإجراءات المطلوبة على مستوى الشركة أيضاً للتشجيع على الاستثمار الخاص. ويجب تقديم حوافز خاصة للشركات المتعددة الجنسيات، الابتكارية منها على وجه الخصوص، لتعزيز قدراتها على دخول السوق والوصول إلى الائتمان. وعلاوة على ذلك، ينبغي القيام بالتدابير اللازمة لتقوية المحفزات الرئيسة للاستثمار، مثل تطوير الأساليب الجديدة لتنمية المهارات اللازمة، والوصول إلى التمويل، والبنية التحتية المناسبة. وإضافة إلى ذلك، يجب دعم مشاركة القطاع الخاص في الاستثمارات العامة نظراً لأنها تعين على تحقيق مكاسب مهمة في جانب الكفاءة، عبر تمكينها القطاع العام من الاستفادة من ديناميكيات ريادة الأعمال، وفرص التمويل الواسعة في بيئة تتسم بقيود الميزانيات، وأنماط إدارة القطاع الخاص الابتكارية الفعالة.

وفي سياق التشجيع على الاستثمار ينبغي منح اعتبار خاص لتعزيز التنوع الاقتصادي. فمن شأن تركيز الأنشطة الاقتصادية في قطاعات قليلة أن يجعل الاقتصاد عرضة للصدمات الخارجية. ويتيح تنوع القاعدة الإنتاجية في الصناعة والخدمات والزراعة فرصاً استثمارية أكبر للمستثمرين المحليين والعالميين، كما يقوي استدامة الاقتصاد. ولذلك، بصرف النظر عن سياسات التشجيع على الاستثمار التي تقودها الدولة، يجب منح القطاع الخاص الفرصة للاستثمار والتوسع في النشاط الاقتصادي الذي يمكن من النمو وزيادة فرص التوظيف. ومرة أخرى يتطلب هذا بيئة ملائمة للمستثمر مع وجود اللوائح الميسرة، والسوق المالية العميقة، والقوى العاملة ذات المهارات والقدرات المطلوبة، والبنية التحتية المتينة، والوصول إلى التكنولوجيا والمعرفة، وقنوات التنسيق الفعال بين السلطات العامة وممثلي القطاع الخاص.

ويتضمن النهج الإستراتيجي للتشجيع على الاستثمار الخاص العديد من أبعاد السياسات. وينبغي على صانعي السياسات تحديد القطاعات الإستراتيجية بعد تقييم حذر للقطاعات الاقتصادية المؤهلة للتشجيع بناء على حجمها، ومستوى تنافسيتها العالمية، ومكاسب الإنتاجية التي من المتوقع أن تولدها للاقتصاد، وما ينبغي استثماره فيها من الوقت والموارد، وإمكانات المزيد من الاستثمار فيها. وحالما يتم تحديد القطاعات ذات الأولوية، ينبغي استكشاف المعيقات لكل قطاع بدرجة كافية من التفاصيل لتحديد الاستثمارات المهمة وتعزيز تنمية القطاع الخاص. ويجب تقييم الاحتياجات الخاصة للشركات بمختلف أحجامها ومواقعها، بالتعاون الوثيق مع الأطراف المعنية، واتخاذ التدابير اللازمة بناء على ذلك. ومن اللازم أيضاً وضع إستراتيجية منفصلة لدعم العوامل الأساسية للاستثمار الإنتاجي، بما فيها رأس المال المالي، ورأس المال البشري، والبنية التحتية، والتكنولوجيا. وأخيراً، يتعين على صانعي السياسات القيام بالتقييم المنتظم لتدخلات السياسات

وتحليل التكاليف والفوائد للتأكد من أن تلك التدخلات تفضي إلى نتائجها المطلوبة. ويجب إنشاء آليات تنسيق واضحة بين مختلف مستويات الأجهزة الحكومية من أجل التنفيذ الفعال لتدخلات السياسات ومتابعتها.

3.11. جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول منظمة التعاون الإسلامي

لقد أصبح جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر من الأولويات الإستراتيجية الوطنية في العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي، في ظل تزايد المنافسة، وتغيرات النظام الاقتصادي العالمي نحو اقتصادات أكثر رقمنة وترابطاً. ومن أجل جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، والمحافظة على المستثمرين الحاليين، ينبغي على دول منظمة التعاون الإسلامي ليس فقط وضع السياسات المتعلقة مباشرة ببيئة الأعمال، وتنفيذها، وإنما إعداد سياسات أشمل أيضاً، منها الإصلاحات التنظيمية والمؤسسية. وعلى هذا النحو تستطيع دول منظمة التعاون الإسلامي خفض مخاطر الدولة للمستثمرين، وتمهئة بيئة أكثر ملاءمة لممارسة الاستثمار والأعمال على قدم المساواة.

ومن شأن معالجة الحواجز الحالية المرئية وغير المرئية، مثل التدابير التقييدية والضرائب المرتفعة على التجارة والاستثمار الدوليين والاقتصاد غير الرسمي، مساعدة دول منظمة التعاون الإسلامي في بناء صورة أكثر جاذبية للمستثمرين. وبالإضافة إلى ذلك، يجب اقتران جهود السياسات هذه بجهود بناء الصورة التي عادة ما يظطلع بها الجهاز الوطني للتشجيع على الاستثمار بالدولة. وفي هذا المنحى، من الممكن أن تصبح أجهزة التشجيع على الاستثمار في دول منظمة التعاون الإسلامي أدوات للتواصل الفعال مع المستثمرين الدوليين وتزويدهم بالخدمات لتسهيل استثماراتهم.

ومن حيث تسلسل الإصلاحات وتدابير السياسات، تحتاج دول منظمة التعاون الإسلامي بادئ ذي بدء إلى تحديد الحواجز الإدارية التي تشكل عائقاً للاستثمار الأجنبي المباشر، وإزالتها. وثانياً ينبغي أن تكون لدى دول المنظمة إستراتيجية أفضل للتواصل مع المستثمر، تستند إلى مستوى عال من الإرادة السياسية الماضية إلى إجراء الإصلاحات الخاصة بتحسين البيئة الاستثمارية. وثالثاً يجب إتمام الإصلاحات في إطار زمني محدد، كما ينبغي إعداد قائمة لأولويات الإصلاح، بما فيها القطاعية، بالتشاور مع مؤسسات الأعمال والمستثمرين وأخذ وجهات نظر هؤلاء في الاعتبار. ومن المهم أيضاً لدول منظمة التعاون الإسلامي وضع سياسات لزيادة مساهمة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية المستدامة في المجتمعات المستضيفة، على سبيل المثال عبر تنفيذ المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة والتدابير الأخرى.

إن تعزيز التعاون في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر بين دول منظمة التعاون الإسلامي وإطلاق العنان لإمكاناته يمكن أن يغير قواعد اللعبة في مشهد الاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف دول المنظمة. ولذلك، فإن من المهم تحسين الحوار والتعاون بين دول المنظمة، وبين أجهزتها المعنية بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي هذا الصدد، يوصى بأن تتخذ دول المنظمة موقفاً استباقياً إزاء السبل والوسائل اللازمة لاستكشاف فرص تعزيز التعاون، من أجل بناء القدرات الوطنية، وتشجيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر بين دول المنظمة مصدراً واستضافة.

4.11. تحسين بيئة الاستثمار في دول منظمة التعاون الإسلامي

هناك عناصر تؤثر على قرار المستثمرين، مثل العوامل الجغرافية والمناخية التي لا سيطرة لصانعي السياسات عليها. ومع ذلك، فإن معظم العوامل المكونة لـ "بيئة الاستثمار" هي عوامل يستطيع صانعو السياسات السيطرة عليها. وفي هذا السياق، تحدد السياسات والإصلاحات جاذبية الدول وتنافسيتها، وقد تغير تصورات المستثمرين على نحو إيجابي أو سلبي. ومن ثم فإن تحسين بيئة الاستثمار شأن وثيق الارتباط بالإرادة السياسية لهيئة بيئة أكثر دعماً. ويتطلب هذا رؤية للتغيير، وخطّة لتنفيذ الإصلاحات، ومؤشرات رئيسة للأداء. وقد تساعد أيضاً السياسات وتدابير الدعم من المؤسسات الإقليمية والدولية بما فيها البنوك المتعددة الأطراف، في تسهيل وإنجاح وتيرة الإصلاحات لإزالة الحواجز والعقبات أمام الاستثمار التي يواجهها المستثمرون. وقد تكون مجموعة الإصلاحات المصممة خصيصاً لاستهداف شرائح محددة مختلفة من المستثمرين أو أنواع الاستثمار مثل الشركات الأجنبية والمشاريع المملوكة للدولة والأعمال الصغيرة والمتوسطة ومشاريع شراكة القطاعين العام والخاص، مفيدة في تصميم الإصلاحات وتنفيذها من أجل تحسين البيئة الاستثمارية في دول منظمة التعاون الإسلامي. وفي الواقع، قد تختلف توقعات مختلف أصحاب المصلحة أو المستثمرين واحتياجاتهم، بناء على نوع الاستثمار وحجمه.

ومع ذلك، فإن عوامل مثل الحد من تقلبات الاقتصاد الكلي، ومعالجة المخاطر المتصورة للمستثمرين، وتسهيل التجارة والاستثمار، وتيسير إجراءات التسجيل والتشغيل، والحد من البيروقراطية للوكلاء الاقتصاديين، والاستثمار في رقمنة الخدمات العامة مثل إدارة الضرائب وتسجيل الأعمال، قد تساعد جميع دول منظمة التعاون الإسلامي في تطوير بيئة أعمال أكثر مواءمة لتنشيط الاستثمار. وعلى الرغم من ذلك، تظهر الفوارق على مستوى الدولة داخل مجموعة دول المنظمة. ولذلك، ليس من السهل تحديد الأولويات على المستوى الوطني. فبينما تسعى بعض دول المنظمة إلى خفض مخاطر الدولة، قد تكون لدى أخرى قضايا متعلقة بحواجز التجارة والوصول إلى التمويل. وفي هذا الصدد، تحتاج دول المنظمة إلى إجراء دراسات تشخيصية قطرية لتقييم بيناتها الاستثمارية بحذر، ومن ثم وضع قائمة بأولويات سياساتها. وبالإضافة إلى ذلك، يجب مراقبة تنفيذ سلسلة الإصلاحات والتدابير عن طريق نهج قائم على المقاييس لضمان تحقيق النتائج الإيجابية المتوقعة في مدة محددة.

5.11. تحديد قطاعات أولوية الاستثمار بدول منظمة التعاون الإسلامي

البتروكيماويات

إن صناعة البتروكيماويات هي في الوقت الراهن – وستظل – ذات أهمية كبيرة لدول منظمة التعاون الإسلامي. وتتطلب الخطوة الأولى للدخول في صناعة البتروكيماويات استثمارات كبيرة وإستراتيجية أصول طويلة المدى، ومن ثم يستغرق ترسيخ الأقدام في هذه الصناعة وقتاً طويلاً. ويتحتم على دول منظمة التعاون الإسلامي منح الأولوية للاستثمارات الخاصة بتطوير صناعة البتروكيماويات، التي تتطلب إنفاقاً رأسمالياً كبيراً بالإضافة إلى التنسيق الفعال لإنشاء روابط مع سلاسل القيمة للعديد من صناعات الاستخدام النهائي

الأخرى. وتحتاج دول منظمة التعاون الإسلامي التي لديها ميزة إستراتيجية في صناعة البتروكيماويات إلى صياغة خارطة طريق لشبكة تعاون للكيفانات الخاصة والعامه على مستوى دول المنظمة، لإتاحة حجم السوق المطلوب وتعزيز الفرص لصناعات الاستخدام النهائي المزدهرة. وسيدفع هذا بدوره الابتكار في البتروكيماويات والصناعات الأخرى. وبإضافة قيمة أكبر في هذه الصناعات العالية التأثير، سوف تتمكن دول المنظمة مجتمعة من التحرك من موقع الدول المنتجة للنفط إلى موقع الدول المطورة للتكنولوجيا، بالإضافة إلى تمكها من تنوع محافظ منتجاتها وتوسيعها.

وتستطيع دول منظمة التعاون الإسلامي أيضاً، عن طريق تعزيز الطلب المحلي وجذب صناعات الاستخدام النهائي مثل صناعات البناء والتعبئة والتغليف والسيارات، تكثيف قدراتها المحلية على التشكيل والتشطيب ومن ثم تقليل الاعتماد على الواردات في الوقت نفسه. ومن الواضح أن دول المنظمة الآن لديها قدرات في الإنتاج والمعالجة الأولية. ومع ذلك، هناك إمكانية كبيرة للإضافة تكمن في أعلى سلسلة القيمة، خصوصاً في مرحلة المعالجة الثانوية، حيث تبدو دول المنظمة في الوضع الأضعف حالياً. ومنطقياً، تحتاج دول المنظمة إلى بذل المزيد من الجهود لتنوع تكاملها الرأسي وتعميقه وتنشيط الطلب الكافي من صناعات الاستخدام النهائي لدفع هذا التطور إلى الأمام. وهذا يتطلب وضع سياسات استباقية وتنفيذها من أجل تعزيز النمو، والابتكار، وإنشاء القيمة، والتوظيف، والاستدامة، والمساواة، في جميع دول المنظمة.

المنسوجات

لكي تكون دول منظمة التعاون الإسلامي التي لم تصبح بعد راسخة في مضمار تجارة القطن، مشمولة في سلسلة القيمة العالمية لزراعة القطن ومعالجته بشكل مستدام، يتعين عليها الاستثمار في البنية التحتية وزيادة معرفتها. وفيما يتعلق باستكشاف الفرص في السوق العالمية للصفوف، يمكن لدول المنظمة المحافظة على مواقعها وتطويرها على المدى الطويل. أما في سوق الحرير، فقد يتيح الطلب الاستهلاكي النامي وابتكار المنتجات أفاقاً مثيرة للاهتمام، لدول منظمة التعاون الإسلامي، لاستغلال منافذ السوق غير المستغلة. وفي صناعة الجلود، يمكن أن تبرز دول المنظمة بصفها دولاً موردة رائدة للحقائب والاكسسوارات الجلدية، وهي شريحة السوق الأكثر نمواً. وقد تحتاج أيضاً إلى تطوير البنية التحتية اللازمة للمعالجة. وفي قطاع الألياف الاصطناعية، تستطيع الدول الآسيوية الأعضاء في المنظمة الاستفادة من جذب الاستثمار المباشر من قبل شركات المصادر العالمية، إلى جانب القدرات الاستثمارية المحلية، في إنشاء بنية تحتية للمزودين. وأخيراً وليس آخراً، قد تشجع شبكات المزودين المحلية الإنتاج للسوق المحلية، ومن ثم تقلل الاعتماد على الصادرات.

الزراعة

تم تشكيل ثلاث مجموعات وطنية من دول منظمة التعاون الإسلامي من أجل تكييف أفضل لخطط العمل وفرص الاستثمار. وقد بني تكوين مجموعات الدول على مساحات الأراضي الزراعية المتاحة، ومعدلات العمالة في مجال الزراعة، وإنتاجية الأراضي الزراعية، والموقع الجغرافي، وإمكانات إنشاء القيمة لدول المنظمة، فيما يتعلق بسلاسل القيمة التي تم تقييمها مسبقاً. وقد تساعد المبادرات الرامية إلى تعزيز التعليم والابتكار في دول المنظمة على توليد ميزات تنافسية في قطاع الأغذية الزراعية، عبر الاستفادة من الخبرات الحالية، لتحسين الجودة وتسريع تطوير الحلول المستدامة. وهناك دول أعضاء في المنظمة مثل البحرين

وعمان والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية تشكل أمثلة للإمكانات غير المستغلة، حيث تصنف نسبة 2% فقط من مساحاتها الجغرافية ضمن الأراضي الصالحة للزراعة. وثمة طرق بديلة أخرى، مثل الزراعة الرأسية ومشاريع مكافحة التصحر، تبشر بالكثير، غير أنها هي أيضاً تتطلب قدراً كبيراً من المال. وهناك أيضاً مناطق أخرى، مثل إفريقيا جنوب الصحراء، لديها مساحات شاسعة من الأراضي، لكن تنقصها الخبرة والموارد اللازمة لتطويرها. وحين تتقدم باقي دول المنظمة للمساعدة في تطوير الإنتاج وطاقات التصدير قد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر فيها دوراً حاسماً.

التعدين والبناء

هناك ثمانية عشر مجالاً أساسياً لإمكانات سلسلة القيمة العالمية مرتبطة بالفرص والتحديات والمخاطر الكامنة في صناعات التعدين والبناء لدى مستويات مختلفة. غير أن هناك خمسة من تلك الجوانب تعد إستراتيجية بدرجة عالية لدول منظمة التعاون الإسلامي من حيث أولويات الاستثمار وفرصه، وهي: الإسمنت، والحديد والصلب، والذهب، والألمنيوم، والنيكل. وفي قطاع التعدين، من المرجح أن يؤدي اتجاهان أساسيان إلى زيادة الطلب، وهما: الاستخدام المتزايد للإلكترونيات المبنية حول إنترنت الأشياء، والتوسع في التنقل الإلكتروني، والطاقة المتجددة. ومن المتوقع أن يتسارع التوجه المطرد نحو دمج المزيد من الإلكترونيات في السلع المصنعة، مدفوعاً بما يسمى "الثورة الصناعية الرابعة". وتنطوي هذه الثورة الرابعة للتصنيع على استخدام الأنظمة الذكية المترابطة، والتعلم الآلي، والتحليلات المتقدمة، والواقع المعزز، والذكاء الاصطناعي، وما إلى ذلك. ويتطلب الاتصال المعزز الذي تتيحه تقنية الجيل الخامس، على سبيل المثال، معادن ذات مقاومة كهربائية منخفضة.

وتواجه العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي نقصاً في المساكن والبنية التحتية المتعلقة بها، مع ضغوط إضافية ناشئة عن النمو السكاني المتسارع. وبحلول عام 2030، من المتوقع أن تشهد دول المنظمة نمواً في البناء يفوق متوسط الصناعة. وسوف تكون إحدى النتائج الواضحة لذلك زيادة عدد المباني التجارية والسكنية معاً. ولعل الشأن الأقل وضوحاً هو ما سيكون لهذه الزيادة في الحجم من تأثير على السلطات المسؤولة عن تزويد شركات البناء بالتصاريح اللازمة وضمان انضباطها. وإضافة إلى ذلك، مع استمرار دمج التكنولوجيا في جميع أعمال البناء، يزداد تعقيد دمج الموردين أضعافاً مضاعفة. ومن المهم لدول المنظمة الاستفادة من التقنية الثلاثية الأبعاد في البناء، نظراً لما تتيحه من فوائد، منها انخفاض تكلفة الملكية وتسريع الجداول الزمنية للتطوير. وهناك اتجاهان أساسيان من المتوقع تأثيرهما الكبير على اتجاهات صناعة البناء وممارساتها على مدى العقد القادم هما: ارتفاع معدل انتشار المكونات الجاهزة، فضلاً عن التركيز المتزايد على كفاءة الطاقة في المباني وتصنيع مواد البناء. ويعني التصنيع المسبق تجميع المكونات بدءاً من الأجزاء الفردية وانتهاءً بغرف المبنى الكامل في المصنع بدلاً من الموقع، ثم نقل هذه الأجزاء الجاهزة إلى موقع البناء حيث يتم تجميعها. ويواجه المطورون ضغطاً متزايداً على الإنتاجية حيث يطالب العملاء بزيادة الكفاءة وقصر مدة الإنشاء. ونتيجة لذلك برز الاتجاه نحو الهياكل المعيارية المؤدية إلى توفير 30% إلى 50% من الوقت مقارنة بالطريقة التقليدية للبناء من المواد الخام.

6.11. تعبئة الأموال الاستثمارية لمعالجة فجوات الاستثمار في دول منظمة التعاون

الإسلامي

تعتبر صناديق الاستثمار وتدفقات رأس المال مفيدة في تجميع المستثمرين ومعالجة فجوات الاستثمار. وحيث تبقى الاستثمارات العامة والخاصة عبر صناديق الاستثمار الصحيحة الهيكلية مهمة للنمو، يتطلب ازدهار القطاع الوفاء بعدد من الشروط. وفي أية دولة، يعد وجود أسواق رأس المال الفعالة إلى جانب الأطر التنظيمية السليمة المناسبة شرطاً أساسياً لازماً لوجود صناعة صناديق استثمارية نشطة. وتحتاج أسواق الأوراق المالية من أسهم وسندات وغيرها إلى أن تكون خاضعة لقوانين تمنع التزوير، وتعزز الشفافية، وتدعم سيولة السوق، وتضمن كفاءة تداول الأوراق المالية ومقاصتها. وتنظيم الصناديق مهم أيضاً لضمان حماية المستثمر، وتقديم المعلومات الكافية لاتخاذ القرارات المستنيرة، والحد من تعارض المصالح المحتمل بين الجهات الراعية للصناديق والمستثمرين. وفيما يتعلق بالتدفقات عبر الحدود إلى دول منظمة التعاون الإسلامي بوساطة صناديق الاستثمار، فإن من شأن الهيكل التنظيمي السليم المقترن بأدوات السياسات وخياراتها السليمة، التمكين من مراقبة المخاطر ونقاط الضعف التي قد تنشأ وتؤثر على الاستقرار المالي، وإدارتها. وفي هذه الحال، ينبغي ملاحظة أن للتطبيق الفعال لمزيج من سياسات البلد المتلقي والبلد المصدر، أهمية قصوى في المساعدة على تخفيف التداعيات عبر للحدود. وبضمان وجود هذه اللبنة الأساسية، سوف تصبح دول منظمة التعاون الإسلامي أكثر استعداداً للاستفادة من الاستثمار الإنتاجي وتنشيط النمو عن طريق صناديق الاستثمار.

وبينما من المفهوم أن فاعلية أدوات السياسات وتدابيرها تعتمد على السياقات الخاصة بكل دولة نظراً لما تنطوي عليه سياقات كل دولة من مخاطر وتحديات متفردة، فإن تحسين البيئة الاستثمارية الشاملة عن طريق إصلاحات السياسات الكافية الواسعة النطاق ينبغي أن يحظى بالأولوية لدى دول منظمة التعاون الإسلامي. ويمكن أن تشمل الأولويات الأخرى للسياسات، المواءمة الأفضل لحوافز المستثمرين، وتعزيز النزاهة، واستقرار القطاعات المالية المحلية ومرونتها وتنميتها الشاملة، والحفاظ على نظام قانوني عادل وفعال، وإنشاء أسواق فعالة للعمل والمنتجات.

الملحقات

الملحق 1: تصنيف مجموعات الدول

الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (57):

أفغانستان	اليابان	الجزائر
أذربيجان	البحرين	بنغلاديش
بنين	بروناي دار السلام	بوركينافاسو
تشاد	جزر القمر	الكامرون
جيبوتي	مصر	كوت ديفوار
غامبيا	غينيا	الغابون
غيانا	إندونيسيا	غينيا بيساو
العراق	الأردن	إيران
الكويت	جمهورية قيرغيزستان	كازاخستان
ليبيا	ماليزيا	لبنان
مالي	موريتانيا	المالديف
موزمبيق	النيجر	المغرب
عمان	باكستان	نيجيريا
قطر	المملكة العربية السعودية	فلسطين
سيراليون	الصومال	السنغال
سورينام	سوريا*	السودان
توغو	تونس	طاجيكستان
تركمانستان	أوغندا	تركيا
أوزبكستان	اليمن	الإمارات العربية المتحدة

• عضوية سوريا في منظمة التعاون الإسلامي معلقة حالياً.

الدول النامية غير الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي (98):

أنغولا	أنتيغوا وباربودا	الأرجنتين
أرمينيا	الهاماس	بربادوس
بيلاروسيا	بليز	بوتان
بوليفيا	البوسنة والهرسك	بوتسوانا
البرازيل	بلغاريا	بورندي
كابو فيردي	كمبوديا	جمهورية إفريقيا الوسطى
تشيلي	الصين	كولومبيا
جمهورية الكونغو الديمقراطية	جمهورية الكونغو	كوستاريكا
كرواتيا	الدومينيكان	جمهورية الدومينيكان
أكوادور	السلفادور	غينيا الإستوائية
إريتريا	إثيوبيا	فيجي
جورجيا	غانا	غرينادا
جواتيمالا	هايتي	هندوراس

هنغاريا	الهند	جامايكا
كينيا	كيريباتي	كوسوفو
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	ليسوتو	ليبيريا
مقدونيا الشمالية	مدغشقر	ملاوي
جزر مارشال	موريشيوس	المكسيك
ميكرونيزيا	مولدوفا	منغوليا
الجبل الأسود	ماينمار	ناميبيا
ناورو	نيبال	نيكاراغوا
بالاو	بنما	بابوا غينيا الجديدة
باراغواي	بيرو	الفلبين
بولندا	رومانيا	روسيا
رواندا	ساموا	سان تومي وبرينسيبي
صربيا	سيشيل	جزر سليمان
جنوب إفريقيا	جنوب السودان	سريلانكا
سانت كيتس ونيفيس	سانت لوسيا	سانت فنسنت وجزر غرينادين
سويسرا	تنزانيا	تايلند
تيمور ليشتي	تونغا	ترينيداد وتوباغو
توفالو	أوكرانيا	أورغواي
فانواتو	فنزويلا	فيتنام
زامبيا	زيمبابوي	-

الدول المتقدمة (39):

أستراليا	النمسا	بلجيكا
كندا	قبرص	جمهورية التشيك
الدنمارك	إستونيا	فنلندا
فرنسا	ألمانيا	اليونان
هونغ كونغ	آيسلندا	ايرلندا
إسرائيل	إيطاليا	اليابان
جمهورية كوريا	لاتفيا	ليتوانيا
لوكسمبورغ	منطقة ماكاو الإدارية الخاصة	مالطا
هولندا	نيوزيلندا	النرويج
البرتغال	بورتوريكو	سان مارينو
سنغافورة	جمهورية سلوفاكيا	سلوفينيا
إسبانيا	السويد	سويسرا
تايوان	المملكة المتحدة	الولايات المتحدة الأمريكية

- بناء على قائمة الدول المتقدمة التي صنفها صندوق النقد الدولي.

الملحق 2: التصنيف الجغرافي لدول منظمة التعاون الإسلامي

إفريقيا جنوب الصحراء (21)		
بنين	غامبيا	نيجيريا
بوركينافاسو	غينيا	السنغال
الكاميرون	غينيا بيساو	سيراليون
تشاد	مالي	الصومال
جزر القمر	موريتانيا	السودان
كوت ديفوار	موزمبيق	توغو
الغابون	النيجر	أوغندا
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (19)		
الجزائر	الكويت	المملكة العربية السعودية
البحرين	لبنان	سوريا*
جيبوتي	ليبيا	تونس
مصر	المغرب	الإمارات العربية المتحدة
العراق	عمان	اليمن
إيران	فلسطين	-
الأردن	قطر	-
شرق وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية (9)		
أفغانستان	غيانا	المالديف
بنغلاديش	إندونيسيا	باكستان
بروناي دار السلام	ماليزيا	سورينام
أوروبا وآسيا الوسطى (8)		
ألبانيا	قيرغيزستان	تركمانستان
أذربيجان	طاجيكستان	أوزبكستان
كازاخستان	تركيا	-

• عضوية سوريا في منظمة التعاون الإسلامي معلقة في الوقت الراهن.

الملحق 3: سلاسل قيمة المنسوجات والملابس في مجموعة مختارة من دول منظمة التعاون الإسلامي

الملحق 1.3: فرص تطوير صناعة المنسوجات بصفقتها قوة دفع للاقتصاد التركي

ظل اندماج تركيا في السلسلة العالمية للمنسوجات ناجحاً طوال الأعوام الثلاثين الماضية. وقد كانت صناعة المنسوجات والملابس التركية مركزة بشكل أساسي على تلبية الطلب المحلي منذ ثلاثينات القرن الماضي وحتى الثمانينات. وشملت الميزات الأولية لتركيا قدرات تصنيع القطن والحريير والصوف التقليدي، وزراعة المواد الخام الطبيعية. ونتيجة للاستثمار الإضافي في تسعينات القرن الماضي شهدت قدرات تصنيع النسيج والغزل ازدياداً كبيراً. ثم طرأ على الصناعة تحول هيكلي، خصوصاً منذ بداية الألفية، تماشياً مع سياسة المشتريات لمؤسسات الشراء الكبيرة. ومع فرض رسوم استيراد إضافية، وتطبيق حوافز للعلامات التجارية والإعلان والتصميم، سُجلت مكاسب طفيفة في الإنتاج والصادرات منذ عام 2011.

وتعتبر مكونات النسيج، والمكونات التقنية، والمنتجات الصناعية، والمنسوجات المنزلية، والملابس، كلها فئات فرعية لقطاع النسيج. ومن حيث فئات المنتجات، بلغت القيمة الإجمالية لصادرات الملابس 17.7 مليار دولار أمريكي، والصادرات المنتمية إلى مكونات الملابس (النسيج والغزل وألياف الملابس) 6.2 مليار دولار أمريكي، وصادرات المنتجات النهائية من غير الملابس (الأغطية الأرضية، ومنتجات الكتان) والمنتجات الصناعية 4 مليار دولار أمريكي، وصادرات أخرى غير الملابس مكونة من أقمشة وغزول متنوعة 0.9 مليار دولار أمريكي.

وطوال الفترة من 2003 إلى 2018، ظلت تركيا تتمتع بميزة نسبية عالية جداً في تصنيع المنسوجات والملابس والأحذية والجلود والأمتعة والمنتجات المرتبطة بها، كما سنوضح لاحقاً. ومع ذلك، وعلى الرغم من حقيقة أن مجالات الأعمال الثلاثة الخاصة (الجلود، والأمتعة، والمنتجات المرتبطة) قد بقيت جميعاً فوق الحاجز، إلا أن مؤشر الميزة النسبية الظاهرة لهذه المنتجات قد انخفض بدرجة كبيرة على مدار الستة عشر عاماً الماضية.

التحديات والتوصيات

التحديات

إن اعتماد صناعة المنسوجات على الواردات يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض القيمة المضافة من جانب تركيا في عملية التصنيع. ويجب على تركيا التحسن في سلسلة القيمة العالمية للمنسوجات من خلال تصنيع المنتجات وتوفير الخدمات ذات القيمة المضافة الأكبر، نظراً لارتفاع تكاليف الطاقة والمياه والعمالة.

ولتلبية التوقعات العالمية في سلسلة القيمة العالمية للمنسوجات فإن الموثوقية ضرورية. ومن ثم تستطيع مؤسسات الأعمال التركية الاستفادة من ميزات النسبية في الإنتاج والتصميم لتبقى من الجهات المنتجة الموثوق بها.

ويحتاج استخدام التقنيات الجديدة من أجل تحسين عملية التصنيع إلى قوى عاملة ماهرة رقمياً.

وتتمثل مجموعات عديدة من الشركات صناعة المنسوجات، التي يكون فيها التعاون ضرورياً لإنجاح مبادرات التسويق والعلامات التجارية ورفع مستوى السوق النهائي.

التوصيات

كشفت دراسة للبنك الإسلامي للتنمية (Islamic Development Bank 2020b) أن فحص القيمة المضافة على عدة مراحل، من المواد الخام إلى المبيعات، يمكن أن يساعد تركيا في تحديد تدخلات محددة للارتقاء بسلاسل القيمة المضافة للمنسوجات.

وبإمكان تركيا إضافة مزيد من القيمة لعملية إنتاج المنسوجات، من خلال التركيز على العلامات التجارية، والارتقاء بالعمليات، والنظر في الروابط مع الصناعات الأخرى مثل صناعة السيارات والمنتجات الطبية، وكذلك إنشاء نظام بيئي مستدام عن طريق تقليل استهلاك الطاقة والمياه، وإعادة تدوير النفايات في إنتاج المنسوجات، ومن ثم تشكيل سلسلة قيمة دائرية.

ويمكن دعم هذه التوصيات بتحليل شامل لسلسلة القيمة العالمية في المجال المعني، واجتماعات مع أصحاب المصلحة والمعنيين بشأن الصناعة في القطاعين العام والخاص.

الملحق 2.3: بنغلاديش في سلسلة القيمة العالمية للملابس

نظراً لمجموعة متنوعة من الأسباب، تعد صناعة الملابس في بنغلاديش أمراً حيوياً لاقتصاد البلاد برمتها. وقد ظل القطاع لعدد من السنوات في مقدمة الصادرات، حيث تمكن من زيادة حصته من الصادرات الكلية من 3.9% في عام 1984 إلى 83.5% في عام 2018. وزادت صادرات الملابس بنسبة 225.4% بين عامي 2008 و2018 من 11.9 مليار إلى 38.8 مليار دولار أمريكي. وتم توظيف ما يتراوح بين 3.5 إلى 4.5 مليون من الأشخاص في صناعة الملابس، منهم نحو 60% من النساء (Centre for Policy Dialogue, 2019). ومنذ مطلع ثمانينات القرن الماضي شهد عدد مصانع الملابس زيادة مستمرة ليصل إلى 4621 مصنعاً في عام 2019 وفقاً للقائمة الرسمية، بمتوسط 650 عاملاً لكل منشأة عمل. وفي ظل متوسط عدد العمال البالغ 25 عاملاً للمرفق الواحد، تشير التوقعات إلى أن نحو 32% من مقاولي الباطن/المصانع غير رسميين (Center for Business and Human Rights, 2015). ويشكل تصنيع الملابس المحيكة والسترات حوالي 40% من المصانع، بينما يشكل تصنيع الملابس المنسوجة نسبة الـ 60% المتبقية.

المزايا والتحديات والتوصيات

مع وفرة العمالة الرخيصة، والمصانع القابلة للتكيف، والوصول المُعفى من الرسوم الجمركية لدى دول الاتحاد الأوروبي، واتفاقيات التجارة التفضيلية مع دول مثل الهند والصين وكوريا، يوفر قطاع الملابس في بنغلاديش نقاط القوة والفرص. وإضافة إلى ذلك، توجي الدرجة العالية للملكية المحلية بأن هناك فرصاً للتحسين في المستقبل. ومع ذلك، هناك عدد من التحديات بما فيها نقص البنية التحتية، وقضايا تتعلق بمعايير الصناعة.

المزايا

تحظى مصانع الملابس في بنغلاديش بتكاليف عمالة شهرية أقل من نظيراتها في الدول الأساسية ذات القدرات الإنتاجية الكبيرة مثل الصين والهند وفيتنام. وعلى الرغم من أن بنوك بنغلاديش تقرض بمعدلات فائدة أعلى نسبياً، تظل شركات المنسوجات في بنغلاديش قادرة على المنافسة فيما يتعلق بمصروفات الكهرباء والمياه. وتحتل بنغلاديش أيضاً المرتبة الثانية من حيث عدد مصانع الملابس في العالم بعد الصين، مما يتيح لها قبول طلبات الإنتاج الكبيرة لأنواع عديدة من المنتجات. ولا يزال الاتحاد الأوروبي هو الوجهة الأكثر شعبية للمنتجات المصنعة في بنغلاديش. والسبب الأساسي لهذا هو أن منتجات بنغلاديش من المنسوجات تتمتع بالوصول الخالي من التعريف الجمركية إلى دول الاتحاد الأوروبي، بينما تخضع المنتجات من الدول المنافسة لها مثل الصين والهند وفيتنام لتعريف جمركية عالية.

التحديات

وعلى الرغم من قدراتها، تواجه صناعة المنسوجات البنغلاديشية العديد من العقبات. ويتسبب نقص البنية التحتية، مثل الكهرباء والنقل وخدمات المطارات، في بنغلاديش في عدة عقبات لأصحاب المصلحة في الصناعة.

وتظل صناعة الملابس معتمدة على العمال ذوي المهارات المنخفضة والمديرين من المستوى المتوسط من الخارج، مما يتطلب تنمية المواهب المحلية، كما أن استيراد المواد الخام والمدخلات من الدول الأخرى، يؤدي إلى فترات زمنية أطول، وارتفاع في الأسعار، وانخفاض في القيمة المضافة، ومن ثم تنافسية أقل مع المنافسين النامين الماضين في زيادة الكفاءة بتكاليف أقل.

وإضافة إلى ذلك، فإن سمعة بنغلاديش بوصفها مصدرًا مناسباً للملابس قد تتأثر سلبياً بسبب اللوائح الحالية لسلامة المصنع، والظروف الصحية وظروف العمل، واستدامة تغير المناخ.

ولعل التركيز من حيث السوق والمنتج هو أيضاً أحد التحديات الأساسية. فنظراً لأن بنغلاديش تعتمد على اتفاقيات التجارة التفضيلية في الوصول إلى الأسواق العالمية، أصبحت الصادرات مقصورة على عدد قليل من الوجهات. وإن من شأن هذا الافتقار إلى تنوع الأسواق والمنتجات أن يجعل بنغلاديش عرضة للصدمات العالمية مثل حالات الركود والجوائح، بالإضافة إلى التأثير السالب على نقل المعرفة والخبرة إلى الأطراف الفاعلة المحلية. ومن التحديات الأكثر حداثة انتشار جائحة كوفيد-19 التي عطلت شبكات الإمداد العالمية. وقد حاولت الحكومة البنغلاديشية معالجة المشكلة بتقديم قروض منخفضة الفائدة للشركات لتغطية الرواتب. ومن ناحية أخرى، فقد واجه المصنعون تحدياً أكبر يتمثل في عمليات الإلغاء من قبل المشترين وضرورة العمل وفقاً لظروف التباعد الاجتماعي، من أجل الوفاء بالالتزامات وتجنب فقدان المزيد من العقود، الأمر الذي تطلب من المصنعين العمل في نوبات لتوفير مساحة للتباعد الاجتماعي (Woodruff C., 2020)، وربما نتجت عن هذا تكاليف عمالة وإنتاج أعلى.

الملحق 4: سلسلة قيمة الأغذية الزراعية في مجموعة مختارة من دول منظمة التعاون الإسلامي

الملحق 1.4: تركيا في سلسلة القيمة العالمية للفواكه والخضروات الطازجة

تسعى تركيا إلى أن تكون أكثر اندماجاً في سلاسل القيمة العالمية للزراعة. وتشكل الزراعة 6% من إجمالي الناتج المحلي، وهي مصدر أساسي لفرص العمل حيث تشارك نسبة 19% من القوى العاملة التركية في هذا القطاع. والزراعة هي أحد الموضوعات الأساسية في خطة التنمية الحادية عشرة، التي دخلت حيز التنفيذ منذ يوليو من عام 2019، وهي تشتمل على عدة أهداف منها سلامة الغذاء والأمن الغذائي، والتنمية الريفية، وتنافسية القطاع. ويعد تحسين الأداء الزراعي على وجه الخصوص نهجاً ضرورياً من أجل تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية في محافظات تركيا الإحدى والثمانين.

وعلى الرغم من الإنتاج الزراعي الكبير أصبحت تركيا مستورداً صافياً للحبوب والبقول المهمة. ومع ذلك، يشكل الإنتاج الزراعي 10% من الصادرات الكلية، كما أن تركيا هي المورد الأساسي للبنندق والمشمش والتين والخضروات الطازجة كالتماطم والخيار. ومن الدول التي تمثل الوجهات الرئيسية لصادرات الفواكه والخضروات التركية العراق وسوريا ودول الاتحاد الأوروبي.

الملحق 2.4: نيجيريا في سلسلة القيمة العالمية للكاكاو والشكولاتة

تشارك نيجيريا بصفة أساسية في سلسلة القيمة العالمية للكاكاو والشكولاتة ضمن مصدري حبوب الكاكاو، وبدرجة أقل ضمن مصدري مكوناته. ونيجيريا هي المنتج الأكبر الرابع لحبوب الكاكاو في العالم، حيث تستأثر بنحو 5.6% من الإنتاج العالمي الكلي (ICCO, 2018). ويزرع الكاكاو على مساحة تقدر بنحو 800,000 هكتار، من قبل 300,000 تقريباً من صغار المزارعين، في مساحات تتراوح ما بين هكتارين إلى خمسة هكتارات.

وتشارك نحو أربعة عشرة ولاية في جنوبي نيجيريا في الإنتاج، من أكبرها إنتاجاً للكاكاو في نيجيريا ولايات أوندو، وكروس ريفر، وأوسن، وإكيتي، وأبيا. وتوفر ولايتي أوندو وكروس ريفر حوالي 72% من إنتاج نيجيريا الكلي من الكاكاو (PIND, 2019). والكاكاو هو ثاني أكبر سلع التصدير غير النفطية في العالم، وهو يشكل نحو 30% من الصادرات الزراعية، ويوظف حوالي مليوني شخص، ويحقق مكاسب كبيرة من العملات الأجنبية (NEPC, 2020).

التحديات والتوصيات

التحديات الأساسية

(أ) يشكل نقص المدخلات الزراعية مشكلة واسعة النطاق بسبب طرق استخدامها المتدنية الكفاءة، ومحدودية قدرات معهد أبحاث الكاكاو في نيجيريا على توريد البذور العالية الغلة وتوزيعها للاستخدام في المزارع، والحاجة إلى البحث والتطوير.

(ب) انخفاض الطلب المحلي على الكاكاو وضعف استخدام طاقة المعالجة.

- (ج) عدم القدرة على تحمل تكاليف الأراضي الزراعية والموارد، كداء الطرق وانعدام الري على سبيل المثال.
- (د) اضطراب المزارعين إلى قبول الأسعار الدنيا بسبب زيادة المخاطر والتكلفة في البحث عن مشتريين بأسعار أفضل في ظل ارتفاع تكاليف النقل إلى مراكز الشراء.
- (هـ) تعرض المزارعين المتكرر إلى مشكلات في الحصول على التمويل وارتفاع تكلفته.
- (و) تتألف سلسلة القيمة المحلية للكافو من عدد كبير من صغار المزارعين الذين لا يملكون سلطة وليس أمامهم سوى قبول السعر، إلى جانب فئة محددة من الشركات المصدرة التي تتولى تحديد السعر ومعايير الجودة، وتنفرد بدور الطرف الفاعل الأساسي.

التوصيات

- القيام باستثمارات محددة الأهداف في ولايات معينة لتقوية البنية التحتية للزراعة والمعالجة. وتعرض كل من صناعتي الزراعة والمعالجة إلى عائق نقص البنية التحتية الملائمة، كما أن وصول المزارعين إلى الأسواق تعوقه الحاجة إلى الطرق الريفية وارتفاع تكاليف النقل المتعلقة بالتسويق المحلي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن من شأن رداء مرافق التجفيف والتخمير والتخزين أن تؤدي إلى تدني جودة الحبوب. وفي هذا الصدد سيكون هناك نوعان من الاستثمارات. أولاً، الاستثمارات الرأسمالية في المرافق العامة، وبصفة أساسية الطرق السريعة الريفية المغذية والثانوية، التي يتم إنشاؤها مع التركيز على المناطق عالية الإنتاج. والنوع الثاني من الاستثمارات هو تزويد التعاونيات الزراعية بمرافق المعالجة الأولية مثل معدات التخمير الاصطناعية وأرضيات التجفيف ومرافق التخزين المشتركة.
- تحسين تنظيم القطاع من أجل التنسيق الأفضل لأهداف النمو وتحقيقها. وقبل عام 1986 كان لمجلس الكافو دور مهم في تنظيم نمو الصناعة. ومع ذلك، منذ ظهور النفط وتفكيك مجلس الكافو، لم تتمكن بعد أية وكالة بمفردها من تولي المنصب، حيث إن اتحاد الكافو النيجيري، الذي أنشئ بصفته مؤسسة للقطاع الخاص تتولى عمل مجلس الكافو، أثبت عدم فعاليته، واستمرت هيمنة التجار والمعالجين على السوق، ولجأت حكومات الولايات المختلفة إلى سياساتها الخاصة غير المنسقة لتطوير القطاع في مناطقها. لذا فإن هناك حاجة إلى هيئة وطنية لقيادة مبادرات السياسات الرامية إلى مساعدة القطاع، وقد سعت الحكومات إلى إضفاء الطابع المؤسسي على مثل هذه الهيئات في الماضي، كما حدث في برنامج الكافو في عام 2012.

وبالإضافة إلى التوصيات الهيكلية المتعلقة بالمجلس، السابق ذكرها، يوصى أيضاً بنقاط السياسات المحددة التالية:

- (أ) تنفيذ برنامج لتحسين إنتاجية الكافو وإنتاجه، يتألف من أربعة مكونات هي: (1) تدريب المزارعين على الممارسات الجيدة للزراعة عن طريق استخدام منهجية مدارس المزارعين الميدانية، (2) تحسين المزارع

القديمة، (3) توسيع الإنتاج من خلال الزراعة البينية أو إنشاء مزارع عقارية جديدة للمزارعين الشباب، (4) تعزيز مراكز خدمة المزارعين من خلال تعاونيات المزارعين.

(ب) إعداد برامج التدريب وتنفيذها لمساعدة ذوي الحيازات الصغيرة في الحصول على شهادة (أوتز) أو الشهادات الخاصة من الشركات الرائدة.

(ج) دعم معالجي الكاكاو بإدخال قنوات لتمويل التجارة.

الملحق 3.4: إندونيسيا في سلسلة القيمة العالمية للكاكاو والشكولاتة

إندونيسيا منتج أساسي للكاكاو، غير أن صادراتها ظلت مستقرة بين عامي 2008 و2018، مع تحول محتوى المنتج بدرجة كبيرة نحو الصادرات الأكثر معالجة، بسبب سياسة إندونيسيا المنسقة الرامية إلى الترقية الوظيفية إلى قطاعات معالجة الكاكاو ذات القيمة المضافة الأعلى مثل طحن حبوب الكاكاو ومعالجتها. وقد أدى هذا التحول إلى الاستبدال الكامل لصادرات حبوب الكاكاو الأولية، وزيادة الصادرات من الكاكاو المعالج في منتصف الطريق، وخصوصاً زبدة الكاكاو، التي أصبحت أسعار وحداتها الآن قابلة للمقارنة مع أسعارها في هولندا وألمانيا.

وعلى الرغم من أن الصادرات الإندونيسية من الكاكاو المعالج يتم تصديره إلى المراكز المتقدمة في معالجة الكاكاو مثل هولندا، مما يظهر نجاح إندونيسيا في ترقية السوق النهائية إلى جانب تغلغلها في أسواق آسيوية كبيرة نامية مثل الصين والهند، إلا أن حصة إندونيسيا من واردات هذه الجهات من الكاكاو والشكولاتة ظلت منخفضة.

التحديات والتوصيات

التحديات

ونظراً لنقص مهارات الزراعة وما بعد الحصاد، بالإضافة إلى نقص المستودعات والبنية التحتية اللوجستية، فإن الإنتاجية الزراعية تظل منخفضة، وهذا يؤدي إلى انخفاض الإنتاج وتدنّي جودة الحبوب. وسيسمح تحسين العمليات - ولا سيما في جانب الحصول على شهادات الكاكاو المعتمد والكاكاو الفاخر النكهة - لأصحاب الحيازات الصغيرة بالوصول الطويل الأجل إلى سوق الكاكاو، كما سيحدّ من تقلب الأسعار، ويعزز القيمة المضافة المحلية في التصنيع النهائي، ويتيح المزيد من فرص العمل والإيرادات.

ويمكن تحقيق ترقية السوق النهائية بالسماح للشركات الرائدة عالمياً في مضمار تصنيع الشكولاتة بإنشاء مصانعها في إندونيسيا لخدمة الأسواق المحلية والإقليمية النامية وزيادة الصادرات من منتجات الشكولاتة العالية القيمة في المدى الطويل، وجلب ما يرتبط بذلك من تأثيرات غير مباشرة من حيث التكنولوجيا والمعرفة. ومع ذلك، فإن مصنعي الشكولاتة لا يستطيعون الوصول إلى الأسواق غير المستغلة بسبب نقص الحوافز الحكومية، وارتفاع أسعار المدخلات وخصوصاً السكر، وضعف البنية التحتية لسلسلة التبريد. وتشمل التحديات الشاملة الأخرى عدم وجود سياسة صناعية متسقة مما يؤدي إلى تأمين إمدادات حبوب

الكافو لقطاع يختص بمرحلة الإنتاج الوسطى على الرغم من احتوائه على طاقة مفرطة بالفعل، كما أن من التحديات الشاملة حوافز السياسات غير المتسقة عبر السلسلة، وغياب المراقبة المؤسسية الشاملة. ويشكل عدم توافر البيانات الدقيقة على مدى سلسلة القيمة تحدياً أيضاً.

التوصيات

(أ) إحدى التوصيات الشاملة المقترحة للسياسات هي إنشاء مجموعة منتجين عن طريق منظمة التعاون الإسلامي تستهدف توفير مصدر لكسب الرزق لمزارعي الكافو والمساعدة في تبني الإنتاج المستدام للكافو في الدول الأعضاء التي يشكل إنتاجها 65% من الإنتاج العالمي للكافو.

(ب) التوصية الثانية هي إطلاق حملة صناعية يقودها القطاع الخاص لتوسيع نطاق مبادرات استدامة الكافو وتحسينات الإنتاجية الزراعية المصاحبة لها. ويمكن أن تساعد مجموعة منظمة التعاون الإسلامي في تحسين قدرات هيئة عالمية مثل مجلس الكافو الإندونيسي (ديكايندو) لتمويل تعاونيات المدخلات الزراعية، وتقديم الدعم للقطاع الخاص لسد الفجوات الحرجة في سلسلة القيمة.

(ج) التوصية الثالثة هي دعم تكتلات معالجة الكافو ومجموعات تصنيع الشكولاتة من خلال السماح بالاستثمارات في المنافذ الذكية ذات أنظمة النقل والتخزين الحديثة الفعالة. ومن شأن هذا تكرار نجاح أنتويرب في موانئ مثل جريسك في إندونيسيا وكلانج في ماليزيا.

(د) التوصية الرابعة هي إنشاء مرافق للبحث والتطوير عبر التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك تعاونيات المنتجين، والشركات العالمية الرائدة، والجامعات، والقطاع العام، لتعزيز ترقية سلسلة القيمة.

(هـ) أخيراً، إنشاء بنية تحتية على مستوى المزرعة للتخزين وتخمير الحبوب. كما أن تيسير الوصول إلى السوق من خلال بنية تحتية من المزرعة إلى السوق، من الممكن أن يعين القطاع على تجنب خسائر ما بعد الحصاد.

Albino-War, M., S. Cerovic, F. Grigoli, J. C. Flores, J. Kapsoli, H. Qu, Y. Said, B. Shukurov, M. Sommer, and S. Yoon (2014). "Making the Most of Public Investment in MENA and CCA Oil-Exporting Countries." IMF Staff Discussion Note 1410, November.

Barhoumi, K., H. Vu, S.N. Towfighian, and R. Maino (2018). Public Investment Efficiency in Sub-Saharan African Countries: What Lies Ahead? African Department, International Monetary Fund.

Bloomberg (2021), ESG assets may hit \$53 trillion by 2025, a third of global AUM, <https://www.bloomberg.com/professional/blog/esg-assets-may-hit-53-trillion-by-2025-a-third-of-global-aum/>

Boffo, R., and R. Patalano (2020), ESG Investing: Practices, Progress and Challenges, OECD Paris, www.oecd.org/finance/ESG-Investing-Practices-Progress-and-Challenges.pdf

CIBAFI (2022), Special Report on the Global Islamic Funds: Trends, Challenges, and Opportunities, Manama.

Climate Change (2022). Mitigation of climate change, Intergovernmental Panel on Climate Change. 4 April 2022.

Financial Stability Board (2020), COVID-19 Pandemic: Financial Stability Impact and Policy Responses.

Franklin Templeton India, <https://www.franklintempletonindia.com/investor-education/new-to-investing/video/understanding-asset-classes>

Gelb A., S. Tordo, H. Halland, N. Arfaa and G. Smith (2014), "Sovereign Wealth Funds and Long-Term Development Finance: Risks and Opportunities," CGD Policy Paper 041, May, Center for Global Development, Washington, DC.

Gestrin, M. (2016), "Trends in foreign direct investment and their implications for development", in Development Co-operation Report 2016: The Sustainable Development Goals as Business Opportunities, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/dcr-2016-8-en>

Gries, T. and Naudé, W.A. (2011), "Entrepreneurship and human development: A capability approach", Journal of Public Economics, 3 (1): 216-224

ICIEC, SESRIC and WAIPA (2017). The State of investment in OIC Member Countries and the role of Export Credit Agencies and Investment Promotion Agencies. <https://sesricdiag.blob.core.windows.net/sesric-site-blob/files/article/716.pdf>

IMF (2004), Public-Private Partnerships, Prepared by the Fiscal Affairs Department, March, available at <https://www.imf.org/external/np/fad/2004/pifp/eng/031204.pdf>.

IMF (2015). Making Public Investment More Efficient. Staff Report, June, International Monetary Fund.

IMF (2018a). Public Investment Management Assessment— Review and Update. May 2018. Washington, D.C.: International Monetary Fund.

IMF (2018b). Mali – Technical Assistance Report – Public Investment Management Assessment. IMF Country Report No. 18/114. International Monetary Fund.

IMF (2019). FAD Investment and Capital Stock Database 2019: Manual & FAQ - Estimating Public, Private, and PPP Capital Stocks.

IMF (2020a). Benin – Technical Assistance Report – Public Investment Management Assessment. IMF Country Report No. 20/28. International Monetary Fund.

IMF (2020b). Gabon – Technical Assistance Report – Public Investment Management Assessment. IMF Country Report No. 20/188. International Monetary Fund.

IMF (2020c). *Fiscal Monitor 2020 - Policies for the Recovery*. Washington, DC: International Monetary Fund.

IMF (2020d). *Managing Public Investment Spending During the Crisis*. By E. Tandberg and R. Allen. Special Series on COVID-19. May 2020. Washington, DC: International Monetary Fund.

IMF (2021a), “Global Financial Stability Report October 2021: COVID-19, Crypto and Climate: Navigating Challenging Transitions”, Washington, DC.

IMF (2021b), “Investment Funds and Financial Stability: Policy Considerations”, Washington, DC.

IMF (2021c). *How to Manage Public Investment during a Postcrisis Recovery*. Fiscal Affairs Department. Washington, DC: International Monetary Fund.

IMF (2022), *World Economic Outlook*, 19 April 2022. International Monetary Fund.

Intergovernmental Panel on Climate Change, IPCC (2022), “Climate Change 2022: Mitigation of Climate Change”, <https://www.ipcc.ch/report/ar6/wg3/>

Islamic Development Bank (2020a), “Annual Impact Report on IsDB Debut Green Sukuk”, Saudi Arabia.

Islamic Development Bank (2020b), “Realizing Opportunities for the 21st Century Through Resilient Global Value Chains: Textiles & Apparel.” The Future Volume 5.

Islamic Development Bank (2020c), *Realizing Opportunities for the 21st Century Through Resilient Global Value Chains: Agri-Food*. The Future Volume 4, Rabobank and United Nations.

Islamic Development Bank (2020d), *Realizing Opportunities for the 21st century Through Resilient Global Value Chains: Petrochemicals*.

Islamic Development Bank (2020e), *Rebuilding Inclusive Global Value Chains as Pathway to Global Economic Recovery*”, The Global Value Chains Report 2020.

Islamic Development Bank (2020f), *Realizing Opportunities for the 21st century Through Resilient Global Value Chains: Mining & Construction*. The Future Volume 3

Kalinova, B., A. Palerm and S. Thomsen (2010), "OECD's FDI Restrictiveness Index: 2010 Update", OECD Working Papers on International Investment, No. 2010/03, OECD Publishing, Paris.

Lieberman, Diana (2020), “Impact Investing 2.0—Not Just for Do-Gooders Anymore”

Ministry of Finance Malaysia (2022), Speech by YB Senator Tengku Datuk Seri Utama Zafrul Tengku Abdul Aziz, Ministry of Finance Malaysia, on the launch of EPF Sustainable Investment Policy <https://www.mof.gov.my/portal/en/news/speech/launch-of-epf-sustainable-investment-policy>

OECD (2014). *Recommendation of the Council on Effective Public Investment across Levels of Government*. Adopted on 12 March 2014. Paris: Organisation of Economic Cooperation and Development.

OECD (2015a). *Mobilising Private Investment in Clean Energy Infrastructure- What’s Happening 2015*. Paris: Organisation for Economic Co-Operation and Development.

OECD (2015b). *Fostering Investment in Infrastructure: Lessons learned from OECD Investment Policy Reviews*. Paris: Organisation for Economic Co-Operation and Development.

OECD (2017), *Operational Procedures for the Country Risk Experts Group*. [https://www.oecd.org/officialdocuments/publicdisplaydocumentpdf/?cote=TAD/PG\(2017\)11/FINAL&docLanguage=En](https://www.oecd.org/officialdocuments/publicdisplaydocumentpdf/?cote=TAD/PG(2017)11/FINAL&docLanguage=En)

OECD (2021). FDI Qualities: Harnessing investment for sustainable development. <https://www.oecd.org/fr/industrie/inv/politiques-investissement/business-investment-sdgs.htm>

S&P Global Ratings (2022), Weather Warning: Assessing Countries' Vulnerability to Economic Losses From Physical Climate Risks", London.

Schwartz, G., M. Fouad, T. S. Hansen and G. Verdier (2020). *Well Spent: How Strong Infrastructure Governance Can End Waste in Public Investment*. Washington, DC: International Monetary Fund.

SESRIC (2014), OIC Economic Outlook 2015, Ankara.

SESRIC (2015). OIC Economic Outlook 2015, Ankara. <https://www.sesric.org/publications-detail.php?id=360>

SESRIC (2021). OIC Economic Outlook 2021. Ankara. <https://www.sesric.org/publications-detail.php?id=531>

SESRIC (2022). Socio-Economic Impacts of the COVID-19 Pandemic in OIC Countries: Pathways for Sustainable and Resilient Recovery. Ankara.

Sovereign Wealth Fund Institute (2022), <https://www.swfinstitute.org/fund-rankings/sovereign-wealth-fund>

SWF (2022), "2022 Annual Report: State-Owned Investors 3.0", <https://globalswf.com/reports/2022annual>

The Fund for Peace (2021). Fragile States Index 2021 – Annual Report.

UNCTAD (2009). The role of public investment in social and economic development. Background paper for the High-Level Seminar on the Role of Public Investment in Social and Economic Development, 13–14 July 2009 in Rio de Janeiro, Brazil.

UNCTAD (2020). Investment Policy Responses to the Covid-19 Pandemic. https://unctad.org/system/files/official-document/diaepcbinf2020d3_en.pdf

UNCTAD (2021). United Nations Conference on Trade and Development Database. Version 07 October 2021.

UNCTAD (2021). World Investment Report 2021, Geneva: United Nations Conference on Trade and Development.

United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division (2019), "World Population Prospects 2019", New York.

World Bank (2004), World Development Report 2005: A Better Investment Climate for Everyone. Washington, DC.

World Bank (2014), Doing Business 2015: Going Beyond Efficiency. Washington, DC.

World Bank (2020), Doing Business in 2020, <https://documents1.worldbank.org/curated/en/688761571934946384/pdf/Doing-Business-2020-Comparing-Business-Regulation-in-190-Economies.pdf>

World Bank Group (2020). Global Investment Competitiveness Report 2019/2020: Rebuilding Investor Confidence in Times of Uncertainty. Washington, DC.

World Economic Forum (2019). Global Competitiveness Report 2019.



مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية
والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية
(سيسرك)

Kudüs Caddesi No:9 Caddesi Diplomatik Site:
Oran, 06450, Çankaya, Ankara - Türkiye
Tel: (+90 312) 468 61 72-76 Fax: (+90 312) 468 57 26
Email: cabinet@sesric.org Web: www.sesric.org